

قاسيون

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

لا لإراقة الدماء.. نعم للوحدة الوطنية

◀ جهاد أسعد محمد

الحقيقة التي يسلّم بها الجميع في سورية الآن، أن دماء مواطنين شرفاء قد أريقَت في درعا، دماء طاهرة كان يمكن بقليل من الحكمة والمسؤولية وبعد النظر ألا تراق.. أما ما عدا ذلك فتمة اختلاف على كل شيء..

والثابت أن ما جرى ويجري في حاضرة حوران ما يزال حتى الآن مفتوحاً على تأويلات متباينة، تختلف باختلاف ثقافة ووعي وأحلام ومواقف مختلف شرائح الناس، ويقرب أو بعد هذه الجهة أو تلك عن النظام، ويقرب أو بعد الجهات نفسها وسواها عن القوى الإمبريالية والتابعين لها من القوى والأنظمة العربية، رغم أن الحدث ليس بهذا المستوى من التعقيد.. فالبعض يراه انتفاضة «غضب»، أو ثورة من أجل الحرية، إما لغاية في نفوس قسم منهم أبعد ما تكون عن مصالح الناس «المنتفضين»، أو لرغبة مشروعة لدى قسم أوسع في الحصول (أخيراً) على بعض الحقوق المحروم منها تاريخياً.. والبعض يراه أعمال شغب، أو مؤامرة خارجية، إما ليسهل على نفسه قبول القمع الجاري وريهما المشاركة فيه لأنه يخدم مصالحه الضيقة، أو خوفاً - لدى قسم أوسع- من أن تخسر البلاد أمنها ووحدة شعبها وترابها.. وكثيرون تختلط لديهم الأمور بين هذا وذاك، بينما الدم ما يزال يسيل، والمواجهات على أشدها، والمعالجة الأمنية هي وحدها سيدة الموقف. والحقيقة التي لا بد من الاعتراف والتسليم بها، أن أحداث درعا لها كل مبرراتها الموضوعية، وقد مر بعضها في المطالب المرفوعة وربما اختصرتها كلمة «الحرية»، وهي حزمة واسعة من الظروف الاقتصادية - الاجتماعية والديمقراطية التي تجاوزت في ترديها صبر الناس وتحملهم، تبدأ من غياب الحريات العامة بصورة شبه مطلقة، ولا تنتهي عند تفاقم النهب والفساد والفقر والبطالة والغلاء والمحسوبيات والاعتداء على أملاك الدولة وترواتها وبيع مرافقها الحيوية وخصخصة منشآتها وغياب المحاسبة وسيادة القانون... وكلها تكرست وازداد تفاقمها بعد انتهاج واعتماد الليبرالية التي أوصلت الناس إلى حافة الاختناق.

ولاشك أن أي حراك شعبي يفتح شهية كل القوى على اختلاف غاياتها وصفاتها وجنسياتها لامتطائه وتوجيهه بالاتجاه الذي تريد، وهو الذي ربما جرى في درعا، ولكن هل يبرر ذلك ترك المسألة للجهات الأمنية لمعالجته بالحديد والنار؟ بالطبع لا! بل ومن الحمق تصوّر أن ذلك سيحسم المسألة.. بل إن المضي بذلك قد يفتح المجال مشرعاً لتحول الحراك المشروع إلى فوضى خلاقة بكل ما للكلمة من معنى وأمنيات أمريكية وصهيونية وخليجية..

الجهات المسؤولة التي برأت نفسها من الدم المراق، ملمّحة أن «مدسوسين منتحلين صفات شخصيات أمنية وضباط رفيعي المستوى» هم المسؤولون عن سفحه، سمّت في أحسن كلام نشرته وسائل إعلامها حتى الآن، بعض الضحايا شهداء، وهو أقل ما يستحقون، ووعدت بمحاسبة المسؤولين، وسوى ذلك كانت تقول في الصباح شيئاً وفي المساء شيئاً آخر، مستحضرة في كثير من الأحيان مسوغات ومصطلحات وروايات بعضها أكل الدهر عليه وشرب، وقرف الناس منه لدرجة الإقيا، وبعضها يمكن أن يكون صحيحاً ولكنه افتقد إمكانية تصديق أي من المواطنين له، وبدا سلوكها الميداني في التعامل مع الحدث محكوماً بالعشوائية وقلة الحنكة وضعف البصيرة، ولا يرتقي لمستوى وخطورة نشاط الكثير من الخلايا النائمة في جهاز الدولة والمجتمع التي تتحرك وفق أحداث خارجية وبياعز من القوى المعادية لسورية وشعبها، وطني على تصريحات بعض المسؤولين والإعلاميين الرسميين نقص مريع في إدراك الخطر القائم في البلاد ومآلاته المعقدة، وإذا ما تجرأ «مصرح له» منهم بالوقوف أمام كاميرات المحطات الإخبارية العربية أو الأجنبية، فإنه يرتبك أو يصمت أو يردد عبارات جاهزة بينما الأسئلة تتهاول عليه كالرصاص!

أما الإعلام الرسمي وشبه الرسمي فيدا هشا وعاجزا، ولم يستطع مجارة الإعلام الغربي بامتداداته العربية، الذي لم يتوقف عن محاولة دفع الحراك بالاتجاه الذي يريد، وإبراز أسماء وشخصيات وقوى معظمها له ارتباطاته وأجنداته المشبوهة، وترويج شائعات خطيرة، طال بعضها حزب الله لتشويه صورته الناصعة في سورية، وبالتالي التناول على مفهوم المقاومة نفسه عبر محاولة تلوين اسم وسمعة أحد أبرز رموزها..

إن الخطر أصبح شديداً جداً، ووحدة البلاد باتت مهددة جداً، وإن كان هناك من يرغب صادقاً في مواجهة احتمال أن تفرق سورية في الفوضى الخلاقة، فعليه أن يبادر إلى تبني وإعلان نقيضها الجذري وهو الثورة.. الثورة على الفساد، وعلى النهب، وعلى قمع الناس، وعلى محاولات ربط سورية بالمشاريع والصناديق الأمريكية والصهيونية، وعلى التدخلات الخارجية أياً كان نوعها ومنطقها وإيديولوجيتها، وعلى التنفذ والمحسوبيات، وعلى بيع البلاد للمستثمرين، وعلى التفريط بحقوق ومكاسب الناس والدولة، وعلى الاحتلال الصهيوني.. وهذا يرسم القوى الوطنية كافة، ويرسم المجتمع وشخصياته الشريفة، ويرسم المثقفين الوطنيين، ويرسم النقابات، ويرسم النظام نفسه ليثور بنفسه لنفسه وعلى نفسه... هكذا فقط يمكن إنقاذ البلاد في الوقت القصير المتبقي..

■ ■

كراج درعا في العاصمة ٢٣/٠٣/٢٠١١.. إلى متى يبقى خالياً؟



● تصوير: فيصل يعسوب

سورية على مفترق طرق.... ص٤ - ٧

بلاغ عن لجنة محافظة درعا لوحدة الشيوعيين السوريين

عقدت لجنة المحافظة للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في محافظة درعا اجتماعاً استثنائياً بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ بسبب المستجدات والأحداث التي حصلت وتحصل الآن في محافظة درعا.

أكد الاجتماع على ما ورد في البلاغ الصادر عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين والمضمن:

١. القطع الكامل مع السياسات الليبرالية وترحيل رموزها المتمثلة بالدرجة الأولى بالفريق الاقتصادي والتي أدت سياساته السابقة إلى إيصال البلد إلى حافة الهاوية.
٢. صياغة نموذج اقتصادي جديد قادر على تحقيق أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية.
٣. الحرب الشعواء على قوى الفساد الكبير ومحاسبتهم من قبل قضاء مستقل ونزيه.
٤. تأمين قطاعات الاتصالات الخليوية وتحويل أرباحها الهائلة إلى مصدر أساسي لتمويل البرامج الاقتصادية الوطنية.
٥. إصدار قانون انتخابي جديد وعصري يتساوى أمامه جميع المواطنين.
٦. إصدار قانون للأحزاب يتضمن قيام أحزاب على أساس وطني شامل.
٧. إعادة النظر بقانون الصحافة والإعلام والمطبوعات بما يفعل دور الإعلام كسلطة رابعة في الرقابة وكشف مواقع الفساد وتعميق الثقافة الوطنية.
٨. حصر استخدام حالة الطوارئ والأحكام العرفية في حالات ثلاث: الحرب، والكوارث، وضد قوى الفساد والنهب.

كما أكدت لجنة المحافظة على:

١. إدانة الإجراءات القمعية للأجهزة الأمنية في مواجهة المتظاهرين، والتي أدت إلى سقوط أعداد من القتلى والجرحى.
 ٢. وجوب المحاسبة الفورية للجهة التي أعزت بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، الأمر الذي يحدث ضرراً بالغاً بالوحدة الوطنية، ومعرفة من لديه المصلحة بعدم صون أرواح وممتلكات بلدنا بالوقوف بوجه التعبير السلمي للمتظاهرين.
 ٣. التأكيد على مطالب المتظاهرين بترحيل رموز الفساد في المحافظة ومن يحميهم.
 ٤. التأكيد على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى مكتسيات الشعب السوري، وتدعو الجميع لعدم المساس بالممتلكات العامة لأنها لا تخدم إلا أعداء الوطن في الداخل والخارج.
- وتتوجه لجنة المحافظة في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بالعزاء لأهالي شبابنا الذين سقطوا نتيجة تمنت الأجهزة الأمنية وقمعها العنيف للمطالب المحقة للجماهير في حريتهم بالتعبير عن مطالبهم.

٢٠١١/٣/٢٠

لجنة محافظة درعا لوحدة الشيوعيين السوريين

تصريح للناطق الرسمي باسم رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

تلقت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية باستياء وقلق شديدين أخبار المواجهات التي جرت في درعا يوم الجمعة ٢٠١١/٣/١٨.

لقد حذرنا مسبقاً في البلاغ الصادر عن مجلس اللجنة الوطنية في ٢٠١١/٢/٢٥ من الضرر الكبير الذي تلحقه السياسات الاقتصادية - الاجتماعية بالاستقرار الاجتماعي - السياسي في البلاد، وأكدنا على ضرورة الإسراع بإجراء إصلاح جذري شامل في كل المجالات من أجل تحصين الوحدة الوطنية وأشرنا إلى أن الآجال الزمنية غير مفتوحة إلى ما لا نهاية لإجراء إصلاح كهذا..

إن أحداث درعا وبعض المناطق الأخرى، تعود لتؤكد على وجهة نظرنا.. فالتأخير بالإصلاح يتحول إلى عدو أساسي للاستقرار والوحدة الوطنية.. لأنه يفتح المجال واسعاً لكل أنواع الاحتجاج المشروع، أرضيتها مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، ويسمح بالتالي لقوى مدسوسة، إن وجدت، في المجتمع أو في جهاز الدولة، لكي تلعب لمصلحة المشروع الأمريكي - الصهيوني في المنطقة التي تشهد تحولات عاصفة في الفترة الأخيرة.

وما أثار استغرابنا واستنكارنا أكثر هو استخدام الرصاص الحي دون مبرر ضد المتظاهرين، ودون سابق إنذار... مما أدى إلى سقوط ضحايا عديدة بين قتلى وجرحى..

إننا إذ نعزي عوائل الذين سقطوا في مواجهات درعا، نطالب بالمحاسبة الشديدة للمسؤولين عما جرى، وخاصة الذين أعطوا الأوامر بإطلاق الرصاص، إذ أنهم يتحملون مسؤولية سياسية كبرى تجاه مصير الوطن الذي يشهد استهدافه من المؤامرات الأمريكية - الصهيونية...

دمشق ٢٠١١/٣/١٩

تقرير اتحاد عمال دمشق:

السياسات الاقتصادية أوصلت الشعوب إلى الانتفاضة

◀ عادل ياسين

أنهى اتحاد عمال دمشق مؤتمره السنوي مقدماً تقريراً موسعاً تضمن حصيلة عمل الاتحاد ونشاطه ورؤيته السياسية والاقتصادية والنقابية خلال عام كامل. وأخذت التطورات السياسية والجماهيرية التي حدثت في مصر وتونس واليمن والبحرين حيزاً مهماً من التقرير، حيث توقف عند مسبباتها العميقة التي أدّت بالجماهير في أكثر من دولة عربية إلى النزول إلى الشارع مطالباً بحقوقها وكرامتها الوطنية التي استبيحت لعقود بفعل آلة القمع والحرمان والنهب، الذي حرم الجماهير من أبسط حقوقها في الحياة الكريمة.

لقد انتفضت الجماهير وهي تعلم أنها ستقدم التضحيات الجسام على مذبح حريتها وكرامتها الوطنية، وقد قدمت خيرة مناضليها شهداء وجرحى، وحقت جزءاً من مطالبها وهو إسقاط العروش الخاوية ورموزها التي عاثت فساداً في العباد والبلاد . جاء في التقرير السياسي الذي قدمه المكتب التنفيذي لاتحاد عمال دمشق حول التطورات العاصفة التي شهدتها المنطقة: (...) ولكي تضمن هذه الأنظمة صمت الشعوب، عملت وبشكل دؤوب على انتهاج سياسات الإفقار والتجويع، حيث انخفاض معدلات التنمية، انتشار البطالة والفقر، ووصول الاقتصادات الوطنية إلى حافة الانهيار، كانت نتائج حتمية لمقدمات كان يراد لها أن تصل إلى ذلك....).

إذاً الأسباب الكامنة وراء انتفاضة الشعوب وتعمق الأزمات المتلاحقة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، والتي جزءٌ منها هو السياسات الاقتصادية حيث أشار إليها التقرير، والتي انتهجتها الحكومات العربية بما فيها (حكومتنا) العتيدة، قد عمقت الفقر والبطالة وفتحت البلاد على مصراعيها أمام رأس المال الأجنبي والعربي والمحلي، دون رقيب أو حسيب، وذلك حسب توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين ينصحان ويصران بنصيحتهما لهذه الحكومات أن تتخلى عن واجباتها تجاه شعوبها إذا ما ارادت هذه الحكومات أن تطور (اقتصاداتها)، والتخلص من إرث النظام الاقتصادي المخطط (والموجه)، الذي لعب دوراً مهماً في الصمود الوطني ومواجهة المخاطر السياسية والعسكرية التي تعرضت لها سورية في مراحل سابقة، ومازالت حتى الآن تتعرض لضغوط حقيقية داخلية وخارجية من قوى نمت وترعرعت في ظل النهج الاقتصادي الليبرالي، الذي عجز عن التصدي وحل الأزمات المستعصية، حيث كبرت نسب النهب والفساد بشكل هدام، على حساب نسب النمو الحقيقية المرجوة، والتي اشار إليها التقرير الاقتصادي للاتحاد قائلاً: (إن عدم تلمس الشرائع الأوسع في المجتمع لثمرات النمو بشكل واضح وملموس يظهر أحد أمرين: إما أن نتائج النمو قد ذهبت إلى جيوب الأغنياء، أو أن الأرقام المعلنة مبالغ فيها وغير صحيحة، وفي كلتا الحالتين فإن إصلاحاً يتوجب لحظه في هذه المسألة).

وأضاف التقرير أن أهداف الإصلاح الإداري المقترح هي: (ترسيخ مفهوم المواطن، وتعزيز إحساس المواطن بأنه مشارك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن الدولة تعمل على خدمته ورفاهيته، وتعامل معه باحترام وعدالة ومساواة، وفقاً لبدأ سيادة القانون).

لقد وعت نقابات دمشق من خلال ما جاء في تقريرها المخاطر المتعاظمة التي يتعرض لها الوطن والاقتصاد الوطني بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تصر الحكومة على السير فيها قدماً، بالرغم من الاحتجاجات الواسعة التي تبديها شرائح مهمة من المجتمع، بأحزابه وشخصياته الوطنية ومنظماته النقابية والمهنية، على تلك السياسات ومخاطرها، التي تتطور بفعلها مظاهر الاستياء والتذمر، حيث يتطلب اليوم وليس غداً، التصدي الحازم لهذه السياسات ومواجهتها وإسقاط رموزها، ولم يعد مقبولاً من أحد، وخاصةً الحركة النقابية، الاستمرار والإصرار والإشادة بالإنجازات الترفيعية التي تقوم بها الحكومة باعتبارها خطوات إصلاحية ستؤدي نتائجها إلى تخفيف الأعباء عن الفقراء ومنهم الطبقة العاملة السورية، التي تكتوي كثيراً بنيران تلك السياسيات، بانخفاض أجورها الحقيقية وتدني مستوى معيشتها وفقدانها للكثير من مكاسيها وحقوقها، وفرض القوانين الجائرة على عمال القطاع الخاص، والتضييق على حركة العمال، وإطلاق حرية رأس المال وقطعانه.

إن تأخر النقابات في اتخاذ موقف جاد وحازم من السياسات الحكومية ونهجها الاقتصادي الليبرالي، يعني الموافقة على نتائج تلك السياسات، وعندها ستقول الطبقة العاملة كلمتها الفصل، لأن للصبر حدود.

■ ■

في المؤتمر السنوي لاتحاد نقابات عمال دمشق

الفريق الاقتصادي خدعنا بأرقامه ولم تتمكن من الوصول لأحلامنا



زيادة الرواتب والأجور حسب وعود الحكومة في الخطة العاشرة فوراً

ولحماية المكاسب والانجازات التي تحققت في هذا الوطن.

وحيد، المطلوب مواجهة المشاكل الزراعية ومعالجة ما ينجم عنها من آثار سيئة

يتعرض إنتاجنا الزراعي لأمراض وآفات وظروف مناخية وجفاف بشكل شبه دائم مع ضعف السياسات الخاصة بالتسويق وارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج، وكل ذلك ينعكس سلباً على الفلاح والمواطن والاقتصاد الوطني بشكل عام. فلماذا لا نعمل بالشكل المطلوب لمواجهة هذه المشاكل ومعالجة ما ينجم عنها من آثاره؟ وآين الخطط الزراعية التي توضع على المدى الطويل؟

إن البطالة تراها تتمركز في حملة الشهادات وخاصة الجامعية وفي الأيدي العاملة غير الفنية ونرى أن على الدولة تقع مسؤولية توظيفهم واستثمار طاقاتهم. لأن الفساد لا ينحصر في نهب أموال الدولة بل يتعداها إلى استبعاد العناصر الكفوة والنزيهة ووضع سياسات خاطئة قد تساهم في تفاقم ظاهرة البطالة والفساد وازدياد الفقر.

المطلوب حزمة من القرارات والتشريعات التي تساهم في إصلاح منظومة القضاء وتأمين فرص العمل وتفعيل الدور الرعائي والتخطيطي والإشرافي للدولة وإصلاح القطاع العام بشقيه الصناعي والزراعي إصلاحاً شاملاً وجزرياً ليعود إلى دوره الرائد الداعم للاقتصاد الوطني.

كلمة سامي حامد:

ضرورة تشميل العمال المتقاعدين بالضمان الصحي باعتبارهم الشريحة الأشد حاجة للرعاية الصحية المتكاملة، العمل على تقييم التجربة وفق واقع التطبيق العملي من حيث الإجراءات والآليات المتبعة في العلاج والتي تشكل في جزء منها عبئاً إضافياً على المريض، كالخلاف الفني الذي يحصل بين الطبيب المعالج وطبيب جهة مقدم الخدمة التأمينية أو اشتراط الموافقة المسبقة على دخول المشافي، العمل على إلغاء سقف عدد زيارات المريض للأطباء سنوياً وبالغاية ١٢ زيارة باعتبار أن هذه الحالة تحددها الحالة الصحية للمريض وحاجته للعلاج، إلغاء الموافقة المسبقة على صرف الصيدالة الأدوية اللازمة لعلاج المستفيدين لما يؤدي ذلك من تأخير في بدء المعالجة وبالوقت المناسب.

مداخلة نقابة عمال الغزل والنسيج:

إن إغلاق ١٤/ شركة تابعة لوزارة الصناعة دون إيجاد البدائل الصناعية الأخرى لها يعتبر مؤشراً خطيراً سيطبق على باقي الشركات المتعثرة إذا لم يتم إيجاد الحلول المناسبة لها. وهنا نقترح بأن يتم بيع القطن داخلياً بسعر تشجيعي للقطاعين العام والخاص حتى يكون هناك مجال للمنافسة، علماً أن المستفيد الوحيد من رفع قيم القطن عالمياً هو مؤسسة تسويق وحلج الأقطان، حيث أن سعر كلفة كيلو غرام من القطن المحلوج ١٢٠ ل س أي بنسبة ربح تتجاوز ١٠٠٪، ولم تستفيد باقي الشركات من هذا الارتفاع وأن المنافسة

يجب استغلالها بالشكل الأمثل، دون إغفال للدور الذي تلعبه الفئات الأخرى.

المؤذن: قانون العمل الجديد ولد يتيماً

جمال المؤذن رئيس نقابة عمال السياحة لفت إلى أن قانون العمل الجديد عالج الكثير من مشاكل وهموم عمال القطاع الخاص، لكنه ولد يتيما في غياب جهة معنية بتطبيقه، ومسؤولة بشكل جدي في الالتزام بما ورد فيه، منوهاً لبعض الثغرات التي احتوى عليها القانون من حيث المحاكم العمالية التي تُعقد فقط أربع مرات في العام، ويحضور كامل الممثلين، وهو ما يعتبر شبه تعجيز لالتزام شمل المحكمة، إضافة إلى النقص الكبير في إعداد مفتشي العمل لدى الوزارة، مؤكداً بهذا الخصوص على ضرورة تهئية البنية التحتية اللازمة لتطبيق القانون صوناً لحقوق العمال.

مرعي: تثبیت العمال المؤقتين والمتعاقدين وإصدار الملاكات العددية

علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط أشار إلى أن تثبیت العمال المؤقتين والمتعاقدين وإصدار الملاكات العددية من أولى اهتمامات النقابة، لافتاً إلى أن تثبيتهم ينعكس إيجاباً على العمل والإنتاج ويؤدي إلى استقرارهم النفسي والاجتماعي، وطالب بإصدار نص تشريعي حاسم وواضح على غرار القانون ٨ لعام ٢٠٠١ لتثبیت العمال المؤقتين، ومنح الوجبة الغذائية للمستحقين لها في المؤسسات والشركات العاملة ذات الطبيعة الإنتاجية، وفق بلاغ رئاسة مجلس الوزراء وخاصة المؤسسة العامة للجيولوجيا لما لها من أهمية.

ناصر: خلق بيئة ثقافية تليبي احتياجات المقاومة الحقيقية

بلسم ناصر قالت: بالرغم مما تتمتع به المرأة في سورية من حقوق سياسية غير أن وصولها إلى مواقع القرار مازال يعاني ممانعة كبيرة من الثقافة العامة للمجتمع، وأكدت على ضرورة خلق بيئة ثقافية تليبي احتياجات المقاومة الحقيقية، من خلال أقتصاد وطني مقاوم، دعائمه قطاع عام قوي إلى جانب القطاع الخاص لدعم قرارنا الوطني الحر، واقتصاد يليبي احتياجات شعبنا المقاوم الصامد في المعيشة والتعليم والصحة والنقل.

شعبان عزوز: الطبقة العاملة قلعة متقدمة للدفاع عن حرية الوطن والشعب ولحماية المكاسب

وقد أكد شعبان عزوز رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال أنها مناسبة مجيدة وذكرى غالية على قلوبنا، إنها الذكرى الثالثة والسبعون لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال. هذه المنظمة النقابية المناضلة التي أثبتت جدارتها بقيادة كفاح الطبقة العاملة السورية والتعبير عن همومها وطموحاتها والدفاع عن مصالحها وحقوقها وحرياتها، وكانت عبر تاريخها الحافل بالمآثر قلعة متقدمة للدفاع عن حرية الوطن والشعب

الخطة لم تحقق ٤٠٪ من استهدافها، والملفت للنظر إضافة لذلك أن نسبة المشتغلين بفرص جديدة قد انخفض بين العام الأول للخطة وأعوامها الأخيرة بنسبة ٦٠٪.

وأضاف: «إذا عكسنا كل هذا على أرض الواقع فإن أكثر السكان في سورية لم يتحسن دخلهم وأن الإنفاق على التعليم والصحة لم يكن على مستوى ما أراد له مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، فهل المشكلة تتعلق بمنطق وبنية الخطة نفسها، والسياسات التي اتبعت في تنفيذها؟ أم في الناس الذين يديرون الخطة حسب موالهم؟

وأكد منصور على أن أية خطة لا تأخذ بعين الاعتبار قضية الإصلاح الجذري للعلاقة بين الأجور والرواتب والأرباح التي هي علاقة يشوبها الكثير من الخلل، لن يكتب لها النجاح، لأنها تحرم الدورة الاقتصادية من إمكانيات وموارد كبيرة تذهب عادة نحو القطاعات الأكثر ربحية ألا وهي اليوم القطاعات الربعية التي لا تقوم بأية إضافة على الثروة أي لا تخلق فعلياً أية قيمة مضافة، كما أنها تحرم الاقتصاد الوطني من الموارد الداخلية الحقيقية الناقصة في عملية الاستثمار وإعادة الإنتاج.

واعتبر منصور أن المطلوب من الخطة الخمسية الحادية عشرة هو تحقيق:

١. نسب نمو عالية لا تقل عن ١٠٪، شرط أن تكون حقيقية، وتتناسب مع الموارد المتاحة. وزيادة الرواتب والأجور حسب وعود الحكومة في الخطة العاشرة وفوراً.

٢. عدالة اجتماعية عميقة في تطبيق مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، وذلك عبر إصلاح الخلل في توزيع الثروة بين الأجور والأرباح.

٣. رفع نسب التراكم والاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي إلى أعلى نسبة ممكنة خلال فترة وجيزة بعد أن يتم إصلاح القطاع العام الصناعي وتحل كافة مشاكله.

٤. أن يجري رفع عائدية الاقتصاد السوري على أساس الاعتماد على الإمكانيات الذاتية السورية لا على الخبراء، وخاصة عبر مسح واكتشاف المزايا المطلقة لاقتصادنا المتنوع في إنتاجه.

بركات: وضع الرجل المناسب في المكان المناسب

نبيل بركات رئيس نقابة عمال الصناعات الخفيفة أكد على ضرورة التزام الوزارات المعنية تطبيق القوانين كاملة في فرز المهن الشاقة وتوصيفها وأن يكون اعتماد قرار يخص المهن والوظائف وإدراجها ضمن المهن الشاقة والخطرة والضارة بمشاركة العمال أنفسهم لكي تأتي وفق شروط ومعايير التي يراها العامل بمثابة حماية له بالتعاون مع مؤسسة التأمينات.

وأضاف: قضية خريجي المعاهد التخصصية لم تحل حتى اللحظة، حيث يوجد كم كبير من خريجي المعاهد التخصصية في سورية أغفل القانون الأساسي للعاملين بالدولة إعطاهم أية ميزة رغم الاختصاص، وهذه الكوادر تراكمت لديهم الخبرات التي تعتبر ثروة بالنسبة للدولة

عدي: الخطة الخمسية العاشرة لم تف بكل وعودها

أشار أسامة عدي رئيس مكتب العمال القطري إلى أن الخطة الخمسية العاشرة لم تف بكل وعودها، وهي للأسف الشديد لم تحقق النتائج المرجوة منها رغم السيناريوهات التي وضعت، ولم تحقق سوى السيناريو العادي بدلاً من السيناريو المتفائل أو الجيد، وقد وضعت سياسة تسويق للخطة لم تحقق فيها المطلوب، وفيها الكثير من الأخطاء، ولم تمكناً من الوصول للأحلام التي كنا نتمناها، مؤكداً إنه إذا كان من ملاحظات على الخطة الخمسية العاشرة لأن نموها راح باتجاه القلة ومن يعملون بالمؤسسات المالية والضمان والتأمين، وأن الخطة الحادية عشرة ستكون واقعية وموضوعية وستلأفى الأخطاء والثغرات بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية، والتركيز على الاقتصاد الإنتاجي من زراعي وصناعي وسياحي.

وأكد عدي أن الأولوية في المرحلة القادمة ستعطى لفتح فرص العمل وتشغيل الشباب بشكل أوسع قبل الزيادة الباقية على معدلات الرواتب والأجور، مشيراً إلى أنه تم الطلب من جميع الجهات والوزارات من أجل تحديد المللاكات المطلوبة لأجل تثبیت واستيعاب العمال المؤقتين.

وعن قانون العمل قال عدي: هو منصف للعامل ولرب العمل لكنه بحاجة لأدوات لتطبيقه، مؤكداً على أن القطاع العام سيبقى الرائد في الاقتصاد السوري، وسيتم تقديم كافة التسهيلات له للإصلاح والانطلاق، نافياً أن يكون هناك أي توجهات لخصخصته.

القادري: الإسراع بتحقيق إصلاح جدي وحقيقي

جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق قال: إن انعقاد مؤتمرنا يتزامن مع احتفال نقابيي سورية ومعهم جماهير الطبقة العاملة بالذكرى الثالثة والسبعين لتأسيس اتحادنا الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية، فالثامن عشر من آذار، يوم مشهود في تاريخ الحركة النقابية السورية، التي كانت المركز الأساس في صون وترسيخ الوحدة الوطنية، ومسيرة كفاحها ونضالها وإنجازاتها، على مدى تاريخها المشرف وعلى كافة الصعد، موضع احترام الجميع وتقديرهم.

وقدم القادري مجموعة من المطالب النقابية منها: تثبیت العمال المؤقتين، تحسين الرواتب والأجور، صرف كافة التعويضات وفقاً لما نصت عليه القوانين والأنظمة، خلق فرص عمل جديدة، فتح باب التوظيف في الدولة، إلغاء مكاتب التشغيل في وزارة العمل، والإسراع بتحقيق إصلاح جدي وحقيقي في القطاع العام الصناعي. وفي مجال المشاريع التي تنطلع لتحقيقها خلال العام ٢٠١١، وأكد على:

١. استكمال بناء المجمع الخدمي في المدينة الصناعية بعدرا.
٢. شراء مقر ليكون نادياً اجتماعياً لعمال دمشق والنقابيين المتقاعدين.
٣. دراسة ووضع مشروع نظام داخلي لصندوق تقاعدي يستفيد منه العمال غير المنظمين، كأصحاب المهن الحرة في قطاعات البناء والتشييد والحمل والعتالة وإصلاح السيارات.
٤. تشكيل لجنة غير مفرغة في الاتحاد مهمتها الاهتمام بشؤون النقابيين المتقاعدين الاجتماعية والصحية ومتابعة أحوالهم.

منصور : أية خطة لا تأخذ بعين الاعتبار قضية الإصلاح الجذري لن يكتب لها النجاح

حسام منصور رئيس نقابة عمال المصارف أشار إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي مازال واحداً من الإشكاليات الأساسية لدى السوريين جميعاً، لافتاً إلى أن ما يجري الآن في سورية ضمن هذا المفهوم إهمال للجانب الاجتماعي بشكل واضح.

وأكد منصور أن أرقام الفقر على أساس مقاييس الأمم المتحدة التي كانت مدعوة للتراجع بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ ٪ في نهاية الخطة، قد تقدمت حسب الأرقام المعلنة حتى الآن بنسبة ١٠٪، كما أن معدلات البطالة لم تتحسن. مع أن أرقامها غير واضحة مثل الأرقام الأخرى، والندهش أن نسبة البطالة بقيت ثابتة بحدود ٨٪، بينما كانت فرص التشغيل تتناقص سنوياً إلى أن وصلت إلى ٢٥ ألف فرصة عمل محققة من أصل ٢٥٠ ألف مستهدفة، وبحساب بسيط يتبين أن

المطلوب عدالة اجتماعية عميقة في توزيع الثروة

من الهام دعم القطاع العام والحفاظ عليه من الدعوات الرامية لتجسيم وتقليص دوره، واستخدام أساليب غير مجدية في إصلاحه كما تذهب مقترحات الفريق الاقتصادي الحكومي بالمشاركة أو تحويله إلى شركات مساهمة، أو بإعطائه للاستثمار أو التأجير الذي هو خصخصة مواربة لقطاع الدولة.

فالسياسة القوية تحتاج إلى اقتصاد قوي تستند عليه والقطاع العام هو الأرضية الصلبة لسياستنا الوطنية المشرفة، ونؤكد على التوصيات التي انتهى إليها التقرير:

زيادة الأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، العمل من أجل تعديل القانون /١٧/ وخاصة المواد التي تحيز لأرباب العمل في القطاع الخاص تسريح العامل دون أية حماية للعامل من خطر التسريح، فإذا كان هذا الحق قد أعطي لأرباب العمل في القطاع الخاص فلماذا لم تتضمن هذه المادة أيضاً إعطاء العمال الطرف الأضعف في المعادلة، حق الإضراب المطلبي للتعبير عن حقوقهم ومصالحهم، وتثبيت العمال المؤقتين.

مداخلة نقابة عمال البناء والأخشاب (القطاع غير المنظم):

يعتبر تنظيم العمال، خصوصاً غير المنظمين منهم، المحرك الرئيسي الذي يدفع الحركة العمالية للأمام لأنها الوسيلة الفضلى لتجميع العمال وتوحيدهم ورفع وعيهم بقضاياهم المشتركة، ليصبحوا قوة قادرة على المساهمة الفاعلة والإيجابية في صنع القرار لتحسين ظروف حياتهم وحياة أفراد عائلاتهم، وبالتالي مجتمعاتهم، ويتضح من التوزيع القطاعي للعاملين في القطاع غير المنظم أنهم يتركزون في:

قطاع البناء والتشييد ونسبتهم حوالي ٨٣٪ من إجمالي العاملين في قطاع البناء.

قطاع الزراعة ونسبتهم ٦٤٪ من إجمالي العاملين في قطاع الزراعة، قطاع المواصلات ونسبتهم ٧٠٪ من إجمالي العاملين في قطاع المواصلات.

وتفسر هذه النسب الكبيرة إلى حد كبير واقع تدني الأجور والإنتاجية في هذه القطاعات، إننا كتنظيم نقابي ننتظر ذلك اليوم الذي يضمن حقوق هذه الشرائح في الطبقة العاملة فهم الكادحون وهم المنتجون وهم بلا أدنى شك الخاسرون في معادلة الأجور والأسعار وحاجيات العيش الكريم.

ومن هذا الواقع يجب العمل على ضم هذه الشرائح العمالية تحت مظلة التنظيم النقابي وجعلهم عمالاً منظمين ليجدوا من يرعى مصالحهم ويدافع عن حقوقهم. وعن العوامل المشتركة للعماللة غير المنظمة هي:

ظروف العمل القاسية المتشابهة، حرمانهم من السلامة المهنية والتأمينات الاجتماعية، وحرمانهم من الترفيعات الدورية، والإجازات السنوية والراتب التقاعدي، ومن كل ما يتمتع به عامل القطاع العام، وما يجمع بينهم أيضاً هو وجودهم معا تحت سلطة رب العمل واستغلاله لجهودهم وعرقهم.

يجب العمل على:

–القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية وترحيل رموزها المتمثلة بالدرجة الأولى بالفريق الاقتصادي ومحاسبتهم على مخالفة الدستور. حيث أن سياسات خصخصة المرافق العامة ومؤسسات وشركات القطاع العام يتناقض مع أحكام المادة /١٤/ من الدستور. كما أن هذه السياسات أدت إلى تدمير الزراعة والصناعة. وصياغة نموذج اقتصادي قادر على تحقيق أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية.

–الحرب على قوى الفساد الكبير خصوصاً بعد انكشاف فضائح تلك القوى في تونس ومصر وليبيا، وهذا يتطلب تشكيل لجنة شعبية. قضائية موثوقة تدرس ملفات الفاسدين الكبار وتدقق في حساباتهم وأملاكهم المعلنة والمخفية وتحويل تلك الموارد المنهوبة نحو التنمية الشاملة وصولاً إلى تدقيق مصادر ثروة المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين على قاعدة من أين لك هذا.

وهذا يتطلب على المستوى السياسي إصدار قانون انتخابات جديد وعصري يتساوى أمامه جميع المواطنين ويمنع قوى المال وجهاز الدولة من التأثير على العملية الانتخابية إلا بحدود القانون إصدار قانون أحزاب يضمن قيام أي حزب على أساس وطني شامل. مما يوطد دعائم الدولة الوطنية إعادة النظر بقانون الصحافة والإعلام والمطبوعات بما يفعل دور الأعلام كسلطة رابعة في الرقابة وكشف مواقع الفساد وتعميق الثقافة الوطنية في البلاد.

حصر استخدام حالة الطوارئ والأحكام العرفية في حالات ثلاث: الحرب، الكوارث الطبيعية، ضد قوى النهب والفساد.

أخيرا لقد أكدت معظم المداخلات أن ضرورات المرحلة والحرب على قوى الفساد تتطلب إصدار منظومة التشريعات والقوانين التي تحقق اللحمة الوطنية، وتعزز من تطبيق الدستور وإلغاء وتعديل كل القوانين التي خدمت، وتخدم مصالح قوى الفساد الكبرى وسياساتها الضارة وطنياً واقتصادياً- اجتماعياً وديمقراطيا، والتي أضرت بالجماهير الشعبية بل وأن بعضها قد قضت على المكاسب التي حققتها خلال نضالاتها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة القوانين المخالفة لأحكام الدستور.



حزمة من القرارات والتشريعات التي تساهم في إصلاح القضاء

تم تصدور التعليمات التنفيذية حتى الآن، ما أدى إلى اجتهادات من

بعض الإداريين لا نعرف صحتها من عدمها، ونبين بعض الأمثلة وخاصة ما يتعلق بالمادة /٩٨/ من القانون الخاصة بالتعويضات التي حصلت اعتداءات كثيرة عليها لقد عرف القانون التعويض بأنه البالغ التي تمنح للعامل مقابل ظروف العمل أو مشقته أو مخاطره أو مكانه أو زمانه أو لقاء تكوينه المهني ولا يدخل في مفهوم الأجر ولكن عند تنفيذ مواد القانون حصلت اعتداءات كثيرة عليها، إضافة إلى ذلك تكررت كلمة (يجوز) في نص القانون /٥٩/ مرة وهذه الكلمة خضعت لاجتهادات قانونية في كثير من المواضع وعندما يتم النقاش في موضوع ما تكون الإجابة أن هذا الأمر جوازي وليس واجب التنفيذ، فإذا أراد عامل أن يحصل على سلفة الراتب لظروف صعبة يمر بها فيجب أن يحصل على موافقة الوزير المختص، تعويض الصيانة والاعتناء يجب أن يصدر بقرار من الوزير، التكاليف بالعمل الإضا في يجب أن يصدر بقرار من الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

الوزير.

٤- المرسوم التشريعي رقم /٦٤/ لعام ٢٠٠٨ أضفى الحماية

والحصانة على الضابطتين الجمركية والشرطية وكذلك الأمن

السياسي بأن منع الادعاء الشخصي أو تحريك الدعوى العامة

إلا بعد الحصول على موافقة القائد العام للجيش والقوات

المسلحة ما أتاح المجال أمام غير المنضبطين، وغير المؤهلين

للافتئات على حقوق المواطن وكرامته .

٥ – ليس في أي من دول العالم بشر بلا جنسية , بشر منزوعو

الجنسية أو بتغيير قانوني دقيق «عديمو الجنسية» لقد مرت

تسعة وأربعون عاما على عملية التجريد هذه !أما أن لها أن تحل

؟ لم استعصى حتى هذا الوقت مع أن وعودا عديدة صدرت

للحل ..وما من حل !.

٦ – ينحصر النشاط الاقتصادي في محافظة الحسكة في

قطاعين :الزراعي بشقيه النباتي والحيواني , و العقاري بشقيه

العمراني والتجاري , المرسوم التشريعي رقم /٤٩/ لعام ٢٠٠٨

عطل العمل في العقارات.

٧ – الفساد ليس مسألة تتعلق ببضعة ملايين أو مليارات و

حسب و إنما هو ما ينخر جسد الوطن هو ما يخرب البنيان

الوطني و في هذه النقطة بالذات يتعانق الفاسدون مع أعداء

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الوطن.

الشديدة التي تواجه صناعاتنا الوطنية بشكل عام وصناعة الغزل

والنسيج بشكل خاص هو إغراق السوق بالمنتجات الرخيصة وغير

المطابقة للمواصفات السورية مما أدى إلى كساد كبير في صناعتنا

الوطنية...

النقص الكبير باليد العاملة في القطاع الصناعي بنسبة تصل

إلى أكثر من ٤٠٪ مما كان عليه الحال قبل عشر سنوات فعلى

سبيل المثال كان عدد العاملين في قطاع الغزل والنسيج بدمشق

عام ٢٠٠٠ يبلغ ٨٥٥٨ عاملاً بينما وصل عدد العاملين الحالي

اقل من ٦٠٠٠ عامل يتركز معظم النقص على خطوط الإنتاج وفي

هذا المجال نقترح فتح باب التعيين في كافة الشركات على خطوط

الإنتاج حصراً لحملة الشهادات الثانوية والمعاهد المتوسطة لمواكبة

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

التطور التكنولوجي.

سورية على مفترق طرق..

درعا.. الجرح النازف

يذكر أن إحدى الجهات الأمنية كانت قد اعتقلت الرفيق وليد فارس فارس عضو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في درعا، وذلك على إثر بلاغ عن اللجنة الوطنية يشدد على ضرورة المسارعة إلى الإصلاح، ويدعو للإنصات للمطالب المحقة الجماهير..

هذا وأصدر الرئيس بشار الأسد يوم الأربعاء المرسوم رقم ١٢٠ للعام ٢٠١١ القاضي بإعفاء فيصل أحمد كلثوم من مهامه كمحافظ لمحافظة درعا، ولكن ذلك لم يخفف من حدة الغضب العارم للناس، خصوصا وأن القمع الحاد للمحتجين بقي على أشده..

وستفرد «قاسيون» معظم مساحات عددها الحالي لتابعة الحدث وتحليله، والتعمق في أسبابه القريبة والبعيدة، والآثار التي ستترتب عليه، مع طرح رؤيتها المتكاملة للحلول التي يمكن أن تنقذ البلاد من كل ما يتهدها.. ■■

فقامت قوى الأمن القريبة من المكان بالتصدي للمعتدين، واستطاعت أن تصيب عددا منهم وتعتقل بعضهم، وسقط شهيد من قوى الأمن».

ومع التباين الشديد في قراءة وتفسير ما حدث حقيقة، عادت أعداد من سكان المدينة إلى الحراك، ما أدى إلى حدوث مواجهات ووقوع إصابات تزايدت مساء، وقد أفادت بعض الأنباء الواردة من المدينة التي شهدت أشكالاً مختلفة من التحركات منذ يوم الجمعة ١٨ آذار، أن سكان المناطق المجاورة لدرعا البلد أخذوا بالتدفق إلى محيط الجامع العمري في المدينة لمعرفة مستجدات الوضع هناك، ومساندة أهالي المنطقة بعد ما تناقلته وسائل الإعلام العربية والغربية من أن بطشا كبيرا يتعرض له السكان على يد قوات الأمن وعناصر من الجيش.. وهذا ما جعل الدم يسيل أكثر، جاعلاً من احتمالات وصول الأمور إلى حدود الانفلات التام أمراً وشيكاً للغاية.

يشكل الحدث الجاري في درعا ومحيطها منذ نحو أسبوع الشغل الشاغل للسوريين جميعا، ولكل من يهمه بقاء سورية وطناً موحداً وقويا بأبنائه الممانعين الصامدين الرافضين للاستسلام والخنوع لإرادة الفوضى والتفتيت..

وقد استمرت الأحداث بالتصاعد والتفاقم مع استمرار التعاطي معها بصورة لا ترتقي لمستوى حساسيتها، مما يفتح المجال لكل الاحتمالات الخطرة..

ولعل ما جرى صبيحة يوم الأربعاء ٢٣/٣/٢٠١١ من تصعيد كبير بعد ظهور بوادر انفراج، عاد ليفاقم الأمور أكثر..

ففي هذا اليوم عاد الحدث إلى السخونة بعد ليلة دراماتيكية دامية وصفت مصادر رسمية مجرياتها بالقول «إن عصابة مسلحة قامت بالاعتداء المسلح بعد منتصف ليلة أمس على طاقم طبي في سيارة إسعاف تمر بالقرب من جامع العمري في درعا، ما أدى إلى استشهدا طبيب ومسعف وسائق السيارة،

«نوروز».. أمل التجدد..

والوحدة الوطنية

احتفل المواطنون السوريون الأكراد في ٢١ آذار بعيد النوروز في جو من البهجة والارتياح، ومما زاد من ألق العيد هذا العام، عدم تدخل الأجهزة الأمنية في شؤون المحتفلين، مما أضفى جواً من الارتياح العام وأمال بغد سوري أفضل.. يعتبر عيد النوروز بدء التقويم الكردي، وإيذاً بفجر حياة متجددة مفعمة بالأمل، ويحتفل به أبناء المنطقة على اختلاف أعراقهم وقومياتهم منذ أكثر من ألفين وستمئة عام.. وكنتيجة للظلم والأسى التاريخي الذي طال الشعب الكردي في المنطقة أصبح النوروز يرمز إلى الخلاص من الظلم والاضطهاد بكل صنوفه.

وبهذه المناسبة نهى الشعب السوري عامة، والمواطنين الأكراد بشكل خاص بالعيد، أمليين وساعين لإعادة الجنسية السورية لمن حرم منها حفاظا على كرامة الوطن والمواطن.. وكل نوروز وجميع السوريين بألف بخير.

■ مراسل قاسيون عامودا

نيروز ٢٠١١.. حبذا لو أن

الفرح لم ينغصه شيء!

احتفل أكراد سورية في أماكن تواجدهم في شتى أنحاء البلاد بعيدهم القومي، عيد النيروز الذي يترافق مع حلول الربيع في الحادي والعشرين من شهر آذار من كل عام.. إنه عيد السلام والحرية.. وهو اليوم الذي أطاحت فيه مطرقة كاوا الجداد بالظلم والاستبداد ،وأصبح منذ ذلك اليوم بشكل رأس السنة عند الأكراد والعديد من الشعوب الأخرى في المنطقة.

واللافت أن احتفالات هذه السنة جرت بلا منغصات تذكر على امتداد البلاد، واتسعت دائرة الاحتفاء بالعيد لتشمل عدة محافظات ومناطق كالجزيرة و حلب والرقّة ودمشق وريفها وغيرها.. وجرّت لأول مرة بحضور ومشاركة ومساعدة رسمية، مما أثار الارتياح في نفوس المحتفلين الذين عقدوا حلقات الدبكة والرقص بالتشارك مع الفرق الشعبية التي أحيت الاحتفال بلباسها الفلكلوري الكردي، ليؤكد الجميع على الانتماء للوطن السوري، وعلى الوحدة الوطنية.

تجمع المحتفلون بأجواء مليئة بالفرح والبهجة تحت ظلال العلم الوطني، الذي رفع على جميع منصات الفرق التي أحيت الاحتفالات، وقد حمل معظمهم همومهم معهم إلى ساحات الاحتفال التي غصت بأناس يغلب الفقر على غالبيتهم، كما يتطلع عشرات الآلاف منهم إلى استعادة الجنسية التي جردوا منها نتيجة احصاء ١٩٦٢ الرجعي،والغاء الإجراءات الاستثنائية في الجزيرة، ومنح الحقوق الثقافية والمندية للأكراد صونا للوحدة الوطنية. وقد تميزت الاحتفالات أيضا بحضور ملحوظ للعديد من السوريين غير الأكراد في العديد من المناطق، مما أثار روح التآلف بينهم والتطلع إلى جعل هذا اليوم نيروزا لكل السوريين بلا استثناء.. ولعل الشجن الأكبر الذي كان يقلق الجميع هو ما يجري في درعا، والذي يجب أن يثمر عن توسيع هامش الحريات، وتحقيق المطالب الاقتصادية – الاجتماعية للشعب السوري المقاوم..

■ آلان كرد

◀ إيڤلين المصطفى

وصلت المخالفات في بصرى الشام بدرعا حدوداً لا تطاق، وتجاوزت منطق القانون القديم والحديث ومنها ما تورط فيه رئيس البلدية بشكل شخصي من خلال استخدام سلطته الإدارية للشطب والحك في محاضر اجتماعات مجلس المدينة واستبدال اسم مكان بأخر بموافقة المجلس على إعطاء رخصة لعقار عليه شكوى من صاحبه الذي فقدّه بالكامل، ويروي نائب رئيس مجلس المدينة المحامي «محمد رفعت المقداد» تفاصيل التزوير والمخالفة كاملة.

تفاصيل التزوير

الحكاية بدأت قبل ٢٨-١-٢٠١٠ أي قبل تقديم «سعيد حامد المقداد» بشكواه إلى مجلس المدينة موضحاً أنه يملك ٩٠٪ من العقار ٢٤٧١ الذي بنى عليه «محمد رفعت عبد الرحمن الداود المقداد» والذي لا يملك من العقار بحسب تعبير المحامي «المقداد» ولا سهما واحدا، وهذا ما تم التأكد منه بحسب السجل العقاري.

في التفاصيل أقدم «محمد الداود المقداد» ببناء مجمع من الأبنية مؤلف من طابقين أول فني وثاني أنهى نصفه على الهيكل والثالث على الطريق، هذه المخالفة أربكت رئيس مجلس المدينة بحسب تعبير المحامي المقداد وأدخلته في قضايا أقلها تزوير في محاضر جلسات المكتب التنفيذي وإصدار رخصة مزورة، في جلسة المكتب التنفيذي لبصرى الشام رقم ٢٨ تاريخ ١-١-٢٠٠٩ مررت موافقة باسم «محمد سعيد حامد المقداد» على ذات العقار وهذا الاسم غير موجود إطلاقاً، والمالك هو «سعيد حامد المقداد» الذي اشتكى عليه «محمد رفعت الداود المقداد» أمام مجلس المدينة في ٢٨-١-٢٠١٠ لأنه بنى على عقاره الذي يمتلك منه ٩٠٪ دون علمه.

محاولات المفلح بحسب تعبير المحامي المقداد للهروب من المخالفة الأولى الخاصة بمحضر المجلس تحولت إلى جرم تزوير رخصة له جاد الله حامد المقداد» على ذات العقار الذي ورد اسمه بموافقة المجلس للرخصة بعد عدة أيام حيث شطب اسم «محمد سعيد حامد» المقداد وكتب «جاد الله حامد المقداد» وأحيل المحضر المعدل دون علم مجلس المدينة إلى مقرر المكتب للتنفيذ .

الرأي القانوني بحسب تعبير المحامي المقداد لا يجوز إضافة أو حك شيء على محاضر اجتماعات المكتب التنفيذي نهائياً، المخالفة للقانون الواضحة بحسب حديث المحامي والوثائق المتوفرة تبين أن حجم الخلل الذي أكد عليه عضو المجلس «محمد سلطان المقداد» الذي منعه رئيس البلدية من حضور اجتماعات المجلس كما أكد وبرر «سلطان المقداد» ذلك بأنه دائم الاعتراض على المخالفات القائمة والتجاوزات التي يراهاها رئيس البلدية الذي امتنع عن تنفيذ ما يصطلح على تسميته التوزيع الإجباري، وجاء رد رئيس بلدية بصرى الشام «واثل المفلح» في تصريح له قاسيون» بأنه يعمل على تنفيذه وهناك لجان تعمل على هذا المشروع.

التزوير ربما تكون أهم المخالفات التي يمكن الوقوف عندها ولكنها ليست بالوحيدة فـرئيس البلدية شن حملة لإزالة الأبنية المخالفة وهدمها لأسباب عدة، منها ما هو مخالف للقانون ٥٩ ومنها ما هو مخالف للتنظيم الذي مضى عليه سنوات ولم يعمل به حتى الآن ومنهم من يقوم بالبناء دون ترخيص حسب تصريحات المفلح.

أول المعاقبين بالهدم إن صح التعبير كان «إبراهيم أحمد السمارة» فهدم منزله الواقع بجانب البركة الرومانية دون سابق إنذار وسبب الهدم أن الأرض مخصصة لإشادة حديقة عامة، وتحدث السمارة قائلاً: «رئيس البلدية مع المراقب الفني شاهدا منزلي وسألني رئيس البلدية عن المنزل ولماذا لم أكمله بعد فأخبرته بأنه مضى عليه سنة ونصف ولم أكمله لعدم توفر المال الكافي



المقداد أكد بأن النقل ليس بالعقوبة المناسبة بل يتوجب محاسبة أو مقاضاة الموظف المذكور مع العلم أن كل مراقب فني لا يقوم بتنفيذ رخصة دون موافقة المهندس المشرف عليه يعاقب.

القانون فوق الفقراء فقط

القانون فوق الجميع، إلا أن هناك حالات أوضحت بحسب المحامي المقداد وعضو مجلس المحافظة المستقل يمان المقداد بأن تطبيق قانون المخالفات لم يتم بالطرق العادلة، حيث تم وضع إشارة مخالفة بضربة إزميل بسيطة على سطح منزل «فيصل العيسى» على طريق جمرين وبيبر «المفلح» ذلك بأن الحالة هنا انسانية، فمثل هذه المخالفات يمكن تسويتها ويمكن أن يرخس لها بالبناء، مع العلم أن المنزل مخالف لضابطة البناء، لكن المحامي المقداد أكد أن الهدم يقع على الفقراء فقط وليس على المخالفين جميعا، وسأل المقداد «لماذا سمح لهم بالبناء منذ البداية على مرأى من أعين المسؤولين دون الحصول على رخصة إذا كانت ممكنة بحسب حديث المفلح؟» وجاء رد المفلح مبرراً بأنه «لا يوجد بأي مدينة ما يعرف بالإنداز والقانون لا يحمي المغفلين وهذا المبدأ الذي أعمل به».

بينما يوجد في بصرى بناية لصاحبها «يوسف مهدي» غير مرخصة آثاريا كونها أشيدت علىلقى أثرية وقضية المخالفة منطور بها أمام هيئة الرقابة والتفتيش، ويضاف لها العقار ٢٢١٥ من مقاسم منطقة الأوقاف لصاحبه شحادة الغبشة، وهو مخالف لشروط ضابطة البناء، حصل المخالف من مجلس المدينة على رخصتين لنفس العقار من أجل تغطية المساحة المخالفة، وهذا تحايل على القانون وعلى نسبة المساحة المسموح بها والتي تقدر بـ٤٥٪. مع العلم بأن القضية طرحت لعدة جهات ودرست من قبل لجان لكن هذه اللجان غرر بها وتم أخذها إلى عقار آخر لصاحب البناء أيضا، وقام رئيس المجلس بتسوية المخالفة وهذا أمر مخالف لجميع الأنظمة والقوانين. ■■

سورية على مفترق طرق..

إلى متى سيبقى الدستور السوري «موقوفاً» عن العمل؟

◀ ستيركوه ميقرى

أكد البلاغ الصادر عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١١، أن أهم ما يحصن الوحدة الوطنية في سورية، وفي هذه الظروف المعقدة دولياً وإقليمياً هو المراجعة الشاملة للسياسات، والقيام بإصلاح جذري شامل دون إبطاء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى المستوى الوطني العام، ومن بينها سياسياً، ضرورة حصر استخدام حالة الطوارئ والأحكام العرفية في حالات ثلاث؛ الحرب والكوارث الطبيعية، وضد قوى النهب والفساد.. فما هو قانون الطوارئ؟ وماذا يعني حصر استخدامه؟.

من المعروف أن فرض حالة الطوارئ يستند إلى ما يسمى حقوقياً بنظرية الحوادث أو الطوارئ الاستثنائية التي تنص على إمكانية فرض حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي البلد أو في منطقة منه للخطر، سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء، وباعتبارها استثنائية يعني أنه يمكن فرضها لمدة زمنية محددة تنتهي بانتهاء الوضع الاستثنائي الذي فرضت حالة الطوارئ بسببه.

والحقيقة أن فرض حالة الطوارئ تتيح للسلطة التي فرضتها تعطيل الحريات العامة، ووقف العمل بالدستور، وعدم التقيد بالقوانين السارية، واستخدام القوة دون التقيد بأي قانون. وبالتالي فالسلطة أن تأمر بالاستيلاء على أية منشأة، أو منقول، أو عقار، ولها أن تفرض الحراسة على الشركات، والمؤسسات، ولها أن تحجز أموال من تشاء كيفما تشاء، ولها أن تكلف الأشخاص بالقيام بأي عمل، أو أداء أية خدمة طالما كانوا قادرين على أدائها.

سورية.. وحالة الطوارئ

فرضت حالة الطوارئ في سورية بموجب الأمر العسكري رقم ٢ الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة بتاريخ ٨/٣/١٩٦٣، والذي نص على ما يلي:

«إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يقرر ما يلي:

المادة الأولى:

تعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية ابتداء من ٨/٣/١٩٦٣ وحتى إشعار آخر».

وعربياً، تم فرض قانون الطوارئ في كل من سورية ومصر وتونس والجزائر، وأخيراً تم فرضه في اليمن نتيجة الأزمة والثورة الشعبية التي يمر بها الآن.

المشكلة الكبيرة التي نعاني منها كمجتمع سوري أن أكثر المواطنين لم يطلعوا، أو لم يقرؤوا الدستور، ولا يعرفون شيئاً عن حقوقهم التي كفلها لهم، وهي كثيرة وهامة وواضحة، فلقد مرت ثمانية وأربعون عاماً وأربعة عشر يوماً بالتام والكمال على تطبيق قانون الطوارئ في البلاد، وكان خلالها الدستور السوري معطلاً، ولم يعمل فيه خلال كل هذه الفترة الزمنية الطويلة. بل إن مجرد بقاء قانون الطوارئ سارياً أعطى مبررات لا حدود لها للجهات التنفيذية السورية لمخالفة الدستور علناً في الكثير من قراراتها وإجراءاتها وبعض القوانين الصادرة كقانون العمل الأخير، ولم يدفعها حتى للحفاظ من إمكانية وجود محاسبة لما قامت به وذلك دون خوف أو رادع، علما أنه حقوقياً يعتبر باطلاً أي قانون أو قرار أو إجراء مخالف للدستور.

وفيما يلي بعض من مواد الدستور التي يتوجب على كل مواطن أن يطلع عليها :

المادة ١

١- الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية شعبية واشتراكية ذات سيادة لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها...

٢- القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي..

٣- الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشامل.

المادة ٨

حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية.

المادة ١٢

الدولة في خدمة الشعب وتعمل مؤسساتها على حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وتطوير حياتهم كما تعمل على دعم المنظمات الشعبية لتتمكن من تطوير نفسها ذاتياً.

المادة ١٣

١- الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال.

٢- يراعي التخطيط الاقتصادي في القطر تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.



المادة ١٤

ينظم القانون الملكية، وهي ثلاثة أنواع:

١- ملكية الشعب: وتشمل الثروات الطبيعية والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات المُوَمَّعة أو التي تقيمها الدولة وتتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها.

٢- ملكية جماعية: وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية والوحدات الإنتاجية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ويكفل القانون رعايتها ودعمها.

٣- ملكية فردية: وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب.

مخالفة الدستور

بعد قراءة هذه المواد الدستورية الواضحة، فلنطرح على أنفسنا السؤال الجاد التالي، ولنجب عليه بمسؤولية جادة أيضاً: ألم تقم كل الحكومات السابقة والحالية (وربما) القادمة بمخالفة هذا الدستور الذي هو البوصلة لكل قانون أو قرار أو إجراء يصدر من الحكومة؟

أظن أن الجواب واضح وضوح الشمس في يوم صيفي!. نعم لقد خالفت كل الحكومات الدستور مخالفات صريحة لا لبس فيها ولا غموض، ولنقتصر بكلامنا على الحكومة الحالية، حيث أن كل سياسة فريقها الاقتصادي التي قام بتطبيقها خلال السنوات القليلة الماضية كانت مخالفة، فانتهاج ما سمي بد«اقتصاد السوق الاجتماعي» المغلف بليبرالية واضحة منفelte من عقاها، كان مخالفاً مخالفات صريحة للدستور السوري، وكذلك النتائج الكارثية التي حصدها جراء هذه السياسة التي أجمع اقتصاديو هذا البلد على ضرورة المطالبة بتغييرها، ولكن لا يوجد حتى الآن من يستمع ولا من يجيب..! رغم أن هذه السياسات أدت إلى زيادة الفقر والبطالة وتتردي الوضع المعاشي لأغلب فئات الشعب، وكرست اتساع الهوة بين الأجور والأرباح، حيث ازداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

والأسوأ أن هذا الفريق فتح المجال الواسع أمام القطاع الخاص ليدخل إلى البنية التحتية، والتي تعتبر مرافقها العامة كالمطارات والموانئ والسكك الحديدية والطرقات العامة ملكاً عاماً للدولة لا يجوز التنازل عنه لأي طرف كان حتى ولو كان وطنياً، أضف إلى ذلك سعيه الحثيث لإفراغ القطاع العام من محتواه عبر تخسيره ونهبه وفتح المجال أمام خصخصته لاحقاً.. وكل ذلك مخالف لنص المادة ١٤ من الدستور السوري.

يضاف لكل ذلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم يوماً بعد يوم، حتى أضحت همأ دائماً للمواطنين الذين يرعاهم الدستور، همأ ناء بقتله على الشعب السوري الذي أخذ يعاني من البطالة والفقر وغلاء الأسعار وأزمة السكن والمواصلات والبيئة المتهالكة والملوثة والانقطاعات الدورية للمياه والكهرباء والهاتف وابتعاد الدولة بشكل مفاجئ عن سياسة الدعم.. لقد ارتفعت أسعار المحروقات وأدت إلى زيادة في تكاليف الإنتاج صناعياً وزراعياً مع ارتفاع أسعار الأدوية والمبيدات الحشرية والأسمدة والأعلاف... الأمر الذي أدى وما زال إلى إضعاف مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي مع التراجع المتدرج عن مجانية التعليم. وكانت سورية تتميز في أنها من الدول القليلة عالميا التي تعتمد مجانية التعليم، وقد نصت عليها المادة ٣٧ من الدستور.

ويجري العمل حالياً من أجل إلغاء دور المستوصفات والمشافي العامة في تحسين الواقع الصحي لجماهير الشعب، رغم أن الدستور تكفل بالحفاظ على كل هذه

المكتسبات، لكن الحكومة الحالية لم يرف لها جفن وهي تخالف الدستور في هذه القضايا شديدة الحساسية.

كل هذه المخالفات تم تمريرها بفضل الأسلحة الفتاكة التي منحها قانون الطوارئ، ومنع أية محاسبة لمرتكبيها على سوء أدائهم ومخالفاتهم الصريحة لما نص عليه الدستور السوري، وهاهي الحكومة وفريقها الاقتصادي بعد فشلهم بتنفيذ الخطة العاشرة، يصرون على اتباع الأسس نفسها ويصرون على عدم التراجع عن هذه السياسات التي ثبت فشلها في تنفيذها للخطة الخمسية الحادية عشرة، وكأن لسان حالهم يقول: «غير مهم إن فشلت أو نجحت الخطة طالما بيدنا قانون الطوارئ الذي يحمينا من كل محاسبة من أية جهة كانت»..

قانون الطوارئ والحياة السياسية

كل ما مرّ آنفاً أظهر انعكاس تطبيق قانون الطوارئ على الوضع الاقتصادي للبلاد، ولكن ماذا عن الحياة السياسية والاجتماعية التي تكفل الدستور بها؟

تنص المادة ٢٥ على أن:

١- الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

٢- سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

٣- المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

٤- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

وتنص المادة ٢٦ على أنه: لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينظم القانون ذلك.

أما المادة ٢٧ فتتص: يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون.

وتركز المادة ٢٨ على التالي:

١- كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم.

٢- لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون.

٣- لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

٤- حق التقاضي وسلوك سبيل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون.

وتفرض المادة ٢٩: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني.

والمادة ٣٨ تقول: «لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي. وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون.

والمادة ٣٩: «للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلميا في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق».

إن إلغاء نظرة سريعة على ما نصت عليه هذه المواد وما تضمنته من حقوق تكفل بحمايتها، تدلنا على مدى الإجحاف الحاصل والتضييق المنفلت والقهر الجاثم على صدور الناس بسبب قانون الطوارئ، الذي عطل ومازال الدستور، و«وأوقفه عرفياً» عن العمل بمبررات لا أول لها ولا آخر، فالمواد ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ نصت على صيانة الحريات العامة وسيادة القانون والمساواة ومبدأ تكافؤ الفرص وحق كل مواطن بالإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعدم توقيفه إلا وفقاً للقانون وعدم التعذيب وحرية التعبير وعلى حق المواطن بالاجتماع والتظاهر سلمياً، هذه الحقوق التي حرم الشعب من ممارستها، واعتبر العزوف عنها من المسلمات، والحديث عنها من المحرمات التي يجب عليه

الابتعاد عنها وعدم الخوض بها!!.

قبل فوات الأوان

إن بلدنا الحبيب يقف الآن، بسبب الأوضاع الداخلية والعربية والإقليمية والعالمية، أمام مفترق طرق، ولذلك فنحن بحاجة ماسة إلى المراجعة الشاملة للسياسات القائمة، والقيام بإصلاح جذري شامل دون إبطاء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى المستوى الوطني العام، كما نص على ذلك البلاغ الصادر عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الصادر بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١١، وبالتالي فنحن بحاجة إلى:

قانون انتخابات جديد على قاعدة النسبية، وإصدار قانون أحزاب يضمن قيام أي حزب على أساس وطني شامل، وإعادة النظر بقانون الصحافة والإعلام والمطبوعات، وكشف مواقع الفساد، وتعميق الثقافة الوطنية في البلاد.

وعلى المستوى الوطني العام: تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة، ووقف جميع أشكال المفاوضات

المباشرة وغير المباشرة مع العدو، وتعبئة قوى المجتمع استعداداً لتحرير الجولان كاستحقاق وطني بالدرجة الأولى، والانتقال من موقع الممانعة ودعم المقاومة إلى التزام خيار المقاومة وقيادتها.

مما لا شك فيه أن الفساد الذي استشرى في مفاصل المجتمع كان نتيجة حماية لم يمكن ولا يمكن تفاديه بسبب تعطيل الدستور الذي تم بفعل قانون الطوارئ واستمراره بالعمل طيلة ٤٨ عاماً ونيف من عمر شعبنا السوري.. لقد استفاد الناهبون داخل وخارج السلطة من تعطيل الدستور، وتمكنوا من القيام بأشرس عمليات النهب المنظمة، وتكفل قانون الطوارئ بحمايتهم بغياب الرقيب الذي يمكنه أن يحاسبهم ويردعهم عن سرقة المال العام، بل ويسترد منهم ما سرقوه. ولذلك أصبح شن الحرب الشعواء على قوى الفساد الكبير ضرورة حيوية أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً بعد انكشاف فضائح تلك القوى في تونس ومصر وليبيا، وهذا يتطلب تشكيل جهة شعبية ـ قضائية موثوقة تدرس ملفات الفاسدين الكبار وتدقق في حساباتهم وأملakهم المعلنة والمخفية وتحويل تلك الموارد المنهوبة نحو التنمية الشاملة.. وهذا يتطلب تفعيل دور المجتمع والإعلام، وصولاً إلى تدقيق مصادر ثروة المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين على قاعدة «من أين لك هذا؟». ونعتبر ذلك بمثابة إبلاغ للنائب العام في البلاد، خاصة أن الحرب على قوى الفساد تتطلب إصدار منظومة من التشريعات والقوانين تتضمن أقصى العقوبات ضد الفاسدين الكبار.

كلمة أخيرة

أخيراً، لا بد من القول إن إلغاء قانون الطوارئ، أو حصر تطبيقه أثناء الحروب والكوارث والحرب ضد الفساد، لم يعد مطلباً شعبياً فقط، ولا هو مطلب للقوى والأحزاب غير المنطوية تحت جناح الجبهة الوطنية التقدمية، بل إن هذا المطلب أصبح ضرورة وطنية من الدرجة الممتازة، وبات شرطاً أساسياً لا غنى عنه من أجل ضرب بؤر الفساد الهاثلة، ومن أجل تطور الوطن في كل نواحيه، حيث لم يعد باستطاعة الفرد أو حتى المجتمع أن يزرع الآمال ليحصد السعادة، بل إن اليأس هو المزروع الآن في النفوس..

إن القوة تجاه الناس لا تثمر إلا التعاسة والانتكال لهم، وتدفعهم نحو التدين أو الهجرة هربا من المواجهة، ولعل من أهم الأمراض التي سيطرت على العقول مرض انقسام الشخصية، فالمواطن يقول بسرهِ شيئاً، ويقول شيئاً آخر.. يتحدث بالهمس خائفاً من رفع صوته.. يسير نهراً باللمس لأنه كما يقال بالعامية: «معمي على قلبه»، يتغنى كثيراً بالماضي غير مبال بحاله، وغير مهتم بمستقبله.. قواه السياسية وأحزابه مشغولة بمكاسبها وامتيازاتها وبعيدة عنه، وبالتالي فإن الآفاق أمامه مسدودة وأنوار طريقه مطفأة وأبواب المستقبل موصدة في وجهه، بل مستتلة منه لمصلحة من يتحكم بشؤونه، حتى موقفه الوطني المعادي لإسرائيل وأمريكا يتبدى وكأنه غير معني به بعد أن احتكره النظام لنفسه وعزله عن المجتمع، مجرداً إياه من حاضنه الشعبي.. ولذلك فإن أية عملية إصلاح أو تغيير، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، لن يكتب لها النجاح في ظل إبقاء الدستور السوري موقوفاً بفعل قانون الطوارئ.. فما كان لفساد أن يستشري لولاه.. وما كان الشعب ليعاني ما يعانيه الآن من فقر وعجز وعوز وانقسام ومشكلات اقتصادية اجتماعية سياسية ووطنية لولا هيمنة هذا القانون الذي لا يحمل شيئاً من اسمه!!.

السنوات تمر وتمر والمشكلات تتفاقم، و لقد أصبحت قضية تحرير الدستور وتفعيل القوانين ومحاربة الفساد وتطوير البلد قضية جذرية، وأية معالجات جانبية لهذه المشكلة أو تلك بالمرأغة، أم بالقوة اللينة أم العسكرية المدمرة لن تزيد الفساد إلا فسادا ولن تزيد الأزمات الناشئة إلا تعقيداً.. وقد قيل قديماً: «صديقك من صدِّقك وليس من صدِّقك».

■ ■

سورية على مفترق طرق..

سورية.. أزمة هيمنة الطبقة الحاكمة

◀ **محمد الذياب**

تناسب الهيمنة التي يحققها النظام السياسي مع درجة التوافق في المجتمع عليه، والهيمنة ضمن هذا المفهوم تتجاوز القدرة على تحقيق الاستقرار الأمني المباشر للبلاد، إلى تحقيق الاستقرار على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، وبالتالي بناء النواة الثقافية، التي ستشكل روح وشكل هذا الاستقرار.
تمرّ عقود طويلة لا يحدث فيها أي شيء، وخلال أسابيع قليلة، تتصاعد الأحداث بشكل دراماتيكي، فتفجّر المعالجة الأمنية لأية حادثة بسيطة الاحتقان الشعبي المتراكم عبر عقود، لينتهم النظام «مُندسين» بتضليل الناس، وكأنّ المُنْدين لم يكن لهم وجود من قبل، وكأنّ الناس الأعوبة بيد أي «مُنْدى»، متجاهلاً أن نزولهم إلى الشارع هو دلالة على انخفاض درجة التوافق عليه، إلى أدنى مستوى لها، بغض النظر عمّن ضلّ من...
من الوهم الاعتقاد بأن ما حدث في مدينة درعا والمدن الأخرى هو حدث عابر، وسيتوقف عند هذا الحد، وأن القليل من الوعود والإصلاحات على الطريقة البيروقراطية، كفيلة بحلّ الأزمة على الأرض، ذلك يعود تحديداً إلى الطريقة التي عولج فيها الحدث، ففي مثل هذه الأوقات التي يصبح فيها المزاج العام للناس شديد الحساسية و التقلّب، يصبح التجاوز الأمني- البيروقراطي، للأزمة ذات العمق الاجتماعي، عاملاً يزيد تعقيد تلك الأزمة، ويساهم في نسف التوافق الاجتماعي حول هذا النظام، الذي يعتمد عليه في تحقيق هيمنته واستقراره الاجتماعيين.
فما هي طبيعة تلك الأزمة؟ وهل سورية بمعزل عن الموجات الثورية في المنطقة؟

تعود الإجابة على هذا السؤال هنا، إلى العقود الماضية، وليس الأسابيع الأخيرة فقط، إلى منشأ ذلك الاحتقان المتراكم القابل للانفجار، فالنظام تاريخياً، ومنذ ستينيات القرن الماضي، مثّل بقيادة الحزب الحاكم مصالح البرجوازية الصغيرة السورية، التي تمثّل أكثرية سكان البلاد، وتمّ ذلك عبر العديد من الإصلاحات ذات الطابع التقدّمّي آنذاك، كالإصلاح الزراعي وغيره، هذا

هل وطئت الاشتراكية

أرض سورية يوماً؟؟

◀ **ديما النجار**

يطلق الناس أحكامهم على النموذج الاقتصادي الذي يعيشونه وفقاً لانعكاساته على مظاهر حياتهم الاجتماعية المختلفة، ولا يعيرون اهتماماً كبيراً للشعارات والأسماء التي يندرج تحتها ذلك النموذج، بل يكتفون بشتها سرّاً وجهاراً كلما ابتعدت عن مصالحهم وحاولت الاستخفاف بهم. وفي السياق ذاته كان للسوريين الحق الكامل بأن يتذمروا، بل وحتى أن يرفضوا «اشتراكية» مزعومة عاشوها وماهي في نهاية المطاف إلا قطاع عام منهوب ومستوى معيشة يستمر بالتدهور. هكذا خبروا «الاشتراكية» التي قيل لهم في المدارس ووسائل الإعلام إنهم كانوا يعيشونها.

خير الشعب السوري مسوخاً من التطبيقات الاشتراكية، في ظل ما سمي اقتصاداً موجهاً.. ولكن في أي اتجاه؟ ما ثبت على الأرض أنّه ذلك الاتجاه الذي سبب انتفاخ برجوازية المكاتب التي تسمى برجوازية بيروقراطية، محولة إياها إلى وحوش منفذلة العقال تسمى قوى السوق الطفيلية، استولت على مراكز القرار تباعاً، ولابد أنها سرعان ما ستبحث عن معادليها السياسي المناسب..

قطاع عام

تحت مسمى القطاع العام، كتبت سطور «الاشتراكية السورية». ولكن هل كان القطاع العام في سورية قطاعاً عاماً؟.

من المعروف أن للقطاع العام ثلاثة أركان يكتمل بها توصيفه:

١ - ملكية الشعب لوسائل الإنتاج والدولة هي من يدير هذه الملكية..

٢ - توزيع الثروة المنتجة لصالح المجتمع بطريقة مباشرة عبر الأجور، وغير مباشرة عبر الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها ...

٣ - رقابة المجتمع على القطاع العام، اعتباراً من الإنتاج وتطويره حتى توزيع ثروته.

في سورية، تم التخلي عن البندين الثاني والثالث تدريجياً لمصلحة الإدارات الفاسدة في القطاع العام وقوى الظل المترعة خلفها، الذين اغتنوا بسرعة البرق، تاركين فتات المكاسب للناس، وتولوا هم أنفسهم مهام الرقابة والتفتيش في مسرحية تظل غالباً بعض العمال هنا وهناك، وتبقى المفاصل الأساسية محمية بحكم موقعها السياسي، وتالياً أصبح البند الأول، بند ملكية الشعب لوسائل الإنتاج، مجرد مادة دستورية شكلية تضاف إلى سجل الخروق الدستورية الأخرى.

كل ذلك فرغ «القطاع العام» من محتواه، وحوّل إلى قطاع دولة رأسمالي كبير في حياة البلاد، يمارس النهب القونن، إلى أن جاء وقت ضاقت به جدران الاشتراكية المزعومة على ثروات من أثرى، وصاروا هم أنفسهم يطالبون بترك القطاع العام يموت، مستعجلين دفته في محاولة لتبييض أموالهم عبر خصخصة القطاعات المنهوبة، دون حساب للمسؤولين عن تخسيرها، متهمين السياسات الاجتماعية السابقة -على تواضعها- بتأخير عجلة النمو والتسبب في العجز الاقتصادي، كل ذلك التشويه الذي طال المفهوم جعل الناس يحجمون عن الدفاع عن «القطاع العام» كناطق رسمي باسم الاشتراكية، كما جردهم من إمكانية طرح الاشتراكية كبديل للنموذج الاقتصادي الليبرالي السابق ...

تفرض الوقائع اليوم على الشعوب أسئلة عديدة، وتجعلها مضطرة لأن تصيغ بدائلها الاقتصادية، وأوجزت الشعوب حين قالت: عدالة اجتماعية. تلك العدالة هي الاشتراكية الحقيقية الاشتراكية التي يتمثل قانونها الأساسي في الإشباع الأعلى للحاجات المادية والثقافية المتنامية لكامل المجتمع.

الاشتراكية هي التحكم الواعي بالعمليات الاقتصادية بغية تحسين أوضاع الناس الاجتماعية؛ عبر سياسات تصب في مصلحتهم من صحة وتعليم وتأمين فرص عمل...الخ.. يؤمن مواردها قطاع عام، عام في توجيه ثروته للصالح العام عبر خطط تضعها الدولة لتحقيق أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية.

اليوم، لن نتفع الشعارات أحياناً، وإن نفعت أولئك الذين لم يجربهم الناس بعد، فإنها بالتأكيد لن تنفع النظام الذي جربه الناس طويلاً.. لذا فإن على النظام الانتقال بل الانعطاف، نحو سياسات جذرية تصب في مصلحة الأغلبية الساحقة من الشعب السوري، وعلى رأسها وقف المهزلة الليبرالية ومهزلة الانفتاح والبدلات الرسمية للمؤتمرات الاقتصادية الدولية ومؤسستها النهائية، والذهاب على الفور نحو سياسات اشتراكية حقيقية، فالشعب السوري، وإن لم يقلها بعد، فما يريد وما يتطلع إليه هو حياة كريمة ووطن كريم.. وتلك هي الاشتراكية!

■ ■

◀ **معن خالد**

تتميز المعركة الوطنية في سورية تاريخياً بأنها مركز الحديث السياسي لكل شرائح الشعب على اختلاف ألوانهم، ويمكن القول إنها المعركة التي كانت دائماً حاضرة في سلم أولويات كل الأنظمة المتعاقبة تاريخياً على سورية منذ مرحلة الاستقلال، بل منذ معركة ميسلون التي كانت مفصلاً وحجر الزاوية التاريخي الذي بني عليه بنيان عظيم هو ما يسمى اليوم بالموقف الوطني المبذني السوري، والذي ظل يفاخر به السوريون طوال العقود السابقة، ممثلاً حصناً منيعاً جعل الأنظمة تستند عليه في شرعيتها المستمدة من مواقفها الوطنية بشكل أساسي.

هذا الموقف الوطني ظل بكل امتياز عاملاً أساسياً في استقرار النظام، وفي إيجاد نوع متقدم من الرضا الشعبي والجهائري، حيث أدى الموقف المتراكم تاريخياً والمبني على نضالات الشعب السوري إلى تركيب لحمة وطنية فيها الكثير من الخصوصيات المعقدة.. توصف هذه اللحمة بالخصوصية، لأنها تنفرد عن غيرها بأنها لا تبنى على رضا تام عن كل مواقف النظام، ويقوم النظام بالوقت نفسه باستمداد شرعيته منها رغم كل ما يمكن قوله في مواقف النظام بالنسبة للقضايا الكبرى الأخرى، والتي لا تقل أهمية عن القضية الوطنية..

يستند النظام اليوم لهذه اللحمة التاريخية المبنية على الموقف الوطني التاريخي دون الوقوف عند أية مراجعة جدية للمتغيرات الحاصلة على هذا النموذج الخاص، والذي خضع إلى تغييرات هامة خلال العقود الأخيرة.. لذلك يعتقد الكثيرون اليوم أن الحديث عن أي تغيير أو إصلاح جدي من خارج خطاب النظام يعد ضرباً جدياً بالنظام، وبالتالي ضرباً جدياً بالمعركة الوطنية، دون ملاحظة المسافات التي تفصل بين النظام والمعركة الوطنية، فهذه المسافة تعبر فقط عن الفارق الزمني بين الموقف الوطني التاريخي للنظام والموقف الوطني الحالي له.. توصف هذه المسافة بأنها صمام الأمان والدعامة الأساسية للموقف الوطني، ويعد المعبد الرئيسي لهذه المسافة كل القضايا الكبرى الأخرى المتمثلة بالاقتصادي -الاجتماعي والديمقراطي- السياسي، والتي لا يمكن تجاوزها اليوم مطلقاً..

لقد غفل النظام في السنوات الأخيرة عن

هذه المسافة، مما حولها إلى أرض مكشوفة يرتع فيها حيتان المال من جهة، والمتواطئون من جهاز الدولة من جهة أخرى، فقام هؤلاء بتوسيع هذه المسافة قدر الإمكان، مما جعلها أرضاً مكشوفة، أي أنها بالمعنى العسكري أرض تخضع لقصف كل نيران العدو المتريص بالمعركة الوطنية، دون تغطية هذه المسافة بالمضادات الأرضية المستندة إلى مطالب الجماهير المحقة في هذه المسافة، تكمن حساسية هذه المسافة في أن باستطاعة المسيطر عليها أن يتحكم بالإرث التاريخي للموقف الوطني كما يستطيع تغيير هذا الموقف وفقاً لمصلحته... .

يحاول الكثيرون اليوم الدخول من هذه المسافة لتغطيتها، بل للعبث بها، فالإجراءات الاقتصادية اليوم لا تمثل الحد الأدنى من مطالب الجماهير، حيث قام الفريق الاقتصادي بالعبث خلال السنوات الأخيرة كثيراً في مقدرات هذا الشعب، ضارباً بعرض الحائط كل المحاذير التي تنس المعركة الوطنية، فعدم إصلاح القطاع العام والفساد لم يخضعا لأية مراجعة جدية، بل على العكس تماماً، إذ بتنا نسمع مبررات كثيرة في هذا المجال كجملة «الفساد موجود في كل مكان» وجملة «القطاع العام لا يمكن إلا أن يكون خاسراً».. طبعاً هذا على سبيل المثال، فلا يمكن الاستطراد في هذا المجال.. يكفي أن نفث عند شعور الناس الحالي بارتفاع مستوى المعيشة ليبرهن على فشل هذا الفريق.. بل ربما النجاح الوحيد الذي يحسب له هو نجاحه في جعل الأمن الغذائي رهناً للسوق الدولية وهذا الأخطر بتاريخ سورية في العقود الثلاثة الأخيرة.

لا تعد القضية الديمقراطية قضية ثانوية في هذا المجال، أي في المعركة الوطنية، فالوصول إلى أوسع مشاركة جماهيرية يفرض ضرورات عدة تستدعي إعادة الحركة السياسية في سورية إلى مكانها الطبيعي، أي إلى الشارع مع الجماهير، فمحاربة الفساد قد تعجز عنها إرادة الفريق الاقتصادي وأدواته، لكن لا تعجز إرادة الجماهير الحرة. والمخبرون المندسون، وهم المتريصون تاريخياً بكل بلد له مواقف وطنية مشرفة، لا يمكن القضاء عليهم وضرب نموذجهم الطائفي والبدائي المتريص بلحمة الشعب السوري بضربات قد تؤدي إلى انفجارات غير محسوبة في هذه اللحظات الصعبة، لكن وجود حراك جهائري وطني يستند إلى أحزاب وطنية حية تمارس نشاطها السياسي في شارع السوريين كفيل بضرب كل التوجهات المندسة والعملية، والتي باتت تستند

وتغيّر الوضع الاجتماعي لهم، وتكيّفهم مع فساد جهاز الدولة، ليشكلوا درعه البيروقراطي الصلب، الذي اعتاد لاحقاً على المعالجة الأمنية عند محاولة احتوائه للأزمات الاجتماعية نتيجة انفصاله وعزلته الطويلة عن الجماهير، وكان القوانين والفرمانات عصاً سحرية لحل الأزمات الاجتماعية وإسكات الناس.. وكان التحكم بطموحات الناس وأمزجتهم تتغير بجرة قلم في أروقة الدولة؟.

كل هذا آذن بموت هذا الفضاء السياسي برمته سريرياً، أي بقائه كهيكل وجهاز بيروقراطي يدير البلاد مع زوال الصبغة السياسية عنه فيما يتعلق بدرجة شاطئه وتأثيره في الوعي الاجتماعي...

إذاً: هي أزمة هيمنة، أزمة عامة للدولة، على الرغم من أن الناس لمّا تصغ بعد مطالبها، إلا أنها تتفق على مسألة واحدة، في هذه اللحظة بالذات، وهي مقارعة الهيكل كهيكل، والجهاز كجهاز فحسب، وبهذا الخصوص يقول فيلسوف الممارسة غرامشي؛ «إن أزمة هيمنة الطبقة الحاكمة تحدث إما لفشلها في مشروع سياسي كبير...أو لأن جماهير غفيرة قد انتقلت فجأة من الحالة السلبية السياسية إلى نوع من النشاط، طارحة مطالبها، وهي وأن تكن غير محكمة الصياغة إلا أنها في مجموعها تغذي الثورة. عندئذ تكون بصدد أزمة سلطة، وبالتحديد أزمة هيمنة».

وبالنظر إلى ما جرى ويجري في بقية البلدان العربية من تحركات ثورية، وكيف أن أكثر الفاسدين قريباً من مركز السلطة السياسية غيروا جلدهم في اللحظات الصعبة من زمن الأزمة، وتكثّروا للأنظمة التي شكّلت غطاءً يخفي فسادهم ونهبهم، وفي هذه الأزمة السياسية الحادة بكل المقاييس التي تمر فيها سورية الآن نساءل: إذا بلغت أزمة النظام حداً حرجاً، ألن ينقلب الفاسدون من داخل الدولة وخارجها عليه، كمن انقلب من قبلهم، مراهنين على ركوب موجة ثورية آتية لا ريب فيها؟؟ أم أنه لن يبقى للنظام من مخرج إلا بالانقلاب على الفاسدين في داخله، قبل خارجه، وهذا أبخس الأثمان؟.

■ ■

المعركة الوطنية بين المنطق الرسمي.. وضرورات الواقع

سورية على مفترق طرق..

سورية اليوم.. الاشتراكية أو «الفوضى الخلاقة»

العامل الحاسم في إحداث الانفجار . ديمقراطياً: تكاد لا تختلف سورية عن غيرها من الدول العربية من حيث حالة الطوارئ، وعدم وجود قانون أحزاب، وتخلف قانون الانتخابات الذي يمكن أصحاب الأموال من الوصول إلى مجلس الشعب ويمنعه عن أصحاب الأجور، إضافة إلى عدم وجود قانون حقيقي للمطبوعات، ما يحكمها إما بأن تكون رسمية أو أن ترتهن للموافقات الأمنية، ويُغيب بذلك صوت الناس ويتراكم في صدورهم مهيداً بالانفجار ..

إذاً، عوامل الانفجار موجودة وكامنة، يضاف إليها الظرف العالمي المناسب، وفوق ذلك الطبيعة الخاصة والغنية للتركيبية السورية التي تعطيلها قيمة مضافة مطلقة، ولكن ليس حين يتم اللعب بها ضمن منطلق «الفوضى الخلاقة» حيث تقدم التناقضات الثانوية من طائفية وقومية .. الخ.. لتحتل مكان التناقض الرئيسي، مغيبة بذلك التناقض الأساسي بين العمل ورأس المال بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، وعليه فإن طريقة خروج سورية من الظرف الحالي تتوقف حالياً على كيفية تعامل النظام مع الوضع القائم، والذي لن يبقى على ما هو عليه طويلاً، فالناس ستستعيد رضاها بوسيلة أو بآخرى..

لذا فإن على النظام السوري التوقف عن محاولات الإصلاح الجزئية والادعاءات الإعلامية بالإصلاح، والخروج من سياسة حل المشكلات المتفاقمة بالمراسيم التشريعية، والذهاب فوراً نحو سياسات انعطافية جذرية ليس آخرها حل الحكومة ومحاسبة الفريق الاقتصادي، والتراجع نهائياً عن السياسات الليبرالية الاقتصادية، وتأمين موارد الإصلاح عبر ضرب الفساد بيد من حديد، ورفع سقف الحريات من خلال قوانين وطنية للأحزاب والانتخابات والإعلام، ووضع هدف تحرير الجولان كمهمة مطلوب إنجازها في المدى القريب، والتوجه على الفور إلى الاشتراكية الحققة، ليس كشعار (مع أن النظام تخلى عنها حتى كشعار ولم نعد نسمع بها أو نراها إلا على شكل كتابات باهتة على جدران المؤسسات الحكومية الأثرية) بل إن المطلوب هو الاشتراكية كثالوث متكامل، أركانه: المقاومة، والديمقراطية الشعبية(ديمقراطية أصحاب الأجور)، والعدالة الاجتماعية.. ■■



إنه: «حين يتراجع عدوك فعليك بالتقدم، وإلا فإنه سيعود لملء الثغرات»... من هنا يمكن فهم موقف حزب الله المقاوم الذي هُذِّم مؤخراً بالسيطرة على إصبع الجليل.. اقتصادياً واجتماعياً: مضت ست سنوات على البدء بتطبيق السياسات الليبرالية في سورية تحت مسميات اقتصاد السوق الاجتماعي والانفتاح الاقتصادي، وباتت نتائجها أكثر من واضحة.. فتلك السياسات زادت الأغنياء غنى والفقراء فقراً، ابتداءً برفع الدعم وليس انتهاء بخصخصة جزء هام من القطاعات السيادية ووضع البلد تحت رحمة الرساميل القذرة. ومع ذلك فإن سورية لم تتحول إلى مصر التي مضى على تطبيق السياسات الليبرالية فيها أكثر من أربعين عاماً، ودون ممانعة تذكر من جهاز الدولة، في الوقت الذي لقيت فيه هذه السياسات ممانعة جديبة في جهاز الدولة السوري، وإن كانت المحصلة النهائية في مصلحة الرساميل وليست في مصلحة الناس.. ولكن من الضروري التنبه هنا إلى أن ذلك لا يعني أن سورية ستحتاج إلى عقود من تطبيق السياسات الليبرالية لتصل إلى ما وصلت إليه مصر، فتسارع الأحداث واختلاف الخصوصية والمناخ السياسي العام يجعل الزمن يضيق أكثر وأكثر، بل ويجعله

الاقتصادي الاجتماعي حيث السياسات الليبرالية المتوحشة بخصخصتها وانفتاحها المعيب على غرباء قذرين من صندوق نقد دولي وبنك دولي واحتكارات عالمية وما لف لفها من حيتان المال، وما ترتب على ذلك من فقر وبطالة وتهميش.. وصفرأ في الجانب الديمقراطي، فلا حريات ولا قوانين أحزاب ولا انتخابات حرة... هنالك فقط البطش والاستعلاء الأمني.. النظامان في مصر وتونس، وبهذه الدرجة السيئة جداً من رضا الناس، كانا يقفان على حافة الهاوية، وجاءت الأزمة الرأسمالية العالمية لترفع احتقان وغضب المظلومين، فقاموا بتلك الدفعة التي أَلقت مبارك وبن علي في الهاوية..

فماذا عن درجة الرضا في سورية؟؟ وطنياً: يمكن القول دون إطلاق إن الكرامة الوطنية ما تزال محفوظة، ولكنها متوقفة عند حد الممانعة رغم أن الوضع العالمي الجديد يتطلب موقفاً أكثر جذرية، يتمثل بضرورة رفع درجة الممانعة إلى مستوى المقاومة استعداداً للهجوم، وذلك بوقف جميع أشكال المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع العدو الصهيوني، واعتبار عملية السلام طبخة يحصص.. وهذا التوجه كفيل بتحرير الجولان استناداً إلى القاعدة الصحيحة القائلة

التخطيط الاقتصادي.. وأمن المجتمع



بينما حتى تكون مكونات أية خطة تستند إلى التخطيط لابد أن يكون لها هدفها في الحفاظ على التناسبات العامة، والتي أهمها: الأجور والأرباح، التراكم والاستهلاك، الكتلة النقدية والكتلة السلعية. إن الخطط السورية السابقة لم تكن تأخذ بعين الاعتبار هذه الأمور، وقد تم تناول موضوع النمو كهدف تخطيطي لأول مرة في الخطة الخمسية العاشرة، بينما خلال الخطط الخمسية التسع السابقة كان مؤشر نسبة النمو يترك للتقدير، أي يسقط إسقاطاً من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل، لذلك لا يجوز الحديث نهائياً بأنه كان في سورية تخطيط، وبالتالي من غير المقبول القول بأن مشكلتنا كانت في التخطيط المركزي، إذ لم يكن هناك تخطيطاً أصلاً..

المطلوب أن نعطي محتوى أكبر بالنسبة للخطة بنقلها من مجرد برامج للاستثمارات إلى برنامج من مؤشرات رئيسية، وهذا ما استطاعت الحكومة أن تمرره كفكرة في الخطة الخمسية العاشرة بأن يكون هناك معدل نمو يتم التعامل معه، ولكن هل تم تطبيق هذه الفكرة بالشكل المطلوب؟

تخطيط النمو

خلال الخطة الخمسية العاشرة التي اعتمدت على التخطيط التأشيري استجابة لمقررات المؤتمر القطري العاشر الذي اعتمد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي بلغ تجاوز معدل البطالة ٢٠٪ حسب أرقام

◀ ديمة كتيلة

يستطيع أي شخص يعيش في سورية أن يلاحظ تدهور الأوضاع المعيشية وانعكاساتها الاجتماعية الخطيرة، مما يفرض بقوة في ظل الأحداث الداخلية وفي ظل التغيرات الإقليمية والعالية، ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية تخفف من حدة التوترات الاجتماعية وتزيد من المناعة الوطنية.

من هنا تأتي أهمية التخطيط الاقتصادي الاجتماعي بمفهومه القائم على التحكم الواعي بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ربط الموارد بالأهداف. فهل استطاعت الحكومة السورية تنفيذه بالشكل الذي يضمن لكل مواطن سوري إشباع حاجاته المادية والروحية بكرامة وبشكل متساو مع باقي المواطنين؟ إذا انطلقنا من الشق الأساسي في عملية التخطيط وهو الربط بين الأهداف والموارد نستطيع أن نعطي تقييماً مبدئياً بعدم كفاة عملية التخطيط في سورية نتيجة وجود ضعف في الموارد وفي الأهداف، فاستمرار وجود فاقد من الدخل الوطني بسبب الفساد والتهرب الضريبي يعني ضعف الموارد، وكذلك استمرار تدهور المستوى المعيشي لغالبية السكان يعني أهدافاً تخطيطية تهدف لخدمة أقلية وليس لخدمة الأغلبية من السكان.

وحتى لا نلقي أحكاماً اعتباطية لابد من نظرة تحليلية بسيطة على عملية التخطيط في سورية.

هل التخطيط المركزي هو أساس للشكلة؟

بدأ التفكير في انتاج نهج التخطيط منذ عام ١٩٥٨ وكانت الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ – ١٩٦٥)، ومن ثم تالتت الخطط الخمسية، وبالتالي فقد كان في سورية على الدوام خطة، ولكن لم يكن يوجد تخطيط في مراحل كثيرة من تاريخها، وشتان ما بين الخطة والتخطيط، فالخطة هي مجموعة برامج استثمارية تأشيرية (غير إلزامية)،

الصور النمطية..

و«مفاجآت» الفعل الثوري!

◀ نور أبو فراج

يتحرك الأفراد ضمن المجتمع على ضوء هدي الكثير من المفاهيم والتصورات التي يشكلونها عن أنفسهم وعمّا حولهم، وتتبع أهمية تلك التصورات من درجة الأمان والثقة التي تمنحها لهم بوصفها الأساس الذي يبنون عليه أفكارهم واتجاهاتهم ومواقفهم.

يقال إن الصورة الذهنية عن شيء ما تنشأ نتيجة نوع من الكسل يتسم به العقل البشري، بحيث يقوم الفرد باختزال المعلومات المتنوعة وتبسيطها وخلق نظريات مععمة شاملة عن الظواهر، وإلغاء التنوع القائم داخلها مع الإبقاء على الصفات العامة فقط.

والمجتمعات بدورها، كما الأفراد، كونت صورها النمطية عن غيرها من الثقافات والدول بالآلية والطريقة نفسها، وتعاملت معها كحقائق مطلقة، لتحمل الظروف الحالية مفاجآت عميقة تطيح عرض الحائط بتلك الصور التي كونها العرب تحديداً عن بعضهم البعض، وتدفع بهم إلى إعادة تقييم معلوماتهم وآرائهم عن شعوب يشاركونها اللغة والقومية والتاريخ، ولتثبت أن الكسل العقلي كان صفة مجتمعات بأكملها .

لطالما وصف الشعب المصري من جانب الدول الأخرى بالخيانة للقصايا العربية والكسل، بل وحتى بالوصولية والسرقة والغش، والأهم من ذلك كله بأنه «شعب بلا كرامة» وكان الذكاء وسرعة البديهة والحس الفكاهي هي الصفات الإيجابية الوحيدة التي لم يستطع أحد التشكيك فيها .

ولطالما اعتبر اليمينيون شعباً كسولاً مخدراً بفعل القات، لا يحب العمل أو النشاط، ويكتفي بالجلوس طوال النهار محركاً فكيه فقط.

الليبيون بدورهم نعتوا بالغباء والسذاجة وسيطرة العنف على تصرفاتهم، واعتبروا أصحاب ثروات لا يعلمون كيف يستثمرونها أو يوظفونها، وأنهم غير مهتمين بالعلم.

واعتبر اللبنانيون أفراداً محبين للسهر والمرح، يعرفون كيف يستمتعون بحياتهم، وفي الوقت نفسه هم طائفيون سريعو الانفعال، مهتمون بالسياسة إلى درجة كبيرة.

لا حاجة للحديث كم تبدو الآن الصورة مختلفة تصل حد التناقض بشكل يصعب تصديقه، كما لو أن قشرة سمكة من الملامح والصفات خبأت تحتها حقيقة مختلفة تماماً، لتصبح تلك الشعوب التي اتهمت طوال سنوات بشتى الصفات من الكسل إلى الخيانة، صاحبة المبادرة في ثورة شاملة هي الأولى من نوعها تتركنا وراءها متأخرين حائرين.

وليطهر أماننا الآن تساؤلات هامة عن كيفية حدوث خطأ رهيب كهذا، والأسباب وراء وجود وتبني تلك التصورات التي حكمت مواقفنا وردود فعلنا اتجاه الآخرين زمناً طويلاً . وليضع أماننا الآن كسورين تحدياً حاسماً حول الصور والتصورات التي سوف نتبناها عن الشعوب الأخرى مستقبلاً، والأهم من ذلك ماهية الصورة التي نبنينا ونثبتها الآن عن أنفسنا في عيون الآخرين، دون أن ننسى الأخذ بعين الاعتبار أن من خصائص الصور النمطية أنها تتشكل سريعاً لكنها تأخذ زمناً طويلاً جداً للتغيير وأحياناً تبقى ثابتة إلى الأبد، لذا لا بد أن نختار ملامح الصورة التي نريدها لنا في أذهان الشعوب العربية لعشرات إن لم تكن مئات السنوات القادمة.

مطببات

الاقتصاد الأخضر

تتواصل الندوات ومعهها الدعوات من أجل بيئة نظيفة وخالية من كل أشكال التلوث، ولا يكاد يخلو شارع في دمشق من لوحة إعلانية طرقية تشير إلى البيئة كعنوان لحملة وطنية شاملة، ومنذ أكثر من عام بدأت وزارة البيئة هذه الحملة بعد أن صدرت تقارير محلية وعالمية تضع دمشق على لائحة أكثر مدن الأرض تلوثاً.

كما وصلت الحملة لتزيين مداخل البلدات والقرى النائية في ريفنا القصي، ولم تتوان أصغر الوحدات الإدارية عن القيام بأعمال تنظيف وحملات طوعية، وحملت شعارات ضد أكياس النايلون وإعادة تدوير الورق. إلخ من عناوين في النهاية تصب في خانة الوطن النظيف الجميل.

بالمقابل لم تبخل الجهات الوصائية بمخالفة كل من تسول له نفسه رمي الأوساخ من السيارات، وحملت بعض الإعلانات البيئية صوراً لأطفال ينهون الكبار، ويدعون إلى عالم نظيف لهم، ولكن المساهمة الإعلانية الكبرى كانت لوزارة البيئة التي تقود الحملة الوطنية للبيئة، وصولاً إلى الدعوات الأخيرة لاقتصاد وطني أخضر. الدكتور كوكب الداية في ندوة عن الاقتصاد الأخضر قالت: إن التحول إلى الطاقة الخضراء التي يقوم توليدها على أساس الطاقة المتجددة هو أحد نماذج الاقتصاد الأخضر التي تسهم في خلق «فرص العمل الخضراء» ومنع التلوث البيئي، وتخفيف الاحتباس الحراري، ومنع استنزاف الموارد، والتدهور البيئي.

تعترف وزارة البيئة بما ارتكبته الأيدي الطويلة خلال عقود من الإهمال والاعتداء على بيئتنا بقسوة، فتلك الأيدي من رفعت بجدارة نسبة التلوث البيئي إلى درجاته القصوى، وإلى ما فوق المعايير الطبيعية للأمان البيئي، وهي من لوّثت هوائنا بعوادم السيارات التي لم يستطع منظره اقتصاد السوق الاجتماعي ضبط تدفقها، أليسوا هم من فتحو الباب لمستوردي الحلم السوري الممتاز، أليسوا هم من يعترف بدخول مئات السيارات لدمشق يومياً كعوادم جديدة، ألا تعترف مديرية النقل بدمشق بأكثر من ٢٥٠ سيارة جديدة تضاف إلى الكم الهائل للسيارات التي تخنق العاصمة وتخفقنا معها. ألم ينصحننا هؤلاء بالمازوت الأخضر صديق البيئة، وبالبنزين عالي الأوكتان، ولكنهم حتى تاريخه لم يعمموا هذه النصائح لتسير عليها السيارات بوقودهم البيئي.

ألم تساهم نظرية السوق المفتوح بارتفاع الحرارة في بلدانا كمساهمة منا في الاحتباس الحراري العالمي، واستطعنا ببساطة أن نوسع دائرة السواد المحيط بسماء العاصمة.

ألم تستنزف الأدمغة المتسلطة نتيجة سوء الإدارة مواردا الطبيعية من ماء على سبيل المثال بالكم الهائل من التجمعات العشوائية، والحفر الجائر للآبار في حوض بردى، وباقي الأحواض الصغيرة في الأعوج، وينابيع المنطقة الجنوبية، وذهبت المياه الجوفية في سبيل سقاية مزارع وبساتين لا تطعم أحداً.

أوليس من الجور لسنوات طويلة قذف بقايا الدباغات وطمي معامل الرخام، وسيول الصرف الصحي على وجه بردى الناصع، وترك الغوطة العطشى للمياه السوداء تنتج الأمراض والأوبئة، أولم تساهم المشاريع التي يديرها المتعهدون الفاسدون وشركاؤهم في صناعة شبكات خارج الخدمة للمياه المالحة والصالحة للشرب.

أولم تتدهور بيئتنا الجميلة بسبب كل هذه الأفعال والمشاريع الجديدة، وبالتالي ما الذي ستصنعه ندوات الاقتصاد الأخضر لإنقاذ ما فعلته أيدي المفكرين الجدد في زمن السوق المفتوحة.

ترى وزارة البيئة الحل في: (وضع وتطوير البرامج والخطط والسياسات من حيث الإدارة المتكاملة لاستعمالات الأراضي، وتبني الإدارة المتكاملة للمصادر المائية، وتطوير وتحديث التشريعات البيئية والتوعية بأهمية تطبيق السياسات والتقنيات الصديقة للبيئة، وتضمين الاستثمارات الخضراء في الميزانية النظامية، وإيجاد آليات تمويل خاصة وعامة، ودعم استخدام أساليب رفع كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة، واستخدام آليات التنمية النظيفة)...وأوليست هذه اللغة نفسها التي لم تقدم لنا شيئاً حتى تاريخه.. ولن تفعل ذلك أبداً لضيق الأفق وانتهاء الوقت؟! أوليست هذه اللغة نفسها التي مرّرت بها الخطة الخمسية العاشرة، وينظر لأختها الحادية عشرة.. الاقتصاد الأخضر هل سيكون خارج تلك الخارطة؟.

■ **عبد الرزاق دياب**

هل تأخر الإصلاح ووقعت الفأس بالرأس؟

كيف يمكن استدراك الحفاظ على تلاحم النسيج الوطني ومتانة الوحدة الداخلية؟!



◀ **يوسف البني**

في لحظات معينة من تاريخ الشعوب والدول، يجب التوقف، إن لم نقل يجب الانعطاف، والنظر بجديبة إلى الخلف، إلى الطريق التي سرنا عليها طويلاً، وتفسير ملامحها وصفاتها، والنتائج التي أوصلتنا إليها. وبناء على دراسة معمقة وشفافة وصادقة لكل ذلك، يجب صياغة الرؤية الرشيدة والملمح الجديدة لمتابعة الطريق، فما أفضى إلى خیر الشعوب الكريمة المناضلة وتطورها ونموها، وحافظ على كرامة مواطنها وحرريته وأمنه وحريته ولقمة عيشه المريحة المكرمة، أبقينا عليه وعززناه، وما أفضى إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهدد كرامة المواطن وحرريته، وسلبه الأمان والأمان والاستقرار، وصعب عليه لقمة عيشه، نبذناه وقطعنا معه قطعاً كاملاً، وانعطفنا نحو خطط إسعافية سريعة لتعديل كفة الميزان، وجعل مصلحة المواطن في العيش الكريم والحفاظ على كرامته، وحقه في التعبير والكلمة الحرة، وتحقيق تطوره ونموه على كل الأصعدة، هي الأولوية في المخططات القادمة.

الليبرالية.. أم العلل!

إن الخطا الليبرالية التي تم اعتمادها في إدارة الاقتصاد السوري في العقد الأخير، وخاصة في الخطة الخمسية العاشرة، من سحب دور الدولة الرعائي، وتدمير وخصخصة الكثير من شركات ومؤسسات القطاع العام، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص المتحكّم الذي اتسم بالطمع والنزعة إلى الربح الفاحش السريع، ورفع الدعم عن المحروقات وتحرير أسعارها ورفعها بمعدلات ظالمة وصلت إلى ٣٠٠٪، وهذا أدى بالتالي إلى الانفلات الكبير بالأسعار في السوق الداخلية، والارتفاع الجائر الذي طال أسعار جميع المواد الاستهلاكية والتموينية، وهذه السياسات أدت إلى انتشار واتساع الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتعمقت بسببها مؤشرات الفقر واتسعت شرائحه، وازدادت معدلات البطالة والجريمة، وياتت لحمة النسيج الوطني السوري ووحدته الوطنية الداخلية مهددة بخطر الانهيار، وجعلت عيون المتربصين بأمن الوطن تنتظر الفرصة للتحرك والعبث، وتهديد أمن الوطن والمواطن.

الحراك الشعبي والمطلبي في بلد ما، ما الذي يحركه؟ ومن يحدده؟ وما هي أهدافه؟ ومن قد يستفيد منه لتحقيق أهداف غير معلنة، ويجره إلى مكان عكس ما كان يرجى منه؟ وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتجاوز الانهيار والعودة بالبلد إلى حالة الاستقرار والأمن والكرامة والحرية؟الشعوب وحدها تحدد ذلك،

تحدد احتياجاتها ومطالبها وطرق المطالبة بها! تطلق بحسّاساتها العفوية إشارات للاجتماع والإجماع على الكلمة والموقف في اللحظة ذاتها، وبالمطالب ذاتها. وإن الجواب على هذه التساؤلات الهامة والمصيرية هو جواب سهل، وعلى درجة كبيرة من البساطة، لأن احتياجات ومطالب كل الشعوب مشتركة وشديدة التشابه، وهو حل المشكلتين: الاقتصادية ـ الاجتماعية، والديمقراطية، والمتمثلة بإيجاز معبر «طعام من جوع وأمان من خوف وصراخ من ألم» والشعب السوري لا يريد سوى لقمة عيش كريمة، وأمان وديمقراطية وحرية الكلمة والتعبير، ومن هنا تسألنا: «ما الذي يريده الشعب السوري لتجاوز الأزمة؟ وما هي مطالبه التي يجب أن تتحقق سريعاً ليحظى بالوطن دائماً بالاستقرار والهدوء والحياة الهادئة الحرة؟» وجالت «قاسيون» على شرائح كثيرة من أهاليها ومواطنينا، وتساءلت معهم حول هذه المعايير والطموحات، فكان لنا اللقاءات التالية:

صوت الناس..

ـ مجموعة من الطلاب الجامعيين تحدثوا لنا بشفافية عن أمور عديدة، وأجملوها على لسان أحدهم فقال: «لو تجاوزنا غلاء الأسعار، والطعام الذي يكاد تأمينه يقصم الظهر، وظواهر الفساد التي بات من الواضح أن محاربتها واجتثاثها من جذورها أمر مستحيل بالطرق المتبعة حتى الآن، فإن الشعب السوري بحاجة إلى الشعور بالأمان عندما يمارس حريته بالتعبير عن رأيه وكلمته الحرة، حتى ولو كان هناك اختلاف في الآراء فإن ذلك لا يفسد للود قضية، بل على العكس قد يكون هذا مثاراً للتنافس الشريف على بناء الوطن وحمايته والحفاظ عليه، أما إذا

قوبل الاختلاف بالرأي وحرية الكلمة بالرفض والضغط، فمن الطبيعي أن يؤلّد ذلك الشقاق، وأن يسعى كل طرف إلى فرض رأيه، ويسعى إلى ذلك بأساليب وأدوات وطرق قد يكون بعضها خاطئاً ربما يهدد أمن المجتمع واستقراره، ومن هنا فنحن بحاجة إلى إطلاق الحريات الديمقراطية، ورفع قانون الطوارئ، واستيعاب الدولة لجميع المواطنين تحت مظلتها، وفي حدود المنافسة الشريفة لخدمة الوطن وتطوره».

ـ المواطن (د. .) القاطن في جرمانا والمهاجر داخلياً من المنطقة الشمالية الشرقية قال: «في منطقتنا هناك شريحة كبيرة من المواطنين تعاني من ظلم كبير وقع عليها نتيجة الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ وأنا منهم.. لقد حرّمنا من الجنسية والهوية السورية وحق المواطنة، مع أن أهاليها وجدودنا اندمجوا مع المجتمع السوري منذ أكثر من مائة عام، ونحن نحب هذا الوطن ومستعدون للدفاع عنه والتضحية في سبيل حريته وكرامته ومتانة وحدته وجبهته الداخلية والخارجية، وضد أي عدو كان، ولا نريد سوى أن نعود للإحساس بإنسانيتنا ووجودنا وحقنا الطبيعي أن يكون لنا جنسية وهوية الوطن الذي ولدنا وترينا فيه، وقبلنا آباؤنا ولدوا وعاشوا فيه، وأصبح بيننا وبين هذا الوطن حقوق وواجبات متبادلة، نتمنى تحقيقها وممارستها بكل شفافية وإخلاص، وهذا لا يتحقق إلا بإلغاء القوانين الاستثنائية، وإلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي الجائر لعام ١٩٦٢.»

ـ أم حسين، العاملة في القطاع العام قالت: «يا ابني قالوا للأعمى ماذا تتمنى؟! وماذا تتصور أمنية الأعمى غير عين يرى بها الدنيا؟ ونحن أصبحنا في مصاف العميان، جعنا وبردنا وتشردنا، وما عدنا نرى يوم راحة، شركاتنا التي نأكل منها لقمة عيشنا مهددة بالخراب والبيع، ونحن مهددون بالتشرد، وحتى مع وجود الراتب الضئيل لم نعد نستطيع شراء الدفء لأولادنا بسبب رفع سعر المازوت بهذا الشكل الفاجر، فبعد رفع الدعم عنه وتحرير سعره، علماً أنني شخصياً أشك في أن الحكومة كانت تدعم سعر المازوت أو تتحمل جزءاً من تكلفته خدمة لتوصيله للمواطن، ومع ذلك فقد ادعت الحكومة أنها كانت تدعم سعر المازوت ورفعت الدعم عنه ليرتفع سعره بنسبة ٣٠٠٪، هذا ظلم، هذا حرام، كيف تتخلى الدولة عن ابنائها بهذا الشكل؟! وقد وعدتنا الحكومة أكثر من مرة وعلى مدى سنتين بزيادة الرواتب، ولكنها كانت تضحك علينا وتسكتنا بإطلاق الشائعات، وكل مرة تخترع حجة لعدم تنفيذ وعودها، مرة قالوا باقي لنا بذمتهم ٢٥٪ من الراتب، بعدين سحبوا كلامهم وقالوا باقي ١٧٪ فقط، بعدين قالوا لا لن نزيد الرواتب بل الأفضل أن نخلق فرص عمل، وهذه حجة وهمية اختبئوا خلفها ومازالوا يضيقون علينا في لقمة عيشنا».

ـ العاملة نجاة ع تابعت: «ليس فقط المازوت الذي ارتفع فقد جر معه أسعار كل المواد الاستهلاكية والتموينية، وطنشت الحكومة عن مصادر التحكم بالأسعار، وأفلتت كل شيء من يدها ليتحكم بنا حفنة من التجار الطماعين الجشعين، فمن أين أو من أين سنتحمل كل هذه الأعباء والهجوم؟ إن الدنيا حولنا على كف عفريت، ويجب على الحكومة تدارك الأمر

والعمل بشكل إسهافي لتهدئة الأمور، وإعادة الاعتبار للمواطنين وكراماتهم، يجب إعادة الدور الرعائي للدولة والحفاظ على القطاع العام، ودعمه رائداً وقائداً للاقتصاد الوطني، وتقويته وتعزيزه وتطويره لخلق فرص عمل جديدة تحل مشكلتي الفقر والبطالة، بدلاً من التفريط به ودفع الاقتصاد الوطني نحو الهاوية».

ـ المواطن أبو إحسان قال: «المطلوب الآن، وفي هذه الأجواء المتوترة المحيطة بنا، وفاء الحكومة بكل وعودها والاستجابة بشكل صادق وشفاف لكل مطالب الشعب وتطلعاته، فبالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة وتخفيض الأسعار وتحسين مستوى الرواتب، يجب تطبيق مقررات الحكومة بمحاربة الفساد واجتثاثه من جذوره، حيث من الضروري فوراً فتح ملفات الفاسدين الكبار وناهبي أموال الدولة، وخاصة المستثمرين الذين يبيضون الأموال التي سرقوها من الدولة، أو حتى تحت اسم القروض التي منحها لهم المرسوم رقم ١٠، وفتحوا فيها مشاريع واستثمارات من أموال الشعب، ويجب مصادرة وتأميم هذه المشاريع وإعادتها إلى خزانة الدولة».

ـ المواطن سليمان ص قال: «يبدو أن الحكومة السورية غير قادرة على قراءة ما بين السطور، وهي تعمي أعينها عما يجري من توترات محيطة بنا من كل صوب، ومن حراك شعبي وسياسي، وإن كانت ترى وتفهم فهي إذن لا تنوي تدارك الأمر وتلبية مطالب الشعب السوري الحر الأبى الطامح لحياة إنسانية كريمة، تتوجها الديمقراطية وحرية الكلمة والتعبير، فقد أعلنت الحكومة منذ فترة قريبة عزمها على تخفيض الأسعار، وطلبت من التجار العمل الأرض لم نلمسه، ولم تكن محاولات الحكومة إلا لذر الرماد في العيون والضحك على الذقون، ولكن تأكد أن التغيير هو حتمية تاريخية وموضوعية عندما تكون الظروف ملائمة، فإما أن تعيد الحكومة الكرامة للشعب وترفع عنه الأعباء والهجوم، والا فإن الضحك على الشعب والاستهتار به وبمعيشته، أولاً وقبل كل شيء يدل على الفشل الذريع لخطط الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وثانياً يخلق ظروفاً ملائمة للفوضى والتخريب، يستغلها أعداء هذا الوطن لإثارة المشاكل وتهديد الأمن والاستقرار وضرب الوحدة الوطنية الداخلية».

بعض من كل..

هذه بعض مطالب الشعب السوري بكل أطيافه، مطالب يجب المسارعة إلى تحقيقها حفاظاً على الوحدة الوطنية الداخلية وأمن واستقرار الوطن، وهي مطالب محقّة، ولا يتطلب تنفيذها من الحكومة سوى بعض الشفافية والجرأة وصدق النية بإنقاذ البلاد من الفوضى والدمار، ولم يفت الأوان على ذلك بعد، ولكن بالمقابل ليس هناك الكثير من الوقت لنستهلكه بالتسويق والمماطلة، فنحن في هذه المرحلة الحرجة، ويسبب التوترات المحيطة بنا، أشد ما نكون احتياجاً لحلول إسعافية تعمل على تمتين الوحدة الوطنية الداخلية، وتعزيز احترام كرامة المواطن، ودعمه وتعزيز إحساسه بالانتماء والفخر بهذا الوطن..

■ ■

الثلاثاء الاقتصادي: أسعار الأسهم في بورصة دمشق.. مثيرة للشك!

د. الميداني: المضاربون يستغلون القيود لرفع الأسعار

أسعار أسهمها بأعلى النسب عام ٢٠١٠، حيث ارتفع سعر سهم بنك بيبيلوس بنسبة ٦٥، ١٣٥٪ عن سعر الإدراج خلال ١٣ شهرا، وارتفع سعر سهم بنك الأردن بنسبة ٨٩، ٥٪ عن سعر الإدراج في ٦ شهور، وارتفع سعر سهم بنك قطر الوطني بنسبة ٧٩٪ عن سعر الإدراج في ٨ شهور (علما أنه تم إجراء تعديل السعر المرجعي للسهم بعد مضاعفة البنك لرأسماله)، وارتفع سعر سهم بنك سورية والخليج ٦٠٪ خلال ٤ شهور ونصف الشهر، أما بنك سورية الدولي الإسلامي فارتفع سعر سهمه بنسبة ١٨٧، ٦٪ عن سعر الإدراج في سنة ونصف.

وبين د. الميداني أن التحليل يظهر أن أسعار أسهم المصارف الأربعة الأولى مقيمة بأكثر مما يجب، أما المصرف الأخير فهو مقيم بشكل صحيح وعادل نظرا لربحيته المتنامية وكون هذا المصرف ممكن تصنيفه كشركة عالية النمو، ومن هذا المنطلق دخل الباحث إلى ضعف كفاءة التسعير في البورصة محددا أسبابها بآلية التسعير والحدود السعرية والكمية المفروضة والتي حدث بشكل عام من الكفاءة ومن حدوث تعديلات سريعة على أسعار الأسهم، فمثلاً استغل المضاربون هذه القيود وضحو كل يوم بـ ٢٠ سهم بالحد الأعلى شراء أو الحد الأدنى بيعا، تبعا للهدف المرجو من رفع للسعر أو تخفيض له، وبذلك تمكن مضاربون من رفع أسعار أسهم تدريجيا ليوصلوها إلى مستويات عالية.

وكذلك من الأسباب كان تجميع شروط الإدراج بخلق سوقين موازيتين، وهذا أدى إلى نتائج غير مرغوبة منها إدراج شركات ما زالت خاسرة في البورصة تتضمن مخاطر أكبر عند الاستثمار في أسهمه.

ومن الأسباب أيضا غياب صناعة التحليل المالي عن الساحة وضعف الثقافة الاستثمارية لدى المساهمين الصغار، وهو ما سمح لأسعار بعض الأسهم بأن ترتفع إلى مستويات غير مقبولة أو معقولة، وكذلك عدم وجود مستثمرين مؤسساتيين وصناديق استثمار، وعدم إجراء زيادات الرأسمال بطريقة توزيع حقوق اكتتاب، وزيادات رأسمال المصارف.

■ ■



عن مستواه في نهاية ٢٠١٠ بنسبة ٤٢، ١٠٪ حتى ١٧ آذار، وتراجعت قيمة الرسملة السوقية إلى ١٣٦ مليار ليرة للتاريخ نفسه محدثة خسارة بقيمة ٨ مليار ليرة منذ نهاية ٢٠١٠. وفي موضوع تطور أسعار الأسهم أوضح د. الميداني أن هذه الأسعار ارتفعت بشكل كبير خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بالنسبة إلى أسعار إدراجها في البورصة، ففي العام ٢٠٠٩ ارتفعت أسعار الأسهم الـ ١٢ المدرجة بنسب عالية تراوحت ما بين ٣٠ و ٢١٠٪، وفي ٢٠١٠ ارتفعت أسعار ١٧ من ١٩ سهما مدرجا وتراجعت أسعار سهمين، وتراوحت نسب الارتفاع في أسعار الأسهم بين ٤٣، ٦ و ١٣٥٪، وأشار د. الميداني إلى أن نسب ارتفاع أسعار الأسهم كان من الممكن أن تكون أعلى لولا تعديلها بتخفيض السعر المرجعي للسهم.

وبعد عرضه لتطور أسعار السهم إفراديا من أسهم القطاع المصرفي، تساءل د. الميداني عما إذا كانت زيادة الأسعار مبررة، فهل الزيادات السريعة والكبيرة في أسعار الأسهم لها ما يبررها على ضوء العوامل الجوهرية؟ وتابع إنه للإجابة عن هذا السؤال قام بتحليل عينة منتقاة من خمسة مصارف ارتفعت

جلسة تداول، وتطورت قيمة الرسملة السوقية من ٦١ مليار ليرة في ٢٠٠٩ إلى ١٤٤ مليار ليرة في ٢٠١٠، مرتفعة بنسبة ١٣٦٪.

أما مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية والذي وضع في التطبيق اعتبارا من جلسة تداول ١/٤/٢٠١٠ فقد ارتفع حسب قول د. الميداني من ١٠، ٠٠٠ إلى ١٧١٩، ٠٤ نقطة في ١٢/٣٠/٢٠١٠، أي بنسبة ٧٢٪، وتعتبر هذه من أعلى معدلات نمو مؤشرات البورصة في العالم، حيث ما زالت اقتصاديات العالم تعاني من تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، ومن معدلات بطالة مرتفعة وضعف في الأنظمة المالية والمصرفية بفعل التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي، إضافة إلى أزمة عجوزات الموازنة وتفاقم الديون السيادية وعدم المقدرة على السداد في بعض دول الاتحاد الأوروبي. وأشار د. الميداني إلى أن حركة السوق التصحيحية التي حدثت منذ أواخر كانون الثاني وشهر شباط والنصف الأول من آذار ٢٠١١، موضحا أن مؤشر سوق دمشق تراجع في نهاية شباط بنسبة ٢٣، ٥٪ عن مستواه في نهاية ٢٠١٠، كما تراجع

أكد استشاري المصارف والتمويل د. محمد أمين الميداني أن البورصة السورية بشكلها الحاضر لا تمثل الوجه الحقيقي للاقتصاد السوري، موضحا أن الاقتصاد السوري يتألف من عدد كبير ومتنوع القطاعات، ولكن التمثيل الأهم في سوق دمشق للأوراق المالية حاليا هو للمصارف.

ولفت د. الميداني خلال محاضرة ألقاها الثلاثاء الماضي ٢٢/٣ تحت عنوان «تطور أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية»، إلى أن غياب شركات تمثل القطاعات الأخرى من الاقتصاد السوري (صناعة، زراعة، تجارة، سياحة، نفط.. الخ) عن البورصة قد يعود إلى ندرة الشركات المساهمة المغفلة في هذه القطاعات، وتابع أن المصارف التقليدية الخاصة المرخصة العاملة (وهي ١١) أصبحت كلها مدرجة في بورصة دمشق، ومن المصارف الإسلامية مدرج حاليا واحد من ثلاثة، ولذلك يمكن القول إن بورصة دمشق تغلب عليها الشركات المصرفية، ويتبدى ذلك بوضوح من حجم وقيمة التداول في السوق، فقد حصل قطاع المصارف على ٨، ٤ من ٩ مليار ليرة سورية، أي ٩٣٪ من قيمة التداول في السوق عام ٢٠١٠.

وفي سياق المحاضرة التي جاءت ضمن برنامج ندوات الثلاثاء الاقتصادي، أكد د. الميداني أنه من الممكن القول إن ارتفاع أو انخفاض مستويات أسعار الأسهم في بورصة دمشق من فترة إلى أخرى لا يعبر ولا يعكس حقيقة تطور النشاط الاقتصادي أو معدلات النمو الاقتصادي في سورية، كما أن تطور مؤشر السوق لا يمكن اعتباره مؤشرا قائدا للدلالة على اتجاهات النشاط الاقتصادي المتوقعة في المستقبل.

وكذلك أوضح د. الميداني أن التعاملات في بورصة دمشق شهدت نموا صارخا حيث انتهى عام ٢٠٠٩ على حجم تداول ١، ٧ مليون سهم وقيمة تداول ١، ٦٦ مليار ليرة موزعة على ٦، ٧٩٨ صفقة تمت في ٩٣ جلسة تداول خلال العام، وفي العام ٢٠١٠ تطور حجم التداول إلى ٦، ٨٨ مليون سهم بقيمة ٩، ٠٦ مليار ليرة موزعة على ٣٦، ٦٨٢ صفقة تمت في ١٧١

٧٥٪ من إيراداتنا ستكون ضريبية إذا ما طبقت

ضريبة TVA.. استنزاف لجيوب المستهلكين



عدلت وزارة المالية عن موقفها تجاه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، والذي تجسد بإعلان د. محمد الحسين أن المالية ليست متعجلة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة قبل توفر المستلزمات والظروف لتطبيقها، وهذا الإعلان- الايجابي- يخالف ما أكدته وزارة المالية في مرات عديدة أنها ستطبق هذه الضريبة في العام ٢٠١٠، وهذا الاختلاف أوبالأحرى التراجع المدعم بالدعوة للتريث في تطبيق هذه الضريبة يطرح العديد من التساؤلات، فهل المستلزمات والظروف كانت مؤاتية ومهيأة لتطبيقها في السابق؟ وما الذي تغير؟ وهل استفاقت وزارة المالية لأن المستهلك النهائي هو الخاسر، أم هو استيقاظ مؤقت فقط و«ذر الرماد في العيون»؟

المواطن سيخسر

المواطن هو الخاسر الأكبر من تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، هذا ما جاء ليؤكد وزير المالية الذي أشار إلى «أن المواطن السوري وخاصة المستهلك النهائي، سيتأثر بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة إذا لم نحسن تطبيقها»، مؤكدا أن «المستورد، والتاجر، والصناعي قد يستثمر مناسبة تطبيقها لزيادة أرباحه وبالتالي سيدفع المستهلك النهائي ثمن ذلك».

تحصيل ضريبي كبير

الضريبة على القيمة المضافة تطبق بنحو ١٥٠ دولة في العالم، ونسبها تختلف من واحدة لأخرى، ففي ألمانيا تصل نسبتها إلى حدود ١٦ ٪، وفي بريطانيا هي بحدود ١٧، ٥٪، ولا تتجاوز نسبتها في اليابان ٥٪، أما من ناحية التحصيل الإجمالي لهذه الضريبة، وهنا تظهر المشكلة من تطبيق هذه الضريبة في بلدنا بشكل جلي، فقد فاقت نسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية في الأرجنتين ٥١٪، وفي مصر تصل نسبتها نحو ٣١٪، وتبلغ هذه النسبة في تونس من التحصيل الضريبي الإجمالي ٢٥٪، وتتراوح نسبة

حصيلة هذه الضريبة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي للدول التي طبقت هذه الضريبة عموما، ما يتراوح بين ١ و ١٠ ٪، وبحسب توقعات وزارة المالية السورية فإن تطبيق هذه الضريبة في البداية ستدخل نحو ٥٠ مليار ليرة إلى الخزينة العامة للدولة، وهو ما يشكل نحو ١٥٪ تقريبا من تحصيلنا الضريبي حاليا.. ففي النهاية هذا المطرح الضريبي الجديد (الضريبة على القيمة المضافة) سيتم على حساب الشرائح الكبرى من المجتمع، وأصحاب الدخل المحدود، ولكن، إذا ما افترضنا أن الضريبة على القيمة المضافة تعد موردا ضريبيا هاما، وهذا أمر حقيقي بالنسبة، فإن هذا يحتم طرح التساؤل الأساسي، هل مشكلة سورية في التحصيل الضريبي هي في نوعية الضرائب الجديدة التي يجب تطبيقها؟ بمعنى هل نحن بحاجة فعلاً للبحث عن مطارح ضريبية جديدة، أم أن مشكلتنا الضريبية تتجسد في التهرب الضريبي الذي يعد مشكلة ضريبية مزدوجة؟ بمعنى أنه تهرب غير قانوني من بعض المكلفين من إيرادات يجب دفعها، كما أنه يعد مشكلة في وجه تطبيق الضريبة

على القيمة المضافة؟ ليس من الأجدى البحث عن حلول أولية وضرورية لمشكلة التهرب الضريبي في سورية قبل الشروع بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، والذي يعد أحد الظروف والمستلزمات التي يجب توفيرها قبل تطبيق هذه الضريبة؟ ولماذا يتجاهل المسؤولون في وزارة المالية أن ٥٠ مليار ليرة ستسحب من جيوب المستهلك النهائي، أي أغلبية المواطن السوري، بينما يبلغ حجم التهرب الضريبي ٢٠٠ مليار ليرة؟ وهو تهرب بشكل أساسي من قبل كبار المكلفين، والذي يشكل ٤٠٠٪ مقارنة بالحجم المتوقع للأموال العائدة للخزينة العامة، إذا ما تم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة؟

خيار غير مبرر؟

إن إقرار الحكومة في السابق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة خيار غير دقيق، لأن تطبيق هذه الضريبة يتم في بعض الدول كخيار لتعويض نقص الموارد في الخزينة العامة للدولة، ونحن لا نعاني من نقص بالموارد حاليا، بل تنكسر معاناتنا بسوء جباية هذه الموارد، والضريبة على رأسها، وعلى المقلب

الأخر، يجد الناظر إلى حجم الموارد الضريبية في سورية، أن حجمها يشكل ٥٨٪ من إيرادات الموازنة العامة، وهذه نسبة ليست بالقليلة مقارنة بالإيرادات العامة بالتأكيد، ولكن السؤال الأساسي، إذا ما تم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، والتي هي ضريبة موزعة على كافة مراحل الإنفاق الاستهلاكي، المدفوعة من قبل المستهلك النهائي، فكم سيكون حجم الإيرادات الضريبية من الموازنة العامة؟ لن تقل عن ٧٥٪ بالتأكيد! فهل من العدالة أن يصل حجم الضريبة من الإيرادات العامة إلى هذه النسبة، بينما لم تصل الإيرادات الضريبية إلى هذه النسبة في أي دولة من دول العالم؟

والاهم في القضية، أن هذه النسبة المرتفعة من التحصيل الضريبي سترتفع، ولكنها ستترافق مع تهرب ضريبي كبير في الوقت عينه!.. فلماذا يتم التوسع في الضريبة على القيمة المضافة بينما يستمر التهرب الضريبي على حاله، كأحد معوقات جباية ضريبية عادلة؟

■ hassan@kassioun.org

الأرقام وحدها القادرة على

بيان الغبن الحاصل في قطاع الاتصالات

◀ ستيركوه ميقرتي

التشابه ليس قليلاً بين الاقتصادات العربية عموماً، وبين الاقتصاد المغربي والسوري خصوصاً في طبيعة التوجهات، فالنيوليبرالية قبضت على مفاتيح الاقتصاد المغربي، وتم تنفيذ وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ولجأ المغرب إلى الاستدانة، ولكن الأهم، وهو ما نريد الحديث عنه، الممثل بالنزوع إلى الخصخصة للقطاعات الأساسية، وقطاع الاتصالات أحدها..

فقطاع الاتصالات الخليوية في المغرب كان منذ بدايته مملوكاً للدولة، ففي عام ١٩٩٨، أصبحت مؤسسة «اتصالات المغرب» مملوكة للدولة بشكل كامل بشقيها المحمول والثابت، وباعتبار أن الاتجاه الليبرالي قبض على مفاتيح الاقتصاد المغربي، قامت الدولة المغربية ببيع ١٦٪ من أسهم شركة اتصالات المغرب خلال عام ٢٠٠٤. للشريك «فيفاندي يونيفرسال- الفرنسي» ما يقارب ١٣ مليار درهم (١، ٤٥ مليار دولار أمريكي) في شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٧؛ وأصبح رأسمال الشركة مقسما على النحو التالي، VIVENDI تمتلك ٥٣٪ من رأسمال الشركة، صندوق الإيداع والتدبير CDG يمتلك ٣٠٪، وهي حصة الحكومة المغربية في اتصالات المغرب، و ١٧٪ مطروحة في بورصة الدار البيضاء للتداول، وحقت المجموعة في العام ٢٠١٠ معاملات فاقت قيمتها ٣١,٧ مليار درهم مغربي (٣، ٥٧ مليار دولار)، وارتفع عدد المشتركين إلى نحو ٢٦ مليوناً، ويمكننا أن نستنتج من خلال هذه الأرقام ما يلي:

– استولى القطاع الخاص في سورية على قطاع الاتصالات الخلوية الرابع منذ التأسيس، ولم يدفع أية رسوم للدولة لقاء احتكاره للسوق من خلال شركتيه سيريايل وأربيا ثم MTN، بينما بقي هذا القطاع بيد الدولة في المغرب لست سنوات (١٩٩٨ – ٢٠٠٤)، وبعدها قامت بتخصيص جزء من هذا القطاع فقط، حيث تم بيع ١٦٪ من أسهمها في ٢٠٠٤ بما يعادل ١، ٤٥ مليار دولار، أي أن رأسمال الشركة كان يبلغ ما يقارب ٩ مليار دولار، وهذا ما حصل لدينا عندما اشترت MTN شركة أربيا، ولم تدفع الشركة المباعة أو المشتري أية مبالغ للدولة لقاء ذلك.

– المديونية في المغرب كانت تنخفض بمعدل ٥٪ سنوياً منذ العام ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤، لتستقر هذه المديونية لعامين فيما بعدها، ولتبدأ بعدها بالارتفاع، وكان من أهم الأسباب التي أدت لهذا الانخفاض أن شركة الاتصالات الخلوية في المغرب كانت ما تزال مملوكة للدولة بالكامل في أعوام الانخفاض، ومكثها هذا من خفض حجم الدين الخارجي بمعدل ٥٪ سنوياً، فلو لا الإيرادات الضخمة التي حققها قطاع الاتصالات للخزينة المغربية لما كان قادراً على تخفيض الدين العام.

– الفرق بين الإيرادات المعلنة والحقيقية التي تحققها شركات الخلوي في سورية كبير جداً باعتقادنا، وبالتالي، فإن حجم الأموال الهاربة من خزينة الدولة إلى جيوب هاتين الشركتين المستثمرتين كبير أيضاً، فلو كان قطاع الاتصالات الخلوية بيد الدولة حصراً لاستطاعت سورية مضاعفة الأجور لديها مباشرة، واستطاعت بالفواتض الباقية سد عجز الموازنة العامة الحاصل، وإذا أضفنا لذلك تمكن الدولة من مكافحة الفساد الذي ينهب ما بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من الموازنة العامة، لاستطاعت سورية إنجاز عملية تنمية هائلة وحقيقية دون الحاجة لأية استثمارات خارجية إطلاقاً، فلماذا نصر على إبقاء الاتصالات الخلوية بين أيدي القطاع الخاص إذا ما كانت قادرة على المساهمة الجدية في تحقيق التنمية الاقتصادية – الاجتماعية بإيراداته الكبيرة؟

■ ■

لا عهد للشعوب

بالتدخل الدولي

◀ **يونس الغايسي**

حتى حيال الأزمات والأحداث الجارفة، لا ينبغي الارتباك في توظيف العبارات الموصفة، فما للعبارة في تعبيرها على الواقع يوازي ما للواقع حين يصرف نفسه في عبارة تشيعه وتثقل خبره.

ما يحدث في ليبيا بعد «ثورة المختار»، تدخل دولي لا أجنبي كما تنطق وسائل الإعلام العربية والدولية، ثورة تغيير حقيقية لا أزمة من صنف أي من الأزمات التي يظل معناها واسعا يضيق في إطارها كل معنى، والقيومون على تلك الثورة مقاتلون من أجل الحرية بالرأي والنار وليسوا متمردين كما يوصفون، وكل ذلك في اعتقاد منا أن زحزحة العبارة وتصويبها، تصويبا لحقيقة ما يجري ومحاولة لتركيز جهد الفهم لما هو حاصل في ليبيا المائرة «من شدة الاضطراب».

فدولية التدخل وإسقاط صيغة «الأجنبي» عن الحراك، التي تُلحق بها دائما نظرية المؤامرة التي اعتاشت من سطحياتها نُظم ومنها استقت أخرى شرعيّتها ، دون ذكر اشتراك دول عربية في استصدار قراره في قمة باريس، برز من أول رد على ما عاشته رغبة التغيير الليبية من محاولات بالحديد والنار لإجهاضها، افتداءً وابتداءً بإجماع شعوب عربية سابقة ولاحقة في التغيير عبرت عن تضامنها وإنحيازها للشعب ولإرادة الحياة لديه، مروراً، دون أن يكون لذلك انتهاء، بكل الشعوب الأوروبية والآسيوية والأمريكية على السواء.

أتحدث إرادة التغيير وطُوت قهر الجغرافيا ويُعد كل ضروب المسافات المادية والفكرية والثقافية، كيف لا وكل وسائل الاتصال الإعلامية الجديدة قد سخرت بوعي وقوة لحشر هذا الدعم الدولي، الذي أحدث بالفعل، وعلى وقعه، رَجَّةٌ في المجتمع الدولي الذي يبدو لأول مرة تقوده الشعوب بأمرها، وعلى رأسها العربية، إلى مواقع القرار لاستصدار القرار المناسب

تحقيقا للنصرة والدعم الأنسيين.

ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا تُخفي شرعية أقالم حمراء ينبغي أن تخط تناقضاته وتعيد ترميم بنيوته الفكرية والمؤسسية، ينص في الفقرة السابعة من المادة الثانية في إعلان المبادئ، أن لا مسوغ لأي تدخل في شؤون تعد من صميم السلطان الداخلي للدول أعضاء الأمم المتحدة. نظام العقيد الليبي لا يُخفي، رغم فولكلورية انتقاداته، انخراطه السياسي في المنظمة، له ما للأعضاء وما عليهم، وقد استدرك ذلك في خطابه الأخير الذي ضرب بشرعية القرار الدولي مُستقسماً بمبادئ الأمم المتحدة وبصميم هذا المبدأ الأممي، لكن دون أن يُنظر في ناظم المبدأ، في استثناء أن الشأن الداخلي حين يصير مُخلاً بالأمن والسلم الإقليميين والدوليين، يفقد إطاره الشرعي على وقع خطوط تعني للأمم جمعاء الشيء الكثير.

لكن هل كان للشعوب العربية عهد بالتدخل الدولي؟ ألم تكن النظم العربية المستبدة سبباً في كل التدخلات وشعوبها من يدفع فئنها تضحيات؟ ألم يكن تصلب العقيد حيال إرادة التغيير وجرائمه التي اقترفها في حق شعبه، أفقدته الشرعية الداخلية قبل الخارجية، فكان تدخل الداخل أسبق من الخارج؟

إن التغيير في ليبيا سبق التدخل الدولي، والأخير لاحق وتابع في مسار الأحداث، عكس التدخلات التاريخية التي كانت تُحمل التغيير من الخارج، ومحل الشعوب سلبى حيالها، ومسؤولية تقديم المساعدة للشعوب الواقعة في خطر، قبل أن يكون واجباً قانونياً، رسالة أخلاقية وقيمية لا ينبغي هدر قيمتها بأية حال، فالتجارب نوعية، والحدث كذلك، ونوعية الحدث الليبي بالتأكيد يُختلف جوهريا عن تجربة العراق أيام حرب الخليج الثانية والثالثة، حين كان العدوان والحصار باسم التدخل الإنساني، لكن ما بقي راسخا في كل التجارب فوق نوعية الأحداث، أمران شكّلا حقيقة تاريخية إلى غاية لحظتنا: أن التدخل الدولي، تستدعيه أنظمة فاشلة مُحكّمة في شعوبها، ونسق إقليمي عربي فاشل في سد ثغرة الشؤون الداخلية بجهوزيته الأمنية.

يراد من وراء الترويج لمؤامرة العدوان الخارجي، والاحتلال الصليبي، والقضاء على الأمة العربية، في خطاب النظام الليبي، شق الصف العربي حول شرعية «ثورة المختار في ليبيا»، وما استتبعته من واجب لتقديم المساعدة. واللحظة عربياً لا تستدعي الفرقة بقدر ما تطلب موقفا داعما لأي أنواع المساعدة يمكن أن يقدم للشعب الليبي المحاصر داخليا، مادام ثُوار ثورة ١٧ فبراير في الميدان، ومادامت مطالبات الشعب السيادية بإسقاط النظام، وتلك الوحدة التي يراد لها أن تستمر، هي من أحدثت فارق التغيير في الوطن العربي، وبها بعد الإسقاط يبنى النظام.

٢٣/٠٢/٢٠١١

باحث جامعي ■■

العرب.. في ثورة أم في ثورات؟؟

التدخلات الخارجية ومحاولات إجهاض الثورة العربية



◀ **ميخائيل عوض**

تسارعت أحداث الثورة العربية، وزاد من متسوبيها، وحراكها، وامتدت ساحاتها لتشمل عموم الوطن العربي دون استثناء، برغم الاختلافات في الظروف، والقوى والتوازنات والأولويات، واحتمالات تطوراتها ومسارات أحداثها، وفي تعميم وانتشار الثورة على هذا المستوى والاتساع أسئلة كثيرة، واستنتاجات أكثر، ولو أن المعرفة لم تبلغ القدرة على الإحاطة بكلية العملية الثورية الجارية ولا هي قادرة على رسم سيناريو مستقبلها يزيد في الارتباك والتضليل الإعلامي المنهجي، وهيمنة وسائل إعلامية ممولة ومملوكة من جهات معروفة الولاءات والاستهدافات إلى ضعف الإعلام الوطني والقومي والثوري بكل صنفه ومستوياته، وترهل الإعلام الرسمي إلى الحد القاتل، وابتلاء الإعلام المقاوم بالعصبية والفصائلية.

نقاط ضعف واختراق

التغطية الإعلامية صارت عبئاً على الثورات ذاتها وعلى قواها الثورية، وغدت بعض المحطات تتصرف وكأنها صاحبة الثورة، والمقرر عنها وفيها، والمحدد لأهدافها واستهدافاتها، ورموزها ولخيارات الشعوب، تضخم من الأحداث وتستدعي على عجل تدخلات امبريالية عدوانية بحجة حماية الناس وحقوقهم المشروعة، بينما صواريخ الكروز الأمريكية والتوماهوك دكت الأحياء الشعبية وقتلت الكثير من الناس على ما قتلته الاشتباكات الليبية.

والحالة الثورية التي تمر بها الأمة العربية بطبيعتها وطابعها وآلياتها تمثل بيئة رخوة وطرية يحاول الكل الاستثمار فيها، بما في ذلك الغرب الامبريالي وأدواته المحلية والإقليمية، مضافاً إلى تلك العوامل ضعف وتراخي ودفاعية قوى المقاومة ونظمها التي كان لتضحياتها ولصمودها دور تأسيسي في توفير بيئة الثورة واتساع رقعتها، فحاولت بقايا النظم العربية السائدة الاستثمار في الثورات ومعاونة الشعوب فاستولدت الجامعة العربية تدخلا امبرياليا غربيا في ليبيا بمشاركة من قطر والإمارات»يا للهول صارت قطر والإمارات دول عظمى تساهم في غزو الدول الأخرى».

كما تركت الفرصة لقوى ونظم إقليمية للعبث بالاستقرار ودفع الأمور إلى حافة الانفجار الشامل في الإقليم عندما سارع تحالف الدول الخليجية للتدخل العسكري السافر في البحرين واليمن، وقامت القوات السعودية بإزالة اعتصام ساحة اللؤلؤة في البحرين، وأرسلت قوات عسكرية على عجل إلى ميناء عدن وخصصت ٢٠ مليار دولار لدعم النظم المتهالكة وحمايتها بالأموال وبالقوات العسكرية والغزوات المباشرة في سابقة عربية لم تسجل إلا في ليبيا والبحرين واليمن، بعد سابقة تغطية العرب للحلف الاستعماري الغربي في العراق وفي حرب عاصفة الصحراء وحرب غزو العراق وتدميره..

أسئلة كبرى

اللوحة متلونة بألوان كثيرة غارقة في غبار ودخان صواريخ التوماهوك والكروز، والحرب الأهلية في ليبيا، وتحت خطر الحروب الأهلية في الخليج واليمن..

هل يمكن فهم الجاري وتفكيك ألغازه؟؟ هل هي ثورة عربية أم ثورات؟؟

من سينجح في احتوائها والاستثمار فيها؟؟ العرب أنفسهم؟؟ أم يصيبهم ما أصابهم في القرن الماضي وتتبدد ثورتهم، وتذهب أمتهم إلى مزابل التاريخ الإنساني..

أسئلة كثيرة، ومن العبارات المختلفة، والواجب الراهن أن تجري مقاربتها ولو بالخطوط العامة العريضة:

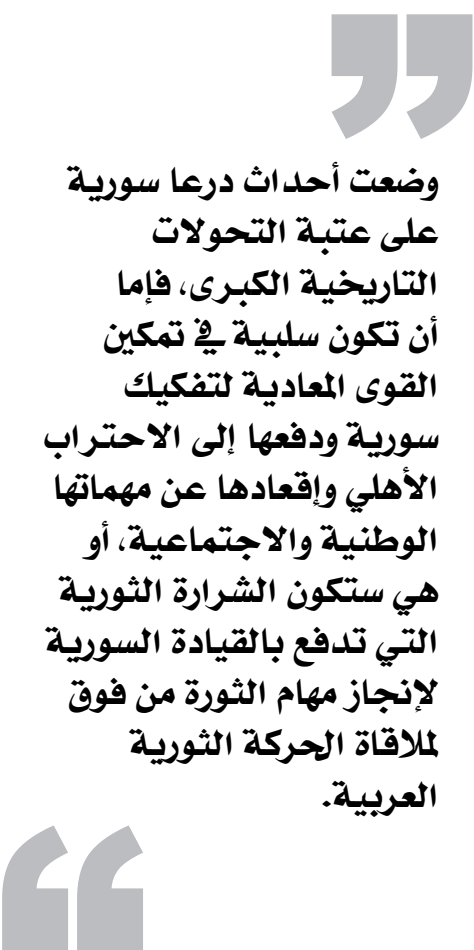
إنها ثورة عربية بامتياز، بشراً، وروحاً، ولغة، وأداء، ومصالح، واستهدافات، وجغرافية وسعياً إلى المستقبل، وفي بنيتها، وبنية القوى التي ثارت والنظم وأحلافها التي تثور عليها، لا تقتصر منها أنها جاءت بالتقسيط أو بالمفرق، فتقسيط الثورات أمر عملي، وواقعي بسبب التقسيمات الاستعمارية للوطن والأمة، وابتلائها بنظم ونخب أقلوية حكمتها على قواعد المصالح القطرية الضيقة، وبالولاء والالتكال على الغرب وأداته إسرائيل في المنطقة، وتساندت طيلة عهودها معهم تحميمهم وتحتمي بهم، ولو أن الأمة كانت موحدة في دولتها الواحدة لكان إيقاع ثورتها سيأخذ طابع التقسيط ككل ثورات الأمم، فلم تحصل ثورة من قبل دفعة واحدة وفي كل مساحات الأمة وبين كل فئاتها وبلحظة واحدة فاختلاف المناطق ومساحاتها الشاسعة واختلاف التشكيلات تؤثر في آليات انتظام العمل الثوري وأمكنة وقوى إطلاقه ثم تأتي المناطق والحواضر والقوى الأخرى إليها بالتتابع وبعد زمن، وهذا ما يجري في بلاد العرب دلالة على أنهم أمة واحدة قضيتهم واحدة ومعاناتهم واحدة وأهدافهم واحدة ومستقبلهم واحد وعدوهم واحد.

ابتليت الثورة العربية الجارية بكل ما ابتليت به الثورات العظيمة في تاريخ الإنسانية، فالقديم بكل أطرافه، وقواه، وعناصره سيحاول وأد الجديد والتأمر عليه والتدخل السافر في شؤونه بما في ذلك التدخل العسكري المباشر وسيجد الخارج أدوات محلية له ودعاة، وقوى تستدعيه، هذا ما كانت عليه الأحداث اللبنانية منذ مطلع السبعينيات حيث استهلكت الأزمة تدخلات خارجية وعسكرية من كل شكل ولون، وهذا ما أصيبت به الثورة الإيرانية من توحيد نظم المنطقة والعالم خلف صدام حسين للتدخل العسكري في مواجهتها واستنزافها سنوات وتكليفها الأموال الباهظة والزمن الكبير، نفس ما ابتليت به الثورة البلشفية من قبل يوم توحيد العالم القديم مع أدواته الروسية وفرض حرباً أهلية مديدة ثم حربين عالميتين، وقبلها ابتليت الثورة الفرنسية بذات البلوى، وتاليا لا ينقص من عروبة الثورة، ومن عزمها، ومن مستقبلها ان تقع تدخلات خارجية سافرة على شاكلة غزو في ليبيا والبحرين واليمن وربما غدا في ساحة ثالثة ساعة تشعل ثورتها وتهدد عمق المصالح الغربية وأدواتها ..

دور أنظمة الخليج..

إن تقدم دول مجلس التعاون الخليجي على إرسال قوات عسكرية وأمنية وأموال للنظم والممالك المتهالكة في محاولة لحمايتها وتعيمها يعني ذلك عمليا تكريس حقيقة وحدة النظم، واستعجالها معالجة مشكلاتها الثنائية، والوقوف صفا واحدا دفاعا عن مصالحها، ما يؤكد أن الأمة واحدة وثورتها واحدة وواجباتها أن تستعجل وحدتها العملية في التعامل مع النظم التي توحدت والرد عليها بالوحدة شعارا وممارسة، وتفاعلا، كما يعني تشريع التدخل الخليجي على هذا النحو في اليمن وفي مسقط والبحرين مؤشرا إلى أن مستقبل تاريخ المنطقة يبدأ بتسجيل حالة سقوط تقسيمات سايكس بيكو وأخواتها على يد النظم نفسها، والتأسيس للوحدة الوطنية للأمة في دولتها الوطنية مهمة تتقدم لتكون أولوية على جدول أعمال الثورات إن هي قررت الاستمرار والانتصار.

وبالقدر الذي وسعت فيه السعودية من تدخلها لحماية النظم المتهالكة بقدر ما تستدعي الثورة إلى بيئتها المباشرة، وتزيد من



وضعت أحداث درعا سورية

على عتبة التحولات

التاريخية الكبرى، فإما

أن تكون سلبية في تمكين

القوى المعادية لتفكيك

سورية ودفعها إلى الاحتراب

الأهلي وإقعاها عن مهماتها

الوطنية والاجتماعية، أو

هي ستكون الشرارة الثورية

التي تدفع بالقيادة السورية

لإنجاز مهام الثورة من فوق

لملاقاة الحركة الثورية

العربية.

أعباء النظام ونفقاته وتعرضه لنزف حاد لا يقوى على تحمله مع اعتمال عناصر الثورة في البنية السعودية نفسها، والتدخل في الساحات الأخرى يشرع لمن يريد أن يتدخل في الساحة السعودية نفسها المهيأة للفعل الثوري والملاصقة لحريق ثوري متسارع أثره كبير كما تشي الأحداث والتطورات الأخيرة في اليمن وهي بيت قصيد الثورة ونقطة ارتكاز التحولات الإقليمية المرتقبة التي ستسهم نوعيا في تغيير إيقاع الثورة العربية واتجاهاتها وتخل بموازين القوى بين الثورة وأعدائها في الداخل العربي وعلى الضفاف ومع المشروع الأمريكي- الصهيوني -الأوروبي، وعندها سيكون السؤال الصعب على القيادة السعودية: وماذا يمكنها أن تفعل؟؟ ومن هي الجهة القادرة عمليا على التدخل في السعودية نفسها...؟

وماذا عن سورية؟

كما في سابق الثورات وعلى طريقتها التقليدية ستحاول القوى المهزومة، والقوى المهددة، والقوى الدولية أن تعبث بالثورات، وأن تؤثر على مساراتها وأن تقطع رأسها وان تهرب مفاعيلها الثورية العظيمة بإشغالها في أزمات ثانوية، وفي حروب طائفية ومذهبية وجهوية ومناطقية واثنية، وستتقن عملية الاصطياد بالأخطاء، وبالأزمات، وكسب الوقت وتستثمر في بطء التحولات الثورية والإصلاحية في حلف المقاومة والممانعة، وتستثمر في حالتها الدفاعية إن هي تسمرت عندها، والدليل الإضا في ما جرى في درعا السورية وما يعد لسورية، وما سيكون في القريب الآتي حيث وضعت أحداث درعا سورية نفسها على عتبة التحولات التاريخية الكبرى، فإما أن تكون سلبية في تمكين القوى المعادية لتفكيك سورية ودفعها إلى الاحتراب الأهلي وإقعاها عن مهماتها الوطنية والاجتماعية، أو هي ستكون الشرارة الثورية التي تدفع بالقيادة السورية لإنجاز مهام الثورة من فوق لملاقاة الحركة الثورية العربية وإعادة تفعيل إحداثيات العمل الثوري العربي بتعزيز الهجومية، والدعوة للوحدة العربية، والتركيز على التحرر الوطني والقومي وإنهاء التشردم والانقسام والاحتلالات، وتقديم نموذج تنموي اجتماعي بديلا عن الليبرالية والمسألة باتت مسألة وقت ومن يستطيع الاستثمار فيه وبآية إجراءات ورؤية لا تبدو أنها غائبة عن تفكير ومخطط حلف المقاومة والممانعة..

والجاري في سورية كان قد تأسس له في لبنان وفي البحرين، وعلى يد الجهات والأموال والوسائل الإعلامية نفسها، والحال اللبنانية مع تصعيد فريق ١٤ آذار ضد السلاح والنفخ بالمذهبية والطائفية، ومحاولات جر البلاد إلى فتنة على إيقاع ضرب ليبيا بالصواريخ الأمريكية – الأوروبية، واجتياح البحرين بدرع الجزيرة، ومحاولة الاصطياد بأحداث سورية، عناصر ومحاور الهجوم المضاد وسنياريوهاستراتيجياتالقوى المضادة للثورة تفعل أدواتها وآلياتها في عموم الساحات بالتساوق والتنسيق وبادارة واحدة تملئ المواقف والشعارات والتصرفات ما يؤكد من جهته وحدة القوى المضادة كوجه من وجوه الأحداث والتطورات التي تعزز مقولة إنها ثورة عربية وليست ثورات..

السؤال الأخير

هل ينجح حلف القوى المضادة في إجهاض الحالة الثورية وجرحها إلى أزمات واحترابات؟؟

سؤال يبدو الجواب عليه قاطعاً بالنفي من ظاهر المعطيات الوافرة، أما إذا كان الزمن يخبئ للعرب ما هو غير سار فتلك مسألة أخرى لن يطول اكتشافها لمعالجتها ..

بيروت ٢١-٢-٢٠١١

■ ■

مطالب في الأمم المتحدة برصد «وضع حقوق الإنسان فيها»

هل دقت ساعة إيران؟

◀ أوميد ميماريان



رعت ٤٩ دولة عضو في الأمم المتحدة، تحت وقع ضغوط أمريكية، مشروع قرار يطالب بوضع آلية خاصة لرصد حقوق الإنسان في إيران، يتوقع أن يجري التصويت عليه في وقت لاحق خلال دورة مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

لكن الوفد الإيراني، بدلاً من الرد على الانتقادات الموجهة لحكومة بلاده على مدى أربعة أسابيع أثناء دورة المجلس، قام بانتقاد وضع حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، الدولة الرائدة في مساعي تكثيف الضغوط على إيران.

وصرحت ايلين تشامبرلين دوناهو المندوبة الأمريكية لدى مجلس حقوق الإنسان أنه من الأهمية بمكان أن يضع المجلس آلية مراقبة خاصة لإيران «نظراً لأن المجلس قد قاوم في الماضي اتخاذ مبادرة بشأن ما نسميه دولة ذات حالة حقوق الإنسان محددة».

وأضافت أن «هناك شعوراً عاماً بأن الدول تخشى في كثير الأحيان التعرض للانتقادات بدورها، وبالتالي فهي تعمل على حماية غيرها من البلدان من التعرض لها من مجلس حقوق الإنسان، وذلك انطلاقاً من أن الآخرين سوف يقفون إلى جانبها عندما يتعلق الأمر بتعرضها هي بدورها للانتقادات».

وقالت المندوبة الأمريكية، في إشارة إلى سجل إيران في مجال حقوق الإنسان والمطالبة بوضع آلية خاصة لمراقبتها، «نعتقد أن الحقائق تتحدث عن نفسها».

وتعتبر مصادر الوفود المشاركة في دورة مجلس حقوق الإنسان أن الهجمات الكلامية الإيرانية على الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تعطيل التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان فيها.

وقال عدد من الدبلوماسيين الغربيين مطلعين

على تفاصيل دورة المجلس الجارية إن الحكومة الإيرانية قد ألحت على منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز لمعارضة اعتماد آلية خاصة لرصد وضع حقوق الإنسان فيها، لكنها «لم تتلق الدعم الذي تسعى إليه».

وفي المقابل، تلقت تحركات الولايات المتحدة في هذا الاتجاه دعم الأمين العام للأمم المتحدة. فقد نشر بان كي مون يوم ١٤ مارس تقريراً داخلياً عن حالة حقوق الإنسان في إيران، معرباً عن القلق الشديد إزاء عدم مراعاتها لالتزاماتها الدولية، بما يشمل قرارات الأمم المتحدة.

وأشار الأمين العام في هذا التقرير، ضمن أمور أخرى، إلى ٦٠ حالة إعدام في سجن مشهد، لم تعلن السلطات الإيرانية عنها. وشدد على أن «التقرير يبرز العديد من المجالات المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية».

وأضاف التقرير أن «الأمين العام منزعج للغاية» في ضوء تقارير نشطاء حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين ونشطاء المعارضة «عن تزايد عمليات الإعدام وبتر الأطراف، والاعتقال التعسفي والاحتجاز، والمحاكمات الجائرة، واحتمال التعذيب وسوء المعاملة».

ولم يعلق الوفد الإيراني المشارك في دورة مجلس حقوق الإنسان الحالية على هذا التقرير، وإنما ركز في المقابل على خروقات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة مثل الغمر في الماء، ووحشية الشرطة، وانتهاك حقوق الأمريكيين الأصليين.

وكانت السويد واحدة من الدول التي تدعم قرار ضد إيران، فاتهمها الوفد الإيراني بانتهاك حقوق الأقليات.

وفي حين طالبت الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بوضع آلية رصد خاصة أو تعيين مقررين خاصين لإيران، عمدت الحكومة الإيرانية إلى إظهار دعم عشرات المنظمات غير الحكومية المؤيدة لها والتي رافقت الوفد الرسمي ودافعت بقوة عن سجل النظام الإيراني في مجال حقوق الإنسان.

ويذكر أن الوفد الإيراني يضم عددا من المسؤولين رفيعي المستوى من السلطة القضائية ووزارة الخارجية والمنظمات غير الحكومية. ومن المقرر أن تصوت دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على مشروع قرار وضع آلية خاصة لإيران....

■

الخبراء والعلماء يحذرون

خطر وقوع كارثة نووية

يابانية أسوأ من تشيرنوبل

◀ ستيفن ليهي

ليست محمية بالمياه المبردة. ومن ثم، قد تكون «على النار» وتبعث الجزيئات المشعة في الغلاف الجوي.

وشرعت طائرات الهليكوبتر العسكرية اليابانية في أعقاب الكارثة في صب مياه البحر على المفاعلات ٣ و ٤، في محاولة أخيرة يائسة ومحفوفة بالمخاطر الكبيرة بغية تبريدها.

وشرح عالم الفيزياء النووية يان بيبا أنه إذا انبعث الوقود المستهلك وانتشر، فقد تتلوث مناطق ضخمة من اليابان بالسييزيوم المشع لمدة ٣٠ إلى ٥٠ سنة.

ويشار إلى أن السيزيوم ١٣٧ يظل مشعاً لأكثر من مائة سنة، وأنه واحد من العوامل التي تسبب السرطان وغيرها من الآثار الصحية. وإذا انتشر لكان من الصعب جداً التعامل معه. وللمقارنة، السيزيوم هو السبب في جعل منطقة واسعة حول كارثة تشيرنوبل النووية في عام ١٩٨٦ لا تزال غير صالحة للسكن بعد ٢٥ عاماً.

ولقد أظهرت دراسة عن الصحة أجرتها جامعة ولاية كارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ أن الأطفال الذين ولدوا بعد وقوع هذه الكارثة وأقاموا على مسافة أكثر من ٧٥ كيلومتراً من موقعها، يعانون من مشاكل طويلة الأجل في الرئتين من جراء انتشار السيزيوم في جزيئات الغبار والتربة.

وعلى سبيل المقارنة، انتشر في تشيرنوبل ١٨٠ طناً من الوقود النووي، فيما تأوى فوكوشيما ٥٦٠ طناً من الوقود النووي في مفاعلاتها، إضافة إلى ١٧٠٠ طن من الوقود المستهلك.

(أي بي إس)

يخاطر العالم بمواجهة كارثة نووية يابانية أسوأ من حادثة مفاعل «تشيرنوبل» منذ ربع قرن، بالتعرض لمئات الأطنان من الوقود النووي المستنفد وعالي الإشعاع، وانبعثت الجسيمات المشعة إلى الغلاف الجوي، وفقاً للعلماء والخبراء المتخصصين.

فقد صرح يان بيبا، عالم الفيزياء النووية في اتحاد العلماء المعنيين أن «هناك احتمالات بنسبة ٥٠ في المئة بأنهم (اليابان) سيخسرون المفاعلات الستة وأحواض التخزين».

بدوره صرح إد ليمان، الفيزيائي باتحاد العلماء المعنيين والخبير في تصميم المحطات النووية «أنا مندهش لأن الوضع لم يتدهور بصورة أسرع... ومن دون تحقيق انفراج حقيقي، سوف يواصل الوقود المستنفد الانصهار باستمرار».

وأفاد كيفن كامبس، المتخصص في النفايات النووية المشعة بمنظمة «ما وراء النووي» الأمريكية المناهضة للنووي، أن محطة فوكوشيما دايتشي اليابانية قد أصيبت بأضرار هامة من جراء زلزال قوي وتسونامي في ١١ مارس، ويقدر أنه يوجد بها نحو ١٧٠٠ طن من الوقود النووي المستهلك، إضافة إلى وقود نووي خطير في برك تخزين بجانب ستة مفاعلات نووية.

وأضاف أن جمعيات التخزين قد جمعت، على مدى ٣٠ إلى ٢٥ عاماً، كميات من الوقود المستنفد في المفاعلات رقم ٣ ورقم ٤ معظمها

وزير بريطاني: التدخل البري في ليبيا و«تقسيمها» واردان

مرغوبيا فيه(!!)- سيؤدي لتحقيق «الأغراض الإنسانية» للتدخل حيث لا يقتل أي الآخر.

كما يرفض الوزير. كما تقول التجراف- استبعاد احتمال «نشر قوات برية بريطانية في ليبيا على نطاق ضيق».

غير أن الصحيفة تنقل عن مصادر في الحكومة إصرارها على أن القوات البريطانية «لن تتورط في عمليات تمتد لسنوات طوال كما فعلت في العراق وأفغانستان».

■

المحتملة لهذه المهمة وتكلفتها ومن يتولى قيادتها. وتمضي التجراف فتقول إن هذا الإقرار بعد أيام من التدخل في ليبيا يأتي فيما يواجه الوزراء ضغوطاً متزايدة لتحديد «مدى الدور البريطاني هناك وتوضيح إستراتيجية إنهاء هذا الدور».

وتستطرد الصحيفة فتقول إن الوزير يقر في مقابلة معه بأن التدخل الغربي قد يؤدي إلى «ثبات الوضع» بين القذافي والثوار فيستولي كل على جزء من البلد، إلا أن الوزير يرى أن ذلك- وإن لم يكن

بحث صحيفة «ديلي تلجراف» الجدل «المحتدم» في بريطانيا الآن حول الغارات الجوية على ليبيا ضمن فرض الحظر الجوي على ليبيا، والشكوك في أوساط السياسيين البريطانيين حول الحدود المرسومة لهذه العملية. وتقول الصحيفة إن الحكومة البريطانية لا تعرف إلى متى ستظل القوات المسلحة «منخرطة» في ليبيا، كما أقر نك هارفي وزير الدولة لشؤون القوات المسلحة وإن هذا الاعتراف يأتي فيما يحث الجدل حول النتائج

لنتوحد ضد الغزو الامبريالي لليبيا

وتحويلها إلى عراق آخر

سارعت بعدها القوى الامبريالية المترصة بليبيا إلى توظيف مجلس (عدم الأمن) التابع لها وجامعة النظم «العربية» المؤتمرة بأمرها وخادمها غير الأمين عمرو موسى لترتيب واستكمال الخطوات المطلوبة لإضفاء «الشرعية» على العدوان العسكري والتي تمثلت في قرارات فرض العقوبات الاقتصادية فالخطر الجوي على ليبيا.

لقد أعادت مواقف تلك القوى الاستعمارية من ما يحدث في البحرين، وغيرها من المحميات الأمريكية في الخليج، وتأييدها للملك ونظامه في قمع حركة الاحتجاجات بها ومباركتها لغزو القوات المسلحة السعودية والإماراتية والقطرية لأراضي البحرين للمساعدة في قمع المحتجين، أعادت تلك المواقف التأكيد على هراء وكذب ادعاءات القوى الاستعمارية بحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضحت دوافعها ومطامعها الدنيئة في ليبيا لأن نظامها لا يزال يرفض فتح بلاده لتدشين قواعد استعمارية عسكرية ويصر على أن يقوم هو وحده بدور الوكيل لتسيير مصالحها في ثروات بلاده.

واللجنة إذ تدين هذا العدوان الاستعماري الهمجى على ليبيا الشقيقة، تدعو كل الشعوب العربية وقواها الوطنية الحقيقية إلى رفضه وإدانتة وفضحه والتوحد لمقاومته، وإلى نبذ ومحاصرة قوى النخاسة والعمالة لأعداء بلادنا ممن يدعون تمثيل ثوراتنا الوطنية وهم يهدفون في الحقيقة إلى تسليم بلادنا لقمة سائغة مهلهلة لأسيادهم الاستعماريين، واعتلاء ظهور دباباتهم وتسويق الحكم الاستعماري الكريه. عاشت وحدة الشعوب العربية وطبقاتها المضطهدة ضد الامبريالية العالمية وعدوانها الهمجى.

اللجنة المصرية لناهضة الاستعمار والصهيونية

أوباما: تدخلنا في الشرق الأوسط هو في مصلحتنا القومية



اعترف الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو في «المصلحة القومية» الأمريكية. وقال «حيث يوجد ديكتاتور وحشي يهدد شعبه ويقول إنه لن يرحم (...) ومع القدرة على القيام بشيء ما في إطار غطاء دولي، فاعتقد أنه من المصلحة القومية للولايات المتحدة القيام بشيء ما».

اوباما وخلال مؤتمر صحافي في سان سلفادور حيث يقوم بجولة في أمريكا اللاتينية قال، حسب وكالة فرانس برس: «إذا كانت مصر قادرة على القيام بعملية انتقالية من نظام استبدادي إلى الديمقراطية، وإذا كانت تونس قادرة على التغيير بنفس الطريقة، فهذه الدول تصبح نماذج للانتقال السلمي» بالنسبة للمنطقة. وأضاف «لكن في حال غرقت في الفوضى» خصوصاً بسبب تدفق اللاجئين على حدودها، قادمين من ليبيا «فهذا الأمر قد يكون له آثار وخيمة في المنطقة بأسرها». وقال أيضاً «إذا، ليس فقط لنا مصلحة «إنسانية»، ولكن أيضاً لنا مصلحة عملية جداً على أن يجري التغيير الذي تشهده المنطقة وفق نموذج سلمي وليس عنيفاً...!».

٤٠ جريحاً في اضطرابات عنيفة بالجزائر



شرطي مسلحين ويحملون هراوات» منتشرون في الحي منذ ساعات و«أنهم يستخدمون الرصاص الأبيض والمطاطي والغازات المسيلة للدموع ضد المتظاهرين».

«الوطن الجزائرية»

سقط أربعون جريحاً على الأقل في مواجهات دارت الأربعاء ٢٣/٣/٢٠١١ في العاصمة الجزائرية بين شبان حي شعبي وقوات الأمن بشأن تدمير أكواخ، كما أفاد شهود عيان.

وقال أحد الشهود إن «من بين الجرحى شرطيين أيضاً». وأكد سمير

صيانة الثورة واستكمالها تسمو فوق كل الاعتبارات

◀ **إبراهيم البدراي - القاهرة**

تم الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وتم إقرارها بنسبة٢٧,٧٪. كنا مع قوى عديدة ضدها . من كانوا معها من القوى السياسية هم الأخوان المسلمون والسلفيون وكل جماعات التيار الإسلامي، إضافة إلى بقايا النظام السابق وحزبه.

وقفه مع النتائج:

بداية، فإن النتائج لا تعبر عن وزن سياسي خاص لمن وافقوا. ذلك أن الاستفتاء جرى في عجالة من ناحية، ومن ثم لم تكن هناك فرصة أو إمكانية لإجراء حوار مجتمعي حول موضوعه. لكن الخطر الأفدح الذي يندّر بعواقب خطيرة، فيما إذا لم تعالج الأمور بحسم، تجسد في قيام تيار الإسلام السياسي بمختلف جماعاته ومعهم أعداد هائلة من رجال الدين بالدعاية وحض الناس على الموافقة وباستخدام المساجد لممارسة الإرهاب الفكري الديني بدءاً من إدعاء أن الموافقة هي «واجب شرعي» وإدعاء أن عدم الموافقة تعتبر كضراً صريحاً، وأدعاء وجود خطر على الإسلام باستبعاد المادة الثانية من الدستور المجمد الذي يجري تعديله، والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وهو ما يؤكد عدم مصداقية رموز الأخوان بالنسبة لادعاءاتهم بأنهم يوافقون على الدولة المدنية، بل يؤكد أصرارهم على إقامة الدولة الدينية، وأن الخلافات الفقهية بين الأخوان والجماعات السلفية لم تمنع عملهم المشترك من أجل هذا الهدف، أي السعي لإقامة دولة دينية«وهاية» الطابع. ولعل موقف «مفتي» التنظيم الدولي للأخوان يوسف القرضاوي عن المجازر التي يقوم بها الجيش السعودي ضد شعب البحرين له دلالاته، إذ أفتى بأن الانتفاضة السلمية الشعبية هناك مجرد تمرد على الحاكم، فأعطى بذلك مشروعية لهذه المجازر بدوافع معلومة للجميع.

ورغم نتيجة الاستفتاء فإن ثمة أموراً ينبغي توضيحها، هي أن من رفضوا التعديلات (أكثر من أربعة ملايين) كان رفضهم لها نتيجة موقف واع بعكس من قبلوها (أكثر من ١٤ مليوناً). إذ تأثر بعضهم بالتخويف من عدم الاستقرار، وبعضهم خاصة في الريف بحكم قوة العادة فيما سبق من استفتاءات، وبعضهم تحت الارهاب الديني. أما من وافقوا من القوى الإسلامية ومؤيديهم فلا تزيد نسبتهم من الموافقين على١٥٪ في واقع الأمر.

تفاوتت دوافع رفض هذه التعديلات، فمن موقف الرفض لعدم الجاهزية لخوض الانتخابات القادمة خلال ٦ شهور كما أعلنت أحزاب المعارضة، إلى عدم قيام أحزاب جديدة لقوى الفعل الثوري تنفيذاً للوعد بقانون بفتح باب حرية تكوين أحزاب

الفلسطينيون وسؤال البيضة والدجاجة

◀ **عنوني صادق**

يوم الثلاثاء، الموافق للخامس عشر من شهر آذار/ مارس الجاري، خرج الفلسطينيون في مظاهرات حاشدة في رام الله وغزة رافعين شعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام». قيل إنه كان هناك اتفاق بأن لا يرفع في المظاهرات إلا علم فلسطين، لكن حركة (حماس) لم تلتزم بالاتفاق ورفعت علمها الخاص فكانت النتيجة أن انقسم المتظاهرون. وبدلاً من أن تكون هذه المظاهرات تأكيداً على الوحدة المطلوبة، كانت تأكيداً على الانقسام.

لقد سبق تلك المظاهرات جدل حول الشعار الذي يجب أن يرفعه المتظاهرون: «الشعب يريد إنهاء الاحتلال» أو «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام السؤال القديم جداً: أيهما أسبق: البيضة أم الدجاجة؟ بعد أخذ ورد، تقرر رفع الشعارين، وبدا كأن المشكلة قد حلت. كان ذلك نظرياً، أما عملياً فظلت الأمور كما كانت، وظل الانقسام حاضراً.

من الواضح أن ما يقرر أي الشعارين له الأولوية لا يجب أن يعود إلى المزاج، بل يجب أن يعود إلى اعتبارات موضوعية تفرض أولاً، اكتشاف أصل المشكلة ومن ثم الفروع، ثم ثانياً، اكتشاف أسباب المشكلة، وثالثاً، يأتي التفكير في طرق الحل. وهو ما سنحاول إلقاء الضوء عليه باختصار. وسلفاً نقول قد نكتشف، بعد قليل، أن الشعار الصحيح الذي يبدو أن على المتظاهرين الفلسطينيين أن يرفعوه ليس آيا من الشعارين المذكورين، بل هو شعار ثالث.

لو بدأنا بشعار «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، نكون قد افترضنا أن المشكلة تتمثل في حالة الانقسام القائمة، وأنه لتفكيك هذه المشكلة لا بد من مواجهة الأسئلة التالية: لماذا كان الانقسام، وما هي أسبابه؟ ثم، كيف يمكن التخلص من تلك الأسباب، وبالتالي التخلص من الانقسام؟

بداية نعرف جميعاً أن الانقسام في الساحة الفلسطينية جاء نتيجة لا اختلاف المواقف من «اتفاق أوسلو»، ويذكر أن حركة (حماس) كانت قد رفضته، وما زالت تقول إنها ترفضه. ويرى البعض أنه عندما قررت حركة حماس أن تشارك في الانتخابات التشريعية، ثم في «حكومة الوحدة الوطنية» التي أفرزتها تلك الانتخابات، كانت في الحقيقة تؤسس لانقسام آخر من نوع جديد . وهؤلاء يقولون: لم تكن مشاركة حركة (حماس) في الانتخابات والحكومة تجاوزاً لحالة الانقسام التي أنتجها «اتفاق أوسلو»، كما يرى أنصارها، بل كان تجاوزاً لحالة الرفض التي كانت عبرت عنها تجاه الاتفاق، وصولاً إلى «توافق» مع حركة (فتح) على «تقاسم» سلطة وهمية، في ظل اتفاق كان الهدف الأساسي منه تقسيم الشعب الفلسطيني والهائم، وشراء الوقت لتنفيذ ما عجز الكيان الصهيوني عن تنفيذه من مخططة التوسعي بعد ١٩٦٧. هذا «التجاوز» من جانب حركة (حماس) لاتفاق أوسلو، ثم «التوافق» مع



بمجرد الإخطار، وبالتالي فإن الانتخابات سوف تنتج مجلسي شعب وشورى أكثر سوءاً من المجالس السابقة، ولن يستفيد سوى الإخوان المسلمين وبقايا حزب النظام السابق.

منطلقنا لرفض التعديلات:

بني موقفنا من التعديلات على أساس أن الشرعية الزائفة للنظام القديم قد أسقطتها الثورة. وبالتالي فإن شرعية ثورية جديدة قد أسس لها الثوار، وهي مقطوعة الصلة تماماً مع النظام القديم ومقوماته بما فيها الدستور الذي لا ينبغي تعديله وإنما إلغاؤه تماماً. وحيث تدعمت الشرعية الثورية ونهضت لحظة نزول الجيش إلى الشارع وتأييده للثورة، وأعطت الجماهير للجيش ثقة تفوق كل التصورات حينما رددت منذ اللحظة الأولى لنزوله شعار «الجيش والشعب يد واحدة».

استحقاق المرحلة:

أحبط الجيش أوهاام وأهداف النظام القديم الذي راهن على صدام بينه وبين الثوار، وتولى حمايتهم وحماية الشارع المصري والمؤسسات والمدن من بطوعية ومجرمي النظام القديم بعد انسحاب الشرطة. وأصبح شريكاً في الثورة وليس طرفاً محايداً، مؤكداً دوره التاريخي في الحضور في اللحظات الحاسمة والمصرية التي يواجهها الوطن.

إن الأمر الهام والخطير في آن هو أن النظام القديم لم يسقط بعد، وأن قواه الفاسدة العملية من السياسيين وطواغيت المال لا تزال تعيش في الدولة والمجتمع، أي أن القوى المضادة للثورة،



ورغم الضربات التي وجهت إلى بعض رموزها لا تزال قوية ونشطة وفاعلة مستهدفة الإطاحة بما تم من الانجازات التي تحققت وصولاً إلى تصفية الثورة بشكل نهائي، مستفيدة في الواقع من بطء الخطوات المتخذة حتى الآن، حيث يمثل هذا التباطؤ كابحاً لقوة الدفع الثوري الذي تعتمد بدم آلاف الشهداء والجرحى.

حفاظاً على قوة الدفع الثوري، وحماية الثورة، فإن الاستحقاق الحتمي يتمثل في توفير مقومات استكمال الثورة، أي استكمال مقومات التغيير الشامل وطنياً، واجتماعياً—اقتصادياً، وديمقراطياً وهو ما يتطلب على الأقل بدء خطوات وضع خطوط عريضة لمشروع نهضوي شامل، وإعطاء قوى الفعل الثوري مجالاً ووقتاً للتبلور في كيانات سياسية لتتاح لها فرصة النهوض بأعباء المرحلة بأوسع مشاركة ممكنة.

إن هذا الاستحقاق يستلزم مرحلة انتقالية لا تقل عن ثلاثة أعوام، يتم فيها تسريع ايقاع العمل على إزالة النظام السابق باجتثاث ومحكمة قوى الفساد سارقي وناهبي ثروات البلاد واستخلاص واستعادة حقوق الشعب المنهوبة وإنهاء سطوة طواغيت المال، وتطهير الدولة ومؤسساتها التنفيذية وخصوصاً الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية من قوى النظام القديم الموجودة بقوة في كل مكان.

في المرحلة الانتقالية ورغم أي صعوبات فلا بد أن تلمس قوى الفعل الثوري من الشباب وكل الكادحين ثمار ثورتهم من خلال إجراءات توفر قدراً معقولاً من المنجزات الاجتماعية والاقتصادية والوطنية لمصلحتهم بعد أن طال وتمدد الحرمان

الانقسام الفلسطيني: دعوة للمصالحة بدل إسقاط النظام



◀ شحادة موسى

ترتفع هذه الأيام الأصوات التي تدعو إلى المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني. وتأتي هذه الأصوات من جميع الاتجاهات؛ من طرife النزاع الرئيسيين، حركتي فتح وحماس، ومن الفصائل الأخرى، ومن الشارع حيث سارت مظاهرات ترفع شعار الشعب يريد إنهاء الانقسام»، على غرار شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي رفعته الجماهير العربية في انتفاضاتها الراهنة.

والدعوة للمصالحة ليست جديدة، فقد سمعناها على مدى سنوات. واللافت هذه المرة، أنها لا تربط بين المصالحة ومقاومة الاحتلال وتحرير الأرض، مما يوحي بأن المطلوب هو المصالحة لذاتها، على اعتبار أن الانقسام مدموم، وينعكس سلباً على العلاقات بين أبناء الشعب الواحد. واللافت أيضاً، أن هذه الدعوة تأتي في ظل مناخ جديد، على المستويين العربي والفلسطيني، يحمل رياح التغيير ويستدعي أكثر من الدعوة للمصالحة.

على المستوى العربي هناك حراك شعبي عظيم، للخلاص من وطأة الظلم والقهر، ومن أنظمة الاستبداد العربية التي تمارسه ضد شعوبها. أما على الصعيد الفلسطيني فيلاحظ وجود صورتين متناقضتين. فهناك من جهة، تحرك إسرائيلي نشط على الأرض الفلسطينية، يتجلى في تسارع وتيرة الاستيطان والتهويد في القدس وباقي الضفة الغربية، وفي حصار خانق لقطاع غزة. كما يتجلى بمواقف وممارسات ضد أهلنا في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، وضد القضية الفلسطينية برمتها. وفي المقابل، يلاحظ وجود حالة كئيبة من الركود الثقيل على الجانب الفلسطيني، خاصة بعد توقف المفاوضات مع «إسرائيل»، والتي كانت تشكل مظلة للزعم بوجود حركة سياسية فلسطينية. وتبدو أطراف الصراع الداخلي، والتي يمكن اعتبارها مجتمعة بمثابة «النظام الفلسطيني»، فاقدة الحركة وتكتفي بالتفرض على ما يجري حولها، في حين تشغل بمشاريعها الخاصة لتعزيز نفوذها ومصالحها.

في ظل هذا المناخ، من الطبيعي أن تشعر جماهير الشعب الفلسطيني بالغيظ والقلق، وإن تتحرك لإسقاط النظام والتخلص من الحالة البائسة التي وجدت بسببه. ولذا، تأتي الدعوة الحالية للمصالحة وكأنها محاولة للتفاف وإجهاض لتحرك يقود إلى أن تأخذ الجماهير قضيتها بيدها، وتباشر مجابهة العدو وجهاً لوجه على كافة المستويات. والسؤال البديهي الذي يوجه لأطراف النزاع هو: إذا كنتم تريدون حقاً أن تتصالحوا فما الذي يمنعكم؟ فإنما أنكم غير صادقين بدعوتكم، أو أن إرادتكم ليست بيدكم. وفي الحالتين انتم لستم أهلاً لقيادة هذا الشعب، ولا تستحقون احترامه. ثم إن المصالحة بالتعريف، هي إنهاء النزاع بحلول ودية بين أطرافه، فهل أنتم متفقون على موضوع الخلاف المطلوب حله ودياً؟

والواقع أن مساعي المصالحة على مدى السنوات الماضية، أكدت أن هذه المصالحة أشبه بهمة مستحيلة. فقد تبين أن لكل طرف فهمه الخاص للمصالحة، ونواياه اتجاهها، وذلك انطلاقاً من حرصه على ما يعتبره «انجازاً» حققه هو ويرى فيه، ويريد من الآخرين أن يروه كذلك، إنجازاً

ومصلحة وطنية، لا يجوز التخلي عنه.

فحركة فتح (ومعها فصائل م.ت.ف) ترى أن السلطة التي حصلت عليها بموجب اتفاق أوسلو تمثل «انجازها» التاريخي. وهي لذلك تتمسك بهذه السلطة، ولا يمكن أن تفرط فيها وإن كانت لا تمناع بإعطاء حصص منها لشركائها. وفي سبيل ذلك تضع شروطاً تعجيزية للمصالحة، في مقدمتها الاعتراف بإسرائيل»، ونبد المقاومة. وحركة حماس حققت «انجاز» السيطرة على قطاع غزة، عبر مقاومة الاحتلال، وصناديق الاقتراع، والقوة المسلحة ضد حركة فتح. وهي مرتاحة لهذا الوضع، الذي يتيح لها تطبيق إيديولوجيتها الدينية كما تتجلى في «اللباس الشرعي» للمرأة، وفي حماية «القيم الإسلامية» على مستوى السلوك الشخصي والجماعي، وتعبيرات الفكر والأدب والفن. ولذلك تحرص حماس (ومعها حركة الجهاد وفصائل الخارج) على هذا الانجاز- السيطرة على القطاع- وتضع للمصالحة شروطاً تعتبرها فتح خارج قدرتها بحكم التزاماتها التي رتبها اتفاق أوسلو.

وتحالف اليسار (شريك حركة فتح) لم يستطع تحقيق انجازاه الخاص، إلا أن لديه انجازات منظمة التحرير الفلسطينية التي تحققت في الماضي، وكان اليسار شريكاً فيها. ولذلك يحرص على التأكيد أن المنظمة هي قيادة الشعب الفلسطيني، ويعتبر ذلك (ومعه حركة فتح) شرطاً للمصالحة.

وعلى هذا، فإن ما يريده طرف من المصالحة، يتعارض مع ما يريده الطرف الآخر. فحركة فتح تريد أن يتصالح الآخرون معها ويوافقوا على اتفاق أوسلو وتوابعه. وإذا ما تحقق لها ذلك فسوف تظهر للملأ على أنها على حق، وتضمن انحياز غالبية الشعب لها.

وحركة حماس تريد من الآخرين التزاما بعدم الاعتراف بإسرائيل». وتحقيق ذلك يظهر أن فتح وفصائل م.ت.ف. على خطأ يضعهم في مأزق. وهكذا يبين أن هناك عقبة موضوعية أمام تحقيق المصالحة، يشترك فيها الجميع، من خلال سعي كل طرف، للمتمسك بما يعتبره انجازاه التاريخي، ولتحسبه لموقف مؤيديه وجماهير الشعب، إن هو اعترف أو سلم بانجاز الطرف الآخر. ولهذا تبدو المصالحة مهمة مستحيلة، اللهم إلا إذا كانت حول تقاسم السلطة ومنافعها، وبئس المصالحة تلك. وينبغي التأكيد هنا، بأن هذه المواقف لا تتسحب على عموم الشعب الفلسطيني. فهناك قطاعات واسعة من جماهير شعبنا ومتقفيه ومناضليه،

لديها رؤاها التي لا تتحاز أو تنحصر بمواقف هذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع الداخلي. وهي على وعي بحقائق قضيتها الوطنية وأبعادها، وليس من السهل حرقها عن جوهر هذه القضية وأهدافها.

فهذه القطاعات تدرك مثلاً، أن تسوية للصراع مع «إسرائيل»، بمفاهيم أوسلو ومصطلحاتها، هي تسوية باطلة ومرفوضة، لأنها تجري في نطاق المشروع الصهيوني وأهدافه.

وهي وإن كانت تؤيد نهج المقاومة وتتمسك به لانتزاع حقوقها، فإنها تدرك أن شعبنا قد صاغ مسيرته النضالية الطويلة، بروح من الديمقراطية والانفتاح والتسامح. وهي لهذا ليست على استعداد للتحول أو الخضوع لنهج أصولي متزمت يستحضر في الذهن نموذج حركة طالبان في أفغانستان.

وهي بالتأكيد لن تحترم أو ترضى عن المصالحة، إذا كانت من أجل تقاسم السلطة بين أطراف النزاع.

وعلى أي حال، فإن هناك مؤشرات ايجابية في أوساط شعبنا تبعث على الأمل بتخطي هذه المعضلة، الناجمة عن الانقسام والمسببة له في آن واحد. فقد بدأت تظهر توجهات وتعبيرات نحو طريق جديد يتجاوز «النظام الفلسطيني» القائم بأطروحاته وممارساته، يتجاوز أطروحات السلام الجوفاء، كما يتجاوز أطروحات الأوهام والتصورات غير الواقعية، ويتجاوز المقاومة الفلكلورية (ارتداء الكوفية والتلويع بالعلم)، كما المقاومة من أجل المقاومة وزيادة عدد الشهداء.

إنه طريق يجسد المقاومة بكافة أشكالها، ويمارس الاشتباك اليومي مع الاحتلال حتى دحره، ومع المشروع الصهيوني بهدف توسيع دائرة التساؤل والمساءلة والمحاسبة، لشريعة وجوده وكل منجزاته وأفعاله. وي طرح في الوقت نفسه، رؤى سياسية عقلانية لإنهاء الصراع، بأفق يرفع الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ويحقق له العدل والعدالة، ويضمن الأمن والسلام لكل من يعيش في الوطن الفلسطيني.

إن هذا التوجه يمكن أن يشكل جامعاً وطنياً وأساساً للمصالحة والوحدة الوطنية، ويشكل معياراً لمصادقية وجددية أطراف النزاع، في التوصل إلى مصالحة حقيقية وإنهاء الانقسام. وما لم يتم تجاوز النظام القائم، نظام الرؤى والمصالح الفئوية، فسوف تبقى المصالحة والقضية الوطنية نفسها، مجرد شعار خالي المضمون.

■ ■

◀ عبادة بوظو



تكشف تصريحات وزير الدولة لشؤون القوات المسلحة في الحكومة البريطانية بخصوص عدم استبعاد التدخل البري في ليبيا من جهة، والأخطر عدم استبعاد بقاء حالة الاستعصاء بين نظام القذافي والثوار من جهة أخرى، أن هناك مساعي غربية لتكريس سيطرة كل طرف على بقعة جغرافية محددة من ليبيا التي ستغدو مقسمة بقوة الأمر الواقع في ظل الحظر الجوي الغربي، دون حسم القضية.

وهذا ما يكشف الغايات الكامنة خلف امتطاء واشنطن وأوروبا والأطلسي موجة «الانتصار لحرية الشعب الليبي ومطالبه»

ليثبت حقيقة تتكرر معالها تباعاً مفادها أن الخلاف بين القذافي والغرب وحتى ضمن صفوف الغرب والقوى الكبرى

في العالم ليس على أجواء ليبيا، بل على نفطها...

وفي الوقت الذي كان يتابع فيه العالم إعلامياً مجريات الأوضاع

في اليمن والبحرين وكذلك في ليبيا دون الحديث عن نتائج سقوط عشرات صواريخ «توما هوك»

الأمريكية على الأراضي الليبية، ارتفع فجأة وعلى نحو متدرج ومتقطع أحياناً منسوب الضخ

الإعلامي حول الاضطرابات المتفجرة في سورية، وتحديداً في محافظة درعا، لتتصدر أنباء هذه

الأحداث نشرات الأخبار في قنوات مثل «الحررة» و«بي بي سي العربية» و«فرانس ٢٤» الفرنسية

الناطقة بالعربية، مع بقائها حتى ساعة كتابة هذه المادة في المرتبة الثانية أو الثالثة في قنوات مثل

«العربية» و« الجزيرة»، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يعنيه ذلك ضمن أجندات هذه القنوات، ومن، وما

تمثله من مالكين وخطوط تحرير ومصالح...

فإذا كان الخلاف على ليبيا هو النفط وليس الشعب الليبي، فإن السؤال البدهي هو: ما الخلاف

بخصوص سورية، وما الذي دفعها لمواجهة الأحداث والتداول الإعلامي (الذي تبنى عليه بطبيعة

الحال مشاعر ومواقف وردود فعل تتباين بتباين المواقف والرؤى والمواقف والمصالح أيضاً). في

الوقت الذي خفتت فيه التغطية لما يجري في البحرين مثلاً، من قمع قوات «درع الجزيرة» بالقيادة

السعودية للمتظاهرين هناك؟

إن هذا الاختلاف في التغطية الإعلامية يلغى من حيث المبدأ أية مهنية يمكن أن تدعيها أية محطة

كمنطلق صرف في أدائها الوظيفي، وهو مرتبط بدرجة عالية بالضرورة» التي تقتضيها متطلبات

استمرار المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة، والتي تشكل سورية فيه عقبة كبرى، بحكم

موقعها تجاه قضايا العالم العربي والشرق الأوسط.

ولكن هل يمكن اختزال الأمر بهذا الجانب، والاكتفاء بنظرية المؤامرة؟ وآلا يرتبط من ناحية

شكلانية «المهنية» الإعلامية على الأقل ارتفاع منسوب الضخ الإعلامي بارتفاع منسوب الدم المراق

ميدانياً في شوارع درعا؟ والسؤال الأخطر هو عند أية درجة من ارتفاع هذا المنسوب الأخير يمكن

أن تلجأ «القوى الكبرى ومرتكزاتها» بسهولة إلى استحضار النموذج الليبي مرة أخرى، ولكن ضد

سورية، مستفيدة من سرعة استصدار قرار حظر جوي وعقوبات بحق ليبيا في مجلس الأمن

والذي سارعت «الجامعة العربية» لمباركته والمطالبة به؟ وكيف سيكون انعكاس ذلك على موازين

القوى في المنطقة، وبأية اتجاهات، لن تمت بصلة في كل الأحوال لمطالب داخلية لدى السوريين،

أياً تكن؟ بل إن ذلك سيرتبط بالصراع في المنطقة وعليها، وهو ما يفسر أبعاد «اللعبة الطائفية»

التي ترمي بها السعودية في الشارع السوري من أجل تصفية حسابات إقليمية (العلاقة مع إيران

والمواقف بخصوص لبنان وفلسطين المحتلة وكذلك البحرين واليمن)، ولتأدية دور وظيفي محدد

لمصلحة واشنطن ترتضيه الرياض تحسباً من وصول بلل الاضطرابات إلى ذقتها.

مرة أخرى، هل الأمر كله مرتبط بمؤامرة خارجية بالطبع لا، لأن المؤامرات الخارجية تستند

أصلاً إلى الثغرات والأخطاء الداخلية، والتي إذا لم يجر تلافيها فإنها ستدخل البلاد في دوامة

عنف وغنف مضاد، لا تبقى ولا تذرّ، ولاسيما مع انتشار صور الفيديو الدامية التي تتناقلها مواقع

الانترنت ووسائل الإعلام إقليمياً ودولياً، بغض النظر عن رأينا بتوجهاتها وأجنداتها، لأنه مهما قيل

إنها ملفقة أو محورة أو مبالغ بها، فأنها تبقى تتحدث عن مجريات في سورية، وإن كانت مبتورة.

فكيف سيجري تقبلها وما الاصطفافات التي ستجري على أساسها لدى السوريين في الداخل

وكذلك لدى أبناء الجاليات السورية في الخارج، أن يكون لدى الجميع إمكانية ومصادر فهم أبعاد

ما يجري حقيقة؟

إن عدم الإسراع في حل القضايا الداخلية المستعصية في سورية سيحولها لصواعق انفجار

متسلسلة. وإن اقتصر المعالجة بالدرجة الأولى على الحلول الأمنية للحفاظ على «هيبة الدولة»

و«الأمن العام» في مواجهة مطالب الناس وتحركاتهم الجماهيرية في الشارع، بما يتضمنه من

الحديث عن «الاضطرار للرد على مصادر نيران» أو الانتقام من وقوع قتلى في صفوف قوات

الأمن، سيولد عنفاً مضاداً لدى الأهالي أو «العصابات المسلحة» في انتقامها لمقتل أبنائهم أو أفراد

وعناصر منها.

نعم هناك مخطط خارجي يستهدف سورية، كمواقف إقليمية ونسيج اجتماعي فريد في تناغمه

ورضاه بالمجمل على هذه المواقف، وفي المقابل هناك مطالب ومستحققات مشروعة ومؤجلة للناس،

وإذا ما استمر تسويقها، وتحديداً في ظل معركة وطنية وإعلامية غير متكافئة، فستصبح سورية

في خطر.

وللمفارقة على سبيل المثال، فقد أظهرت التسهيلات الأمنية والسياسية غير المسبوقة بخصوص

احتفالات النيروو لهذا العام أنه من السهولة بمكان عند امتلاك الإرادة لدى أجهزة الدولة حل بعض

جوانب وتجليات بعض القضايا المستعصية منذ سنوات وعقود لدى شرائح من الشعب السوري،

وينبغي تحديد ومواجهة العوائق التي تعترض حل تلك القضايا جملة وتفصيلاً ومن جذورها، لأنه

لم يعد بالإمكان مواجهة الخارج دون تحصين الداخل قولاً وفعلاً.

القصف على ليبيا.. والمطلوب إنقاذ سورية!

حزب العمل الوطني الديمقراطي في تونس

يستنكر غطرسة الولايات المتحدة

يعلن حزب العمل الوطني الديمقراطي في تونس عن دعمه للإعلاميين الذين قاطعوا المؤتمر الصحافي الذي عقدهته هيلاري كلينتون، يوم الخميس ١٧ آذار— مارس، في مقر وزارة الخارجية التونسية، خاصة مع الوجود الاستفزازي لرجال الأمن الأمريكيين المزودين بالآلات الكاشفة والكلاب.

ويدين الحزب بشدة انتشار الأمن الأمريكي على الأراضي التونسية وداخل وزارة ذات سيادة. كما يدين استخدام مطار جربة من قبل الطائرات الحربية الأمريكية بحجة «العمليات الإنسانية». ويذكر الحزب أن العديد من المواطنين احتجوا على زيارة هيلاري كلينتون، التي آتت بالتزامن مع أحداث ليبيا، وانطلقت مظاهرات للتعبير عن رفض توجهات الهيمنة الأمريكية التي برزت خلال الأيام القليلة الماضية.

هذا، ويذكر الحزب الحكومة المؤقتة أن عملها يقتصر في أحسن الأحوال على تصريف الأعمال ولا يمكنها بالتالي التصرف بمستقبل البلاد.

١٧ آذار — مارس ٢٠١١

■ **حزب العمل الوطني الديمقراطي**

أي «الديمقراطيات» يريدھا الشعب السوري؟

◀ أسامة دليقان

تتدفق علينا اليوم سيول من الرسائل والشعارات، التي تنادي بكلمات مجردة وغامضة مثل «الديمقراطية»، و«الحرية»، و«حقوق الإنسان»، وهي الكلمات الأكثر تكراراً على وسائل الإعلام الكبرى، وخاصة ذات التمويل الدولاري والبترولي. والملفت للانتباه والمريب في الوقت نفسه أن أغلب الأحداث الأخيرة التي جرت في بلدنا، وحسب المعلومات المتوفرة حتى وقت كتابة هذا المقال، تمّ فيها رفع هذه الشعارات بشكل أساسي وبهذا الشكل المجرد بالذات، ولم تحتل الشعارات التي تعكس مطالب معيشية واجتماعية مكان الصدارة. وفي أغلب الحالات لم تذكر أصلاً، رغم أنه عادة ومنطقياً يفترض أن تكون الشعارات الاقتصادية-الاجتماعية هي المتوقعة من التحركات العفوية للفقراء والعاطلين عن العمل والمهمشين؟ والأخطر من هذا وذاك، أنه لم يذكر أي شعار وطني واضح، كما هو متوقع أيضاً من تحرك عفوي لشعب لديه أرض محتلة وله تاريخ عريق في الممانعة والمقاومة!

فعلام يدلّ ذلك؟

لا شكّ في أنّ الأحداث الأخيرة تدلّ على أنّ الفساد قد وصل إلى مرحلة بات معها ورماً سرطانياً، بحيث أوهن جسد الوطن لدرجة سمح معها للذئاب المترصّبة بالوثب عليه وتنفيذ عضّة مؤلّة، مستفيدين من السياسات الليبرالية الجديدة وإجراءات التكيف مع اقتصاد السوق الرأسمالي، التي أدّت إلى تجويع الكادحين، وزيادة البطالة والفقر.

ولكن ألم يروج الليبراليون الجدد أنفسهم إلى أنّ الليبرالية تجلب معها الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؟

«**الحرية**»؟

لقد ترافقت الليبرالية الجديدة بالفعل مع انتشار الحرية، لكن حرية من؟ حرية رأس المال الأجنبي، وحيثان المال والفاستدين المحليين المرتبطين به، حريتهم في استباحة ثروات البلاد، وخصخصتها، ورفع الأسعار، والضغط لاستصدار كلّ التسهيلات القانونية التي تصب في مصلحتهم، مستفيدين من البنية المختلفة لقوانين الانتخابات، وغياب قوانين وطنية للأحزاب، والصحافة والإعلام والمطبوعات، أي غياب كل ما من شأنه تحقيق رقابة شعبية فاعلة... مما سمح لهم بالإمساك بالمفاصل الرئيسية في الاقتصاد الوطني، وهيمنة ممثليهم على السلطات المختلفة، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.. مما يهدد بإحكام قبضتهم على زمام القرار السياسي في البلاد، الأمر الذي يسهل له لعاب العدو الأمريكي-الصهيوني، ولنا أن ننصور كيف ستعكس حريتهم هذه على قضية تحرير أراضينا المحتلة.

جولاننا..

النكسة التي أصابت النظام الرسمي العربي عام ١٩٦٧ ليست نكستنا، ولكن الأرض العربية التي احتلها الصهاينة في تلك الأيام الستة السوداء هي من دون شك أرضنا.. أرضنا التي لن يحررها غيرانا.. فنحن أبناء هذه الأرض، ونحن الذين من واجبنا التفكير والعمل جدياً على تخليصها من قبضة الاحتلال..

لقد خسرت سورية في نكسة حزيران المشؤومة معظم الجولان، ومنذ ذلك الوقت والصهاينة يعيشون فيه فساداً ويستزفون خيراتهِ ويحاولون تهويده وضمه لكيانهم الغاصب، ويستبدون بأهله الصامدين فيه الرافضين للهوية الإسرائيلية، فيقتلون ويأسرون ويبتزّون ويجوعون، ويفعلون جل ما يستطيعونه لمحو هويته العربية، وفي الوقت نفسه يدعون حرصهم على تحقيق «السلام»، ويدخلون الأنظمة في العربية في مفاوضات لم تؤدّ حتى الآن إلا إلى المزيد من إحكام قبضتهم على الأراضي التي احتلوها بقوة السلاح.. وهو ما يجب ألا يستمر!

الجولان ليس مجرد أرض مستلبة.. وليس مجرد بشر بعضهم نازحون عن ديارهم وحقولهم وجذورهم، وبعضهم محاصرون صامدون في قرى مفصولة عن شقيقاتها في الوطن الأم.. إنه قضية كرامة لشعب ما يزال يرفض الذل والهوان، ويتطلع للحرية والعزة والعدالة..

جولاننا ينادينا.. يستغيث بنا.. يستصرخ نخوتنا وشهامتنا وإباءنا.. فهل نصم آذاننا ونُدعي الصمم كما يفعل الخانعون والأذلاء؟!

لقد مضى نحو أربعة عقود ونصف على احتلال الجولان، وأنّ الأوان كي يتحرر من قبضة غاصبيه.. وهذا برسمنا جميعاً – نحن الشعب السوري الأبى – وليس برسم أحد سوانا!!

■ ■

«**الديمقراطية**»؟

لم ينشر الليبراليون الجدد حريتهم فقط، بل وكذلك ديمقراطيتهم. فما هو جوهر هذه الديمقراطية؟

«من يملك بحكم»، قاعدة بسيطة واضحة وصالحة لكل زمان ومكان، وطالما بقيت الثروات ووسائل الإنتاج المختلفة، في أي بلد كان، ملكاً لفئة صغيرة، لطبقة مالكة، فإنّ هذه الطبقة تمسك بالسلطات وتُفصّل قوانين «الديمقراطية» على مقاسها ولمصلحتها، ثمّ تطرح عدة خيارات أو أسماء، جميعها تصب في مصلحتها، وتسمح لأبناء الشعب وعبر صناديق الاقتراع، ومن خلال انتخابات «حرة وديمقراطية» بأن يجيبوا على السؤال التالي: هل ترغبون بديكتاتورية رأس المال على طعمة الموز؟ أم الفريز؟ أم البرتقال؟ أم الشوكولا؟ إلخ..

ومن الآن فصاعداً يجب على الشعوب أن تفهم من كلمة «ديمقراطية»، عندما تستخدم مجردة هكذا، بأنّها كتمان صوت الكادحين، كتمان صراخهم، ذلك المنعكس الطبيعي الذي يقوم به الجسد للتعبير عن الآمه.

«**حقوق الإنسان**»؟

بات المتشدقون بما يسمى «حقوق الإنسان»، بمثابة البهارات الضرورية التي ترش دائماً على الوجبات الإخبارية السريعة،



والضيوف المحبين على قلب بروباغاندا الفوضى الصهيوني-أمريكية، إذ غالباً ما تكون هذه البهارات محفوظة لأوقات مناسبة في قطرميزات واشنطن، ولندن، وباريس، وهي قصور ومكاتب هؤلاء، المزودة عادة بباحات خلفية جميلة وهادئة، ومليئة بالورود، لكي يتمشى فيها هؤلاء المدافعون عن «حقوق الإنسان» في العالم الثالث؟ بصحبة كلاهم وقطملهم المدللة، لكي يحافظوا على رهافة إحساسهم ليس بحقوق الإنسان فقط، بل وبحقوق الحيوان أيضاً. إحدى جماليات الثورات العظيمة التي حدثت، هي أنها توفرّ علينا الشرح الطويل، لأنّ صنّاعها عبروا بكلمات قليلة ولكن عميقة عن موقفهم من أمثال هؤلاء، فلن ننسى أبداً ذلك العامل المصري الفقير البسيط الذي أجاب ببساطة عندما سُؤال عن البرادعي: «مش عايزينو، ده راجل بتاع أمريكا، ويأكل كافيار وحاجات غريبة، أما إحنا فنأكل عيش أبو شلّة».

هذه هي الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان بالمعنى الذي تجمعج به اليوم جوقة الإعلام الإمبريالي والرجعية العربية بما فيهم المعارضون التقليديون، الذين إما أنهم كانوا جزءاً من الطابور الفاسد في النظام، وخرجوا منه كنتيجة لخلافات على الكعكة داخل هذا الطابور، بعد أن أخذوا منها نصيبهم (رفعت وخدام كنماذج). أو أنّهم من ممثلي طبقة البرجوازية الكبرى

المراسيم التشريعية رقم ٧٠، ٢٣، ٢٤

في تصريح لوزير المالية حول المراسيم: «إن المراسيم التشريعية رقم ٢٣ و ٢٤ و ٧٠ التي أصدرها السيد الرئيس بشار الأسد تهدف إلى تخفيض رسم الإنفاق الاستهلاكي ورسم تراخيص طلبات الاستيراد ورسم الطابع والرهن والتعرفة الجمركية المتصلة مباشرة بالسلع الأساسية والاستهلاكية وكذلك على القروض والتأمين لصالح المواطنين».

بما يتعلق بالمرسوم رقم ٧٠، القاضي بتخفيض نسب الرسوم الجمركية على مواد عديدة: (الحليب، البن، الشاي، الأرز، الموز). فإن هذا الإجراء هدف إلى تخفيض أسعار هذه المواد على المستهلك النهائي، إلا أن هذا الهدف يمر تحقيقه عبر المستورد، وتاجر الجملة وتاجر التجزئة. حيث تصب التخفيضات أي الاستفادة المباشرة لدى المستوردين، ويتوقع أن تنعكس هذه التخفيضات بشكل غير مباشر على المواطن بالاعتماد على تخفيضات تجار الجملة والتجزئة. وهنا تكمن هشاشة هذه التخفيضات، وحتى انحيازها، فمن غير الممكن أن يصدر المرسوم محققاً هامشاً للكسب والتتفع للتجار، ومعتمداً عليهم في تحقيق انعكاسات اجتماعية إيجابية، في ظل حالة من الاحتقان تحتاج إلى إجراءات جدية وجذرية.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى مرسوم خفض الإنفاق الاستهلاكي للزيوت والسمون النباتية والحيوانية والبن والسكر بأنواعه المختلفة، وتخفيض رسم ترخيص طلبات الاستيراد.

أما المرسوم رقم ٢٤ فيقضى بتخفيض نسبة رسم التأمين الاختياري والإجباري على الدين والرهون بكافة أنواعها ونسبة رسم أسهم الشركات المساهمة والشركات القابضة ورسم وثيقة ترخيص الشركات محدودة المسؤولية

القديمة التجارية والمالية، والإقطاع القديم، والذين تجمعوا تحت اسم «الإخوان المسلمين»، هؤلاء يحملون أحقاداً تاريخية على ما تمّ إنجازه في فترة الإصلاح الزراعي والتأميمات. هؤلاء أصلاً كانوا ومازالوا يحملون مشروعاَ اقتصادياً ليبرالياً مطابِقاَ بخطوطه العامة لكل إجراءات الفريق الاقتصادي الحكومي التي تمّ تنفيذها خلال السنوات الست الأخيرة، ولكن الإخوان حاولوا فرضها في مرحلة من تاريخ سورية لم تكن فيها توازنات القوى تسمح بذلك، فهل يأمن الشعب السوري جانب هؤلاء؟

أولم يكن الإخوان المسلمون في مصر، من خلال وجودهم الكبير في البرلمان، شاهداً على، بل وشريكاً في، المشروع الليبرالي الذي جوع الشعب المصري وأهان كرامته على مدى سنوات طوال؟ أولم يسارعوا، وفي وقت مبكر من الثورة، إلى الخنوع والمساومة مع نظام مبارك العميل؟ أولم يخونوا الثورة المصرية بمشاركتهم المحمومة ودعوتهم الناس للمشاركة في التصويت لصالح التعديلات الدستورية الشكلية، التي تحافظ على جوهر النظام، ذلك النظام الذي لم يصبح حتى الآن قديماً؟! أولم يتحالف نظراؤهم في سورية، مع خدام، ومع الشيطان الأمريكي-الصهيوني؟

هذا هو الوجه الحقيقي لديمقراطية وحرية الليبرالية الجديدة، سواء أظهر هذا الوجه ملتحياً، أم بذقن حليقة دردرية، أم بصلعة برادعية علمانية.

إنّ الفاسدين أورام سرطانية تتضخم وتنثقل جسد وطننا، وتمتص دمه، وتُضعف باستمرار كادحيه وفقراءه، الذين هم القوة العضلية والروحية الوحيدة التي تثبت جسد هذا الوطن، بحيث يظلّ متعلّقاَ بصخور الممانعة الناتئة من جبل المقاومة، رغم أنّ كفيه تدميان. ولذلك يجب على هذا الوطن-الجسد أن ينقذ نفسه من الهلاك باتخاذ الإجراءات التالية، وبشكل متزامن وسريع قبل فوات الأوان:

١) أن يجتثّ تلك الأورام ويتخلص منها في أسرع وقت ممكن، أي أن يجتثّ الفساد الكبير من جذوره، ويعيد جميع مكتسبات الكادحين التي تمّ التراجع عنها، وتأميم كلّ القطاعات التي جرت خصخصتها، والتوجه نحو اقتصاد يحقق أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية، أي نحو «حرية الكادحين»، وليس «الحرية».
٢) ألا نبقى معلقين عند سفح الممانعة بانتظار الوحوش التي تخرج من الوادي المظلم، محاولة جذبنا نحو الأسفل، نحو هاوية المفاوضات والتطبيع وسلام الاستسلام. بل يجب أن نصعد إلى ذروة جبل المقاومة بكل أشكالها من أجل تحرير الجولان.
٣) وأن نصرخ لنعبّر عن آلامنا وأحلامنا، ونزجر أعداءنا بصوت جبار، ولن نستطيع ذلك عن طريق «الديمقراطية»، بل عن طريق «الديمقراطية الشعبية، ديمقراطية الكادحين».

المقاومة الشاملة حتى التحرير، والديمقراطية الشعبية للكادحين، والعدالة الاجتماعية، ككل واحد لا يتجزأ هي العلاج الإسعافي الوحيد لوطننا النازف... ويوحدها جميعاً شعار واحد واضح، ألا وهو «الاشتراكية».

■ ■

إجراءات ما قبل الأزمة.. هل سرّعت بانفجارها؟

السوري حتى قبل المرحلة الليبرالية كل الأسس الشعبية، وتحول إلى جسد منهك، يأكله الفساد واللامنهجية، ويتناهبه اقسام الحصص، حتى وصل إلى المرحلة الحالية، حيث راحت تحكمه مصالح قوى الفساد والمال، وكان الإعلان عن السير الواضح والصريح على النهج الليبرالي أوضح دليل على رجوح الكفة لمصلحة أصحاب الأرباح والريع، ولصالح تشريع الأموال المكدسة لناهبي ثروات الشعب السوري والمستفيدين من الثغرات المتعددة في البنية السابقة. ولم تظهر سوى ممانعة بطيئة من فئات متعددة بعضها وطني وبعضها منتفع. إلا أن العامل الحاسم في ممانعة هذا النهج هو البنية السابقة التي ربطت الجماهير بآطر النظام الاقتصادية والسياسية، وبالمقابل ربطته بها، وهو ما يفسر عدم قدرة قوى المال على تحقيق قفزات سريعة واعتمادها على تكتيك طويل المدى. وبالمحصلة نجحت في خلخلة بنية الاقتصاد السوري وتأريض أهم قواعد شعبيته وهو ملكية الدولة والقطاع العام، ولم تستطع الممانعة المتواضعة أن تحرق قانون من يملك يحكم.

لذلك يجب إقالة الفريق الاقتصادي الممثل لهذا النهج فوراً، ويجب المطالبة بتخطيط لنمو اقتصادي بناء على الضرورة وليس على الإمكان، ويجب تأميم القطاعات المحتكرة والأعلى ربحية كقطاع الاتصالات، ويجب أيضاً، بناء نموذج اقتصادي وطني إنتاجي.
الأجل الزمنية محدودة، والتغييرات المطلوبة عميقة، والفوضى تفرق الأبواب من خلال الثغرات في الوحدة الوطنية النني وسعتها وعمقتها سياسات الإفقار. أما الإجراءات المماثلة، فلن تقيد إلا بالتحريض وزيادة الاحتقان، لأنها ستوضح للشعب السوري غياب ممثليه الحقيقيين، وتدفعه إلى خلق البديل، مهما كان الثمن.

■ ■

ربما..!

رسائل قصيرة.. للجميع

إلى ليبيا:

وأخيراً «فجر الأوديسة»... قبلها «ثعلب الصحراء»، «عناقيد الغضب»، «رحلة بالألوان»، «الرصاص المسكوب»... أية فصاحة تلك التي تقف وراء قاموس العسكرية الإمبراطورية؟؟ أية شعريّة هذه التي تصبغ القتل والترويع فتنةً ودهشةً؟؟

حتّى اللّغة لا تقتصر، وراء كلّ حرب، كلّ احتلال، كلّ عدوان.. ترسانةٌ كلماتٍ ثوّية، ومأثمٌ بلاغة..

ثمة من أراد تحويل الشعر (عزرائيل) العرب..

إلى ر.م:

يكفى أن تقول: أبو يسام، وسيرحب بك الجميع. فهذا الإسكافيّ شهيرٌ كياسر عرفات وخليل الوزير رغم أنه لم يكن في موقع قياديّ إلا في بيته (والله أعلم)..

هو يحلم بالعودة، بالتحجير.. أما حلمه الشخصي فليس أكثر من تغيير مهنته إلى سائق باص... ولكي يجمع الحلمين وصل إلى الحل الذهبي، وقت تتحرر فلسطين، سيشتري باصاً على خط: دمشق-القدس.. لا أحد إلا ويعرف... أنها ذريعةٌ حتى لا يخسر، بعد العودة، فرصة تسلّل العاشق، إلى حبيبته، إلى سورية..

إلى درعا:

صوت البائع المتجولّ يملأ الشارع: راحة درعاوية.. راحة درعاوية..

ما من مرّة اهتمت لأمره رغم الزحام الدائم حوله..

اليوم، وهو ينادي وحيداً، على بسطته التي لا يقرّبها زبون، تقدمت واشتريت علبة راحةٍ ممسكة.

إلى شباب الفيس بوك:

نتوق إلى لحظة مواجهة العدو الإسرائيلي، وحيداً لو تكون المواجهة مع العدو الطبقي أيضاً.. إيه!! يا سلام!!!

نريد الوحدة الوطنية، وهي أمضى سلاح لحفظ أمن وأمان السوريين.. نحن مع المشروع الوطني الجامع لكل الشعب على أسس العدالة والكرامة والحرية، وضد كل أشكال الفساد الذي ينخر عظام البلاد، ويفقر العباد، من أجل عدم الوقوع في الفوضى المدمرة... المسألة مسألة وطن، لا أحد وطني أكثر من أحد..

إلى الاعلام الرسمي:

ليس العالم إلا كبارهاً كبيراً، برشة نقود يصبح هذا اللصّ «شيخ الشباب»، ويقليل من الشخلة تصبح هذه الغائبة «ست البنات»...!!!

العالم كباريه وكازينو قمار وماخور، وكل الناس زبائن، هل لديكم تعريف آخر...؟

■ **رائد وحش**

raedwahash@gmail.com

الحربُ العائليّةُ الثانيةُ



حتّى ذلك التاريخ كلّ شيء كان على ما يرام، وكنا عائلةً سعيدة حقّاً!!

حتّى ذلك التّاريخ كانت الحرب نوعاً من الحلّ، فعلي الأقلّ ستجعل أمي أمّاً سعيدةً لو انهزمت الولايات المتحدة الأمريكية في معركتها الأخيرة مع الاتحاد السوفياتي الذي كانت تكرهه، والذي سقط سقوطاً مدوياً بعد ذلك بقليل، فعاشت تتحرّر عليه، لأن كلّ ما حدث إنما حدث ليفاقم حزنها، وليجعلها تشيب وتتغصّن قبل الموعد الطبيعيّ..

حتّى ذلك التّاريخ لم تكن تبكي بلا سبب، ولا تصمت لساعات طوال كالعجائز..

حتى ذلك التّاريخ لم تكن يتامى.. بعده صرنا كذلك مع أنها موجودة على رؤوسنا، لا لأنّ جزءاً من الحلم انكسر، بل لأنّه لم يعد هناك مجالٌ للأحلام..

بعد وسواس الحرب أصيبت بوسواس السرطان، الّذي تخلّصت منه بوسواس الحبل، الّذي تخلّصت منه بإضافتها كائنًا جديداً، في السّنة الثّالية، لم يكن الأخير بطبيعة الحال!!

في زمن الحرب لم يحدث شيءٌ ممّا حسّبت له، حتّى وزنها لم ينخفض.. وفي زمن السّلام الثّالي انخفض وزنها كثيراً بفضل الوسواس، لا الريجيم ولا الرياضة ولا الحميّة.

الآن، في زمن اللا حرب واللا سلام، أحنّ إلى خبزها اليابس.. إلى شخصيّتها القياديّة.. إلى وسائل التسلية العجيبة التي كانت تخرعها كي لا تداخلنا بذرة ذعر.. بينما هي لا تحنّ إلى شيء، ولا تريد شيئاً سوى أن تقع حربٌ حقيقيّة، حربٌ لا تُمنحها الفرصة للتّحسينات وتيبّيس الخبز وتحضير الملحأ.. حربٌ لا تسمح لنا، كما في السّابق، أن نبيع الخبز اليابس ونصرف ثمنه على لعب «الفيشة» و«الدحل»..

تحسينات أمّي الوحيدة للحرب القادمة هي أحزانها التي راكمتها الحروب التي لم تقع...!!

■ ■

باهت الجميع بامتلاكها ملحاً.. نعم ملحاً، سيحميها ويحمي أولادها من الطّلعات الجويّة ودكّ المدفعيةّ. ببساطة كانت تقصد المنطقة الواقعة تحت درج البيت، فالمصادقة، أو غباء البنائين، أو الله سبحانه (كما رجحت.. وهي لا ترجّح شيئاً إلا له) هو من جعل المكان غرفةً صغيرة.. ومتينة!! استعانت بجار يدرس الهندسة كي يجري حساباً دقيقاً (ثم رضيت بالحساب التقريبي لأنّه تذرّع بعدم وجود الأدوات اللازمة) لكمية الهواء في ملحجتها. قام بالحسابات الرياضية، قسم مكعب الحيز على ما يمكن أن يستهلكه الشخص الواحد خلال ساعة من مكعبات الأوكسجين، ثم أعطاها زمناً محدداً هو الحدّ الأقصى لضرورة تجديد الثّوية، أو الموت اختناقاً في الداخل..

الظريف أن الوقت القصير الذي نتج عن الحسابات بدا لها فرصةً ذهبيّةً للاعتذار، بل اللّيل في حقيقة الأمر، من إحدى سلفاتها، برفض طلبها في اللجوء الإنساني لأن (معلaqها) كبير.

مع الوقت اشتدّ التّوتر، فبات الناس ينتظرون انطلاق صفارات الإنذار الوشيكة وركبهم ترتجف، وحدها تلك المرأة الوسواسيّة القلقة بطبعها بدت مطمئنةً واثقةً كإله. يقينها كامل من أنّ كلّ شيء سينتهي بسلام العائلة بفضل مشروع التّحصين المنزلي!!

طلعت علينا بإعلانها بدء الرّيجيم، فراحت تمارس الرياضة، وتتبع حمية في تخفيف الأكل.

اثنان منا يسكان لها بطر في حبل ويدورانها، كي تقفز وتقفز، متذرّعة أنّها بحاجة إلى الليّاقة وقت الشّدة، وحرصاً على توفير الطّعام، لئلا تقسح مجالاً لنقص قد يكون ضررُها الطّيب سببه.

حتّى ذلك التاريخ كانت أمّي في السّادسة والعشرين من عمرها، وكنت أنا – بكرها – في العاشرة، وكان البيت بادئاً بالازدهار والنّهوض قياساً إلى محيطه العائلي والاجتماعي..

◀ **رائد وحش**

في عام ١٩٩٠ أعلنت أمّي حالة طوارئ منزليّة قصوى، واستنفار عائليّ عام، من أجل حماية بيتنا السعيد جداً من أي خطر يحتمل وصوله إلينا ممّا سمي آنذاك بـ«حرب الخليج»!!

هزليّاً بدا الأمر بالنّسبة لنا نحن الأطفال، إلى درجة تخيلها ببدة عسكريّة وطن يموء الوجه.

كان الأب والأعمام (أحدهم كان هارباً من الكويت مع الكثير من الأكاذيب حقّقت له حضوراً مؤقتاً في ديوان الحارة)... كانوا يتسمرون حول الرّاديو على صوت مطاطي غريب لرجل بتنا نعرف صورته (التي لا تختلف كثيراً عن صورته) متكئاً بمرفقه على الطاولة ومحدقاً بالمشاهدين كمن يتوعّدهم شرّ الوعيد وهو يجأر: «حصاد اليوم من قناة الجزيرة»، كما كان يهتف في سابق عهده هتافه الجنائزيّ: «هنا لندن»... طبعاً هو جميل عازر الذي اتّوقع أنكم حزرتموه!!

لم نظفر، نحن الصغار، من كل ذلك الممعان إلا بأسماء الصواريخ: «عدنان١» و«عدنان٢».. لظننا أنّهما على علاقة بالمسلسل الكرتونيّ الشهير «عدنان ولينا»، لا سيما وأنّا عرفناه مدبلجاً باللّغة العربيّة في كنّة عراقيةٍ محبّبةٍ ما جعل قناعتنا هذي تترسخ أكثر، هذا عدّا عن كون هذا المسلسل شكّل الصّورة الأقرب لمخيلاتنا الطفولية عن الغولة العمياء التي يسمونها: الحرب!!

أمنا، سلام الله عليها، ضاعفت ما تشتريه من الخبز كلّ يوم، لتقسم الكميّة نصفين، واحدة للأكل والأخرى تُبَسِّها على رقعة قماش تحت الشّمس، من ثمّ تجمعها في شوال بجانب المّون، باجتهاد نملة بشرية لن تتخلّص منه حتّى في أزمنة السلام المزعومة، وقتها كان كافياً كره الحرب لمجرد أنّنا سنأكل خبزاً يابساً.

أشركتنا الأمّ في حملة الوقاية تلك، مستفيدةً من رشافتنا وخفّتنا، بالأخص في عملية لصق قنوب المنزل ببركة لاصق عريضة سدنا بها فتحات الأبواب والشقوق بين حديد الشّبابيك والمداخن و... البلاطيع أيضاً.

المهمّة الشّاقة جاءت بتكليف من الإذاعة، ومن غير المستبعد أبداً أن يكون تعب البال ذلك جاء بجريرة من جميل عازر، أو أحد شبيهيه من المذيعين الذين ظنّناهم أوفياء للـ «fm»، حينما أقلعنا عنها باتجاه الـ «tv»، هرباً منهم على الأرجح، فكان الخازوق المبشّم أنّ وجدناهم يستندّون بانتظارنا على الشاشات.

ما إن قالوا إنّنا مُقبلون على حرب كيمياويّة ستُستخدم فيها غازات سامّة وصواريخ جرثوميّة، حتى قامت أمنا بوضعا تحت الإقامة الجبرية مصدرةً البلاغ رقم (١) بلغة الـ(قطع.. بت)، محرّمة الخروج نهائيّاً، ولم يقو أحد على خرقه إلا الأب.. فأبونا لا يستطيع الغياب عن دواوين العشيّة حتّى لو قامت القيامة، حتى في حظر التجول الربانيّ!! لذلك اضطرت القيادة المنزليّة العليا إلى إصدار البلاغ رقم (٢) الّذي يقضي أنّها لن تفتح الباب لأيّ كان وقت القصف، إيماناً منها أنّ موت واحد يبقى أهون ألف مرّة من إبادة عائلة الصّغار الذين نحن، والذين هلعوا، في الكواكيس، من صورة الأب الذي سيموت يائساً ومنبوذاً بينما يدها تطرقان باباً هو يعرف حق المعرفة أنّه لن يفتح.

غارت نساء الحارة منها وبدأن بتقليدها في حمى الثّومين واللّصق وتجميع الخبز اليابس، لكنّها، بسبب عقدة الثّقوق،

◀ **عمر بريك**

متلازمة ستوكهولم أو متلازمة هلسنكي: هي عبارة عن عارض نفسي يصيب بعض الذين يتعرضون للاضطهاد، حيث يبدأ هؤلاء بالتعاطف مع من يضطهدهم، والافتقار بوجهة نظرهم تجاه الأمور، حتى وإن كانوا قد تعرضوا للتعذيب وهددت حياتهم على يد الآخر المتسلط..

ويرجع سبب التسمية إلى حادثة سرقة بنك وقعت في مدينة ستوكهولم السويدية عام ١٩٧٣، حيث قام لصوص باحتجاز بعض الموظفين كرهائن لعدة أيام، وعندما جاءت قوى الأمن لتحريرهم، قاوموهم، ورفضوا ترك محتجزيزهم، وبعد اعتقال السارقين قام بعض الرهائن بجمع التبرعات للدفاع عن الخاطفين أمام القضاء!

من المرجح أن هذه الظاهرة تنشأ عندما يصيب المضطهدين الرعب الشديد من مضطهديهم، فيبدأ اللاوعي لديهم بممارسة حيلة نفسية تقوم على حب المعتدين والالتصاق بهم تجنباً لأذاهم، وفي حال بدر منهم أي تعامل جيد يزيد من حب الضحية لجلاده، حيث أنه يضخم أي تصرف جيد يتم من قبلهم، وقد ينتج الامتتان لمجرد الإبقاء على حياتهم، فيتعلم المضطهد ما هي الأشياء التي ترضي المعتدي ويبدأ بالقيام بها تجنباً لأذاه، وتصل الرغبة في إرضائه حد تجاهل الحاجات النفسية والجسدية للمعتدى عليه، وبعد أن يبتعد المعتدى عليه ويصبح في مأمن، يمر بحالة نفسية أخرى، وهي أيضاً حيلة نفسية لا واعية تسمى الإنكار، حيث يعتبر كل ما مر به مجرد

■ ■

عندما يريد الشعب...

إذا صدقنا الرواية الرسمية بأن «مهندسين» استطاعوا بتلك السهولة إثارة الشارع السوري وزعزعة «الاستقرار» فيه بالشكل والحجم الذي وقع، فهذا سيعطينا دلالة وتأكيداً على أن الشارع محتقن أصلاً، والمناخ العام فيه مهياً لنزول الناس إليه، وأن الاحتقان الاجتماعي ربما وصل إلى ذروته.

ولفهم ما يجري علينا أن نبحث عن جذور هذا الاحتقان، والكامنة أساساً في تراكمات خلقها واقع معاشي يزداد تردياً وسوءاً يوماً بعد يوم، وتراجعا عاماً بكل مفاصل الحياة، أثر بشكل مباشر على حياة الناس ومعيشتهم.

فسورية كبذل عالم ثالثي، تبنت «التوجه» الاشتراكي في القرن الماضي، وأعطت دوراً كبيراً للقطاع العام الذي كان معبراً عن موقع الأنظمة المنحاز آنذاك ورافعةً لاقتصاداتها ضمن خصوصية بلدان العالم الثالث، وكان حجم مشاركته في الاقتصاد مؤشراً ودلالة على حجم الدور الاجتماعي الذي يمارسه.

التراجع الاجتماعي في سورية الذي استشرى نتيجة تحالف البرجوازيين البيروقراطية والطفيلية، سرعان ما أثمر مفهوم تعددية اقتصادية، ولكن لم يأخذ هذا المفهوم في البداية مداه في المجتمع، ولكنه لاحقاً، عندما تحول إلى التطبيق، طبع المجتمع بطابعه، وظهر تأثيره المباشر عليه، وإذا كان من الممكن آنذاك للقطاع الخاص أن يلعب دوراً اقتصادياً منتجاً ووطنياً مهماً، تحديداً في قطاع الزراعة، إلا أن هذا لم يحدث، بل كرس الأزمات السياسية في سورية، في بداية الثمانينات، المزيد من عمليات نهب القطاع العام وحولته إلى بقرة حلوب لجهازه الإداري والوصائي من ناحية، ومكنت الفساد، وخاصة الكبير منه، أن يسفر عن وجهه بكل وقاحة، من ناحية أخرى، عندما سوغت للفاسدين باسم الوطنية القيام بعمليات نهب كبرى يتذكر السوريون أغلبيها، وربما كان أكبر مثال عليها إدخال النفايات النووية إلى سورية ودفنها في أراضيها.

استمر هذا النهج حتى أواخر التسعينيات، مما خلق الأرضية المناسبة لاحقاً للفريق الاقتصادي أن يتبنى السياسات الليبرالية صراحة، وكس من طريقه كل ما تبقى من شعارات «اشتراكية» المرحلة السابقة، إلى أن كان العرس الذي جمع بين قوى السوق والسوء بالإعلان عن اقتصاد السوق الاجتماعي، والتي لم يحسم الصراع بينهما عفويًا، لأن الخلاف بينهما في الأصل، لم يكن في يوم من الأيام، خلافاً عضوياً، بقدر ما كان خلافاً على اقتسام الكعكة... وهذا ما أكد أن مهزلة اقتصاد السوق لم تكن في حقيقة الأمر سوى شرعنة لعمليات النهب والفساد الذي انتظم وتعم واستشرى في جهاز الدولة كسرطان، وتحول إلى منظومة كاملة ومتسلسلة من الفاسدين ابتداءً من الموظف الصغير الذي لم يكن فساداً إلا نتيجة للفساد الكبير، واكتمل مسلسل نزع المكاسب البسيطة، والمعبرة أساساً عن عجز الدولة عن توفير الاحتياجات الحقيقية للناس، وكانت ورقة التوت الأخيرة التي أسقطتها الحكومة عن المواطن السوري عندما رفعت الدعم عنه، والذي لم يكن وجوده أساساً سوى اعتراف ضمني بالتفاوتات الطبقية، وتجذرهما في المجتمع المنقسم إلى «أغنياء» يزدادون غنى وثراء وجشعا، و«فقراء» يزدادون عدداً وأملاقاً، ثم عندما ظهرت آثاره السلبية المباشرة على الاقتصاد، خاصة في قطاع الزراعة «عصب الاقتصاد السوري» «ألقى المسؤولون اللوم على الله والجفاف في تدهور أحوال البلاد والعباد بدلا من حل المشكلات المتصلة بها جذريا، وكان ذلك ممكناً، ولأول مرة في التاريخ تم بيع احتياطي سورية من القمح..

إن كل هذه التراجعات الاقتصادية انعكست سلباً ليس على تردّي المستوى المعيشي للناس فقط، بل تجاوزت انعكاساتها السلبية إلى الواقع السياسي والاجتماعي كله. فسياسياً: تراجع دور الأحزاب والحركة السياسية بما فيها الحزب الحاكم، مما أفقده ببقية رصيده الشعبي، وتراجعت مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وقد أدى هذا إلى ظهور حالة من النكوص عن مفهوم المواطنة وتراجعها إلى مفاهيم ما قبل الدولة الوطنية.

أما اجتماعياً، فجرى تراجع التعليم وازدادت المشاكل الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وانتشارهما، وتغير التركيب الطبقي والديمقراطي لسورية. فالفلاح الذي كان ابن أرض وقيم وعادات وتقاليده، هجر أرضه مورد رزقه، وأصبح مستخدماً في المدينة، وانعكس كل ذلك على المنظومة الأخلاقية.. وسلسلة التراجعات طويلة شملت أغلب مفاصل الحياة الاجتماعية، وهي بالحصلة العامة ستؤدي إلى الاحتقان، خاصة أن الأزمة مازالت مستمرة وهي تتعاطف، وقد طالت مختلف القطاعات من الاتصالات والنفط وصولاً إلى التلويح بخصخصة الكهرباء...

لقد أثبتت الحياة أن التراجع عن مكتسبات الناس وحقوقهم، ستؤدي إلى احتقان اجتماعي، يتحول بفعل الحراك الاجتماعي، إلى الانفجار، وما يشهده الشارع السوري حالياً يؤكد ذلك، حيث لا تكفي الغنريات الوطنية والحلول الأمنية لإيقافه وإخماد جذوته، ولن تتجج المزاولات الوطنية مع شعب جائع ممنوع عن التعبير باستمرار.. ولابد من حلول جذرية لحزمة القضايا الأساسية، الوطنية، والديمقراطية وقبلها الاقتصادية – الاجتماعية، عندها يصبح الحديث عن الاستقرار مشروعاً لمن يريده فعلاً.

■ إيمان الذياب

سطر من كلمتين في كتاب التاريخ



◀ نور أبو فراج

«وظل الحال كذلك حتى...»..

مفصلية تضعنا وجهاً لوجه أمام أسئلة معقدة ومتشابكة، والأهم من ذلك جوهرية لدرجة تشعر معها أن الإجابات سوف تحدد لنا هويتنا.... من نحن؟ ومن نريد أن نكون؟ نشعر بأنفسنا عاجزين، لا تسعفنا دروس التاريخ والجغرافيا ولا مقررات الفكر السياسي والثقافة، نشعر بالخوف والترقب من شيء لم نخبره قبلاً، ماذا نختار؟ هل نختار السكون لأننا اعتدناه وألفناه ولأنه يبدو أقل خطراً ويحيث ندفع الملل والتشاؤم ثمناً لحياة نغير علانية عن كرهها إلا أننا غير مستعدين لتغييرها لأننا نخاف المجهول؟ أم نختار التغيير ونختار مستقبلاً نعمل على تحديد ملامحه؟ وما ضمانته أن يكون التغيير نحو الأفضل؟

تستمر الأسئلة لتصبح أكثر صعوبة، ما هو التصرف الصحيح؟ ماذا يجب أن نفعل؟ أوليس الخطأ هنا، في الإجابة عن هذا السؤال بالذات ما يسمى دائماً «الخطأ التاريخي»؟ فجأة نجد أنفسنا غير مراقبين للتاريخ كما اعتدنا أن نكون وإنما في مركز التاريخ وفي قلبه، في حراك عالمي أجبرنا على اتخاذ موقف.

تحول أفكارنا نحو مفاهيم ومصطلحات ظننا أننا فهمناها، ماذا تعني الحرية والديمقراطية؟ ما هي الحدود

حسني البورظان.. وفكّ الأحجية القديمة

◀ مشعل شيخ نور

«إذا أردت أن تعرف ماذا يحدث في إيطاليا فيجب أن تعرف ماذا يحدث في البرازيل.. وإذا أردت أن...».. تحدث مشكلة أو «مقلب»، ويتوقف البورظان عن الكتابة، وتنتهي الحلقة، ثم ينتهي المسلسل، ويبقى مصير تلك المقالة مجهولاً إلى الأبد.. هذه صورة جانبية جزئية لأحداث الدراما الفنية الشهيرة «صح النوم».

اليوم، وبعد مرور نحو خمسة وثلاثين عاماً على إنتاج ذلك المسلسل، وجدنا أنفسنا – نحن السوريين – نتابع فجأة أحداث دراما واقعية من المسلسل ذاته.. أي مسلسل «صح النوم» بعد بدء صيحة العرب الذي نشهده الآن على شاشات التلفزيون..

الحلقة الأولى من هذا المسلسل الواقعي الشيق شهدت هروب الرئيس التونسي، الذي فهم أخيراً بعد عشرين عاماً من سوء الفهم أن الدكتاتورية إلى زوال!!

أما الحلقة الثانية التي لم تتأخر كثيراً، ولم تسبقها إعلانات تجارية، بل إعلانات إلكترونية للاعتصام والاحتشاد، فقد انتهت بفهم مبارك للحقيقة ذاتها بعد تمت أطول، وقام الشعب بتتبعه عن السلطة بصورة مشابهة إلى حد كبير لما جرى في الحلقة الأولى، مع اختلاف بروعة الأداء..

ولم تتأخر الحلقة الثالثة من المسلسل، بل وبدأت بطريقة مفاجئة، وكان بطلها دون منازع العقيد القذافي، الذي أبى أن يكون مصيره كمصير سابقه، وبقي معنذاً على كرسيه، وراح يسفك الدماء، وجلب أعداء شعبه ليدافعوا «عن شعبه، وما يزال مصرّاً على عدم الفهم رغم أن حلقة انتهت، وفات وقته ووقتها.. وليكن الله في عون الليبيين على تبعات الحدث والفرجة والضيوف الذين وصلوا بالطائرات..

وبدأت الحلقة الرابعة في اليمن، ثم في عمان، ثم في البحرين.. وهكذا... دون حسم نهائي لمصائر الحكام فيها.. والسؤال: «بكرة رح يكون دور مين؟»، فالنتيجة حتى الآن (على الأغلب) هي (٣) لمصلحة عرب إفريقيا مقابل (٠) لعرب آسيا.

يبدو أن البورظان قد عاد اليوم من عالم الموتى، وشرع بالكتابة من دون مقاطعة أو مقابل أو رقيب، وراح يقول: «إذا أردت أن تعرف ماذا يحدث في اليمن فيجب أن تعرف ماذا يحدث في ليبيا ومصر وتونس، وإذا أردت أن تعرف ماذا يحدث في عمان والبحرين، فيجب أن تعرف ماذا يحدث في اليمن، وإذا أردت أن تعرف ماذا يحدث في... فيجب أن تعرف ماذا يحدث في... و... و... الخ..

ولكن يهمة أن يعرف ماذا يجري، فيجب أن يعرف وصفة السقوط المكونة من ثلاثة شروط وهي:

١ – الاقتصاد المرتبط بالإمبريالية العالمية والليبرالية الجديدة والصناديق الدولية..

٢ – غياب الديمقراطية الذي ينتج عنه الفساد والقمع وانعدام الحريات..

٣ – نسيان الصراع العربي-الإسرائيلي، والتطبيع مع العدو..

ملاحظة: هناك من يزعم أن توفر شرط واحد مما سبق يكفي للسقوط..

■

على هامش الحدث الساخن..

شر البلية ما يضحك..

- التقى ياباني وليبي، فراح الياباني يتفاخر على الليبي قائلاً: نحن في اليابان، أغنى مواطن لدينا قادر على تصنيع كمبيوتر متطور.. فرد الليبي، نحن –الليبيين– أغنى مواطن عندنا رئيس جمهورية!!
- سأل شاب شاباً آخر: «أنا من الشام، أنت من وين؟»، فأجابه: «أنا من... دس»!!
- بعض الباعة المتجولون في العاصمة راحوا ينادون على سبيل الفكاهة: «غضب.. غضب.. غضب.. قرب عالطيب»!!..
- بعض المواطنين محبي المزاح الثقيل، راحوا يمازحون معارفهم وأصدقاءهم: «وينك يا زلفة؟ ليش ما شفتاك يوم الغضب؟».. وغالباً ما يهرب المزح معه، أو يدعي عدم معرفة الممازح!! وفي إحدى المرات كاد المزاح أن يثمر اعتقال أحد الشباب في سوق ساروجة الذي يبيع بال«شباب الطبية»!!
- صار لزاماً على كل مدير مدرسة أن يقتتي سطل دهان وفرشاية.. لكن مُعلمي المهنة شامتون بأساتذتهم القدماء الذين طردوهم أو طفشوهم من المدارس، لأنهم باتوا يستعينون بهم لدورات تقوية في علم الطلاء..

■

2011

صفحة 16

تعلن قاسيون عن

استمرار حملة

الاشتراكات

لعام ٢٠١١

قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم...

«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»